



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي



جامعة الحاج لخضر - باتنة

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

## السياسات الزراعية وأفاق تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر

رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية

تخصص : اقتصاد تنمية

إشراف الدكتور:

إعداد الطالب:

زموري مسعود

بلل خزار

### لجنة المناقشة

رئيسا	جامعة باتنة	أستاذ محاضر	د. سعودي محمد الطاهر
مقررا	جامعة باتنة	أستاذ التعليم العالي	د. زموري مسعود
عضوا	جامعة قسنطينة	أستاذ محاضر	د. يحيوش حسين
عضوا	جامعة باتنة	أستاذ التعليم العالي	د. زيتوني عمار

السنة الجامعية: 2012 / 2013

# **الفهرس**

## فهرس المحتويات

فهرس المحتويات
فهرس الجداول
فهرس الأشكال
مقدمة.....
الفصل الأول: الإطار النظري للأمن الغذائي والسياسة الزراعية.....
المبحث الأول: ماهية الأمن الغذائي والسياسة الزراعية.....
المطلب الأول: مختلف مفاهيم الأمن الغذائي.....
المطلب الثاني: تعريف السياسة الزراعية، أنواعها ومؤشراتها.....
المطلب الثالث: أبعاد الأمن الغذائي.....
المطلب الرابع: بعض المفاهيم الأساسية للأمن الغذائي.....
المبحث الثاني: العوامل المؤثرة على الأمن الغذائي ومؤشرات قياسه.....
المطلب الأول: العوامل المؤثرة على الأمن الغذائي.....
المطلب الثاني: مؤشرات الأمن الغذائي.....
المبحث الثالث: سياسات الأمن الغذائي ومحددات الطلب على الغذاء.....
المطلب الأول: سياسات الأمن الغذائي.....
المطلب الثاني: محددات الطلب على الغذاء.....
الفصل الثاني: واقع القطاع الزراعي في الجزائر.....
المبحث الأول : الإمكانيات الزراعية في الجزائر.....

المطلب الأول: الموارد الطبيعية.....	45.....
المطلب الثاني: الموارد البشرية والمالية.....	50.....
المبحث الثاني: بعض المؤشرات الاحصائية لأداء القطاع الزراعية في الجزائر.....	52.....
المطلب الأول: الناتج الزراعي.....	52.....
المطلب الثاني: الإناتجية الزراعية.....	65.....
المطلب الثالث: الصادرات والواردات الزراعية.....	66.....
المبحث الثالث: مشاكل ومعوقات القطاع الزراعي في الجزائر.....	69.....
المطلب الأول: المشاكل الطبيعية.....	69.....
المطلب الثاني: المشاكل البشرية.....	73.....
المطلب الثالث: المشاكل التكنولوجية.....	74.....
الفصل الثالث: حزمة السياسات الزراعية المطبقة في الجزائر خلال الفترة 2000-2009... ..	
المبحث الأول:المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، والمخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية..	78.....
المطلب الأول: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.....	78.....
المطلب الثاني: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية.....	82.....
المطلب الثالث: أهم السياسات المتبعة في إطار PNDAR,PNDA	84.....
المبحث الثاني: تقييم السياسات الزراعية لـ PNDA	90.....
المطلب الأول: استغلال الموارد الزراعية.....	90.....
المطلب الثاني: الناتج الزراعي.....	93.....
المبحث الثاني: تقييم المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية PNDAR (2008-2005)	99....

المطلب الأول: الناتج الزراعي وحجم اليد العاملة.....	99.....
المطلب الثاني: الصادرات والواردات الزراعية.....	111.....
المطلب الثالث: مستوى الاستثمار والدعم واستخدام التكنولوجيا.....	115.....
الفصل الرابع: آفاق السياسات الزراعية الجزائرية لتحقيق الأمن الغذائي في ظل المتغيرات الدولية.....	125.....
المبحث الأول: آفاق السياسات الزراعية وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر.....	127.....
المطلب الأول: السياسات الزراعية المستقبلية وتحقيق الأمن الغذائي.....	127.....
المطلب الثاني: التوقعات المستقبلية للغذاء في ظل المتغيرات الدولية.....	132.....
المطلب الثالث: تقييم السياسات الزراعية المستقبلية.....	135.....
المبحث الثاني: إمكانية تحقيق الأمن الغذائي في ظل التكتلات الاقتصادية.....	149.....
المطلب الأول: صيغ التكامل الاقتصادي.....	149.....
المطلب الثاني: مدى مساهمة الدول العربية في تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر.....	153....
المطلب الثالث: مدى مساهمة الاتحاد المغاربي في تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر.....	161....
المطلب الرابع: مساهمة الشراكة الأورو - جزائرية في تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر.....	165....
المبحث الثالث: إمكانيات تحقيق الأمن الغذائي في إطار الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة.....	169.....
المطلب الأول: منظمة التجارة العالمية.....	169.....
المطلب الثاني: الآثار المحتملة لانضمام الجزائر للمنظمة على القطاع الزراعي الجزائري.....	177.....
الخاتمة.....	182.....

الفصل الثالث: تقييم الاتفاقي الزراعي ومدى تماشي سياسات الدول المتقدمة معه وسبل تنمية القطاع الزراعي في البلدان النامية.....	80.....
المبحث الأول: تقييم اتفاق الزراعة خلال جولة الأوروغواي.....	81.....
المبحث الثاني: مدى تماشي السياسات الزراعية للدول المتقدمة أحكام منظمة التجارة العالمية.	93.....
المبحث الثالث: أسس تنمية قطاع الزراعة بالدول النامية في ظل أحكام منظمة التجارة العالمية.....	107.....
النتائج والتوصيات.....	121.....
قائمة المراجع.....	128.....
الملاحق.....	135.....

## فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
44	توزيع الأراضي الزراعية المستعملة في الجزائر	01
45	توزيع الأراضي الصالحة للزراعة في الجزائر	02
50	تطور إنتاج الحبوب في الجزائر من 1996 - 2000	03
52	تطور إنتاج البقول الجافة في الجزائر 1996 - 2000	04
53	تطور إنتاج الخضروات في الجزائر 1996 - 2000	05
55	تطور إنتاج محاصيل الخضروات في الجزائر 1996 - 2000	06
55	تطور المساحة والإنتاج للفواكه ذات الحبيبات والنواة 1996 - 2000	07
56	تطور إنتاج الحمضيات في الجزائر خلال الفترة 1996 - 2000	08
57	تطور إنتاج العنب في الجزائر	09
58	الثروة الحيوانية في الجزائر 1996 - 2000	10
59	تطور إنتاج الثروة الحيوانية في الجزائر من 1996 - 2000	11
60	تطور إنتاج الصيد البحري في الجزائر خلال 1996 - 2000	12
62	تطور إنتاجية المحاصيل الزراعية في الجزائر 1996 - 2000	13
63	تطور الصادرات الزراعية في الجزائر 1996 - 2000	14
64	تطور الواردات الزراعية في الجزائر خلال الفترة 1996 - 2000	15
68	طبيعة المستثمرات الفلاحية في الجزائر	16
76	تطور الأراضي الفلاحية حتى عام 2004	17
77	تطور الإنتاج الزراعي في آفاق 2004	18
86	تطور الأراضي المسقية في الجزائر خلال الفترة 2000 - 2004	19
87	تطور القيمة المضافة الزراعية خلال الفترة 2000 - 2004	20
88	تطور حجم اليد العاملة التي خلقها القطاع الزراعي خلال الفترة 2000 - 2004	21

89	تطور مساحة وإنتاج الحبوب في الجزائر خلال الفترة 2004 - 2000	22
90	تطور إنتاج البقوليات خلال الفترة 2000 - 2004	23
91	تطور إنتاج الخضر في الجزائر خلال الفترة 2000 - 2004	24
92	تطور إنتاج اللحوم الحمراء في الجزائر خلال 2000 - 2004	25
93	تطور إنتاج اللحوم البيضاء في الجزائر خلال 2000 - 2004	26
94	تطور حجم اليد العاملة في القطاع الزراعي 2005-2008	27
95	معدل نمو الناتج الزراعي في الجزائر	28
97	تطور إنتاج الحبوب في الجزائر من 2006-2008	29
98	تطور إنتاج البقول الجافة في الجزائر 2006-2008	30
99	تطور إنتاج الخضروات في الجزائر 2006-2008	31
101	تطور إنتاج محاصيل الخضروات في الجزائر 2006 - 2008	32
102	تطور إنتاج الحمضيات في الجزائر خلال الفترة 2006 - 2008	33
103	تطور إنتاج العنب في الجزائر	34
104	الثروة الحيوانية في الجزائر 2008	35
105	تطور إنتاج الثروة الحيوانية في الجزائر من 2006-2008	36
106	تطور الإنتاج السمكي في الجزائر خلال 2006 و 2007 و 2008	37
107	تطور صادرات المنتجات النباتية للسنطين 2007 و 2008	38
109	تطور الواردات المنتجات النباتية للسنطين 2007 و 2008	39
111	تطور إنتاجية المحاصيل الزراعية في الجزائر 2006-2008	40
127	الدول الرئيسية المنتجة للوقود الحيوي 2007	41
129	تطور معدل نمو السكان في الجزائر	42
131	التوقعات المستقبلية لإنتاج اللحوم الحمراء والبيضاء في الجزائر	43
132	التوقعات المستقبلية لإنتاج البطاطا في الجزائر	44
133	التوقعات المستقبلية لإنتاج القمح في الجزائر	45

134	التوقعات المستقبلية لإنتاج الحليب في الجزائر	46
141	مراحل التكامل الاقتصادي وفق تصنيف بالاسا	47
146	تطور الصادرات الزراعية الجزائرية نحو الدول العربية	48
148	تطور الواردات الزراعية الجزائرية من الدول العربية	49
150	المبادلات التجارية للدول المغاربية لعام 2004	50
151	الميزان التجاري من المواد الغذائية للدول المغاربية 2005-2007	51
152	ورادات الجزائر السلعية	52
162	الدول العربية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية	53

## قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	أهداف السياسات في حالة سياسة الأمن الغذائي	11
02	طلب الأغنياء والفقراء على الغذاء	27
03	مناخ الاستثمار وسياسات الاستثمار	33
04	برنامج التجديد الفلاحي	122
05	برنامج التجديد الريفي في الجزائر	124
06	ال الصادرات والواردات التونسية من وإلى الاتحاد الأوروبي بمليارات الدولارات	155
07	ال الصادرات والواردات المغربية من وإلى الاتحاد الأوروبي بمليارات الدولارات	156
08	الهيكل التنظيمي للمنظمة العالمية للتجارة	160

# **مقدمة**

## مقدمة:

لعل من أبرز المهام التنموية التي تلقى على عاتق الاقتصاد الجزائري هي تقليل الفجوة الغذائية الناجمة عن الزيادة السكانية المتتسارعة منذ الاستقلال والتراجع في الإنتاج الزراعي، وقد دفع تفاقم هذه الفجوة السلطات العمومية إلى اعتماد سياسة استيراد مكلفة قصد الوفاء بحاجيات السكان، ولقد تبوألت الواردات من المواد الغذائية والزراعية مكانة معتبرة ومت坦مية في هيكل التجارة الخارجية الجزائرية.

إن تراجع العائدات الزراعية وما يترافق معها من معضلة غذائية، لا تطرح بالنسبة للجزائر على أنها مشكلة التباين في مستويات العرض والطلب وحسب، بل أصبحت ضمن احتمالات انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة، وتتلور تحتها مقتضيات هذا الانضمام وانعكاساته على السياسات الحالية أو المستقبلية التي من الممكن للجزائر أن تعتمد لها لدعم القطاع الزراعي.

وفي هذا الصدد يجدر التذكير بالهيمنة التي تفرضها البلدان المصنعة في هذا المجال عبر سيطرتها على سياق ومسارات التفاوض متعدد الأطراف وعن طريق الشركات متعددة الجنسيات التي تنتظم في صورة احتكارات على الأسواق الزراعية والغذائية وهي احتكارات تبسط سيطرتها على مصادر الإنتاج حتى داخل البلدان النامية.

ولعل المتفحص لقائمة الشركات الكبرى على عمليات تكيف المنتجات الغذائية وتسويق المنتجات الزراعية في العالم يدرك هذه الحقيقة، فأهم الشركات المسوقة للحبوب تكاد تكون أمريكية وأوروبية بشكل حصري، كما أن أهم وأكبر الصناعات الغذائية تبقى متمركرة داخل هذه البلدان وهي مجال هيمنة كاملة بيد الشركات متعددة الجنسيات.

## **أهمية الموضوع:**

يعتبر غياب الأمن الغذائي من المشكلات الاقتصادية الرئيسية في معظم البلدان النامية والفقيرة وذلك لأهميته في استمرار معيشة العنصر البشري فيها.

ولقد أدى تفاقم أزمة الغذاء على المستوى العالمي منذ مطلع السبعينيات إلى تعميق مشكلة الأمن الغذائي بسبب الارتفاع الحاد في أسعار السلع الغذائية الناجم عن ارتفاع أسعار البترول وانخفاض العرض العالمي من بعض السلع الأساسية كالحبوب وبالخصوص القمح. وما زاد من تفاقم هذه الأزمة اختلال التوازن بين الإنتاج الغذائي والزيادة السكانية، إلى جانب الآثار السلبية للتغيرات المناخية وقد ترتب عن هذه الأزمة زيادة الطلب العالمي على الغذاء أمام عجز السوق عن الوفاء بذلك.

وتعتبر الجزائر من بين تلك البلدان التي تعاني من تبعيتها الخارجية في المواد الغذائية كالقمح واللحوم والبقوليات والزيوت النباتية، على الرغم مما تمتلكه من موارد طبيعية وبشرية تؤهلها لتحقيق الاكتفاء الغذائي.

## **إشكالية الدراسة:**

ستظل مشكلة تحقيق الأمن الغذائي كما يطلق عليها في الأدبيات الاقتصادية الراهنة تثير الكثير من الجدل والنقاش، كما تثير العديد من الإشكاليات بالنسبة للبلدان على اختلاف مستوياتها الاقتصادية والاجتماعية، وكذا اختلاف طبيعة بنيتها الاقتصادية، أما بالنسبة للجزائر فالإشكالية تتمثل في معرفة مدى مساهمة السياسات الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر؟

وتدرج تحت هذه الإشكالية عدة تساؤلات فرعية نطرحها في النقاط التالية:

- ما هي أهم المشاكل التي تواجه القطاع الزراعي؟
- هل تملك الجزائر الإمكانيات اللازمة لتحقيق الأمن الغذائي؟

- الفرص المتاحة على المستوى القطري لتحقيق الأمن الغذائي (عربي، مغربي، أوروبي).
- الآثار المحتملة على تحقيق الأمن الغذائي في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة.

#### **الفرضيات:**

ولأجل ذلك ينصب الاهتمام على الفرضيات، لعل أبرزها:

- وجود إمكانيات زراعية، وطبقات كبيرة غير مستغلة من الموارد الزراعية والمواد البشرية بحوزة الجزائر، وتتنوع الأقاليم المناخية والبيئات الزراعية، إذ يسمح هذا التآلف بين هذه العوامل بتحقيق التنمية الزراعية وبالتالي تحقيق الأمن الغذائي.
- إن تعزيز العمل العربي المشترك سيؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة ويساهم في تحقيق الأمن الغذائي للجزائر.
- إن انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية يعمل على تعزيز قدراتها التافسية وتحقيق أنهاها الغذائي.

#### **الهدف من الدراسة:**

يهدف هذا البحث إلى تحديد المدى الفعلي وال حقيقي لتحقيق الهدف الاستراتيجي المتمثل في الأمن الغذائي ويهدف كذلك إلى:

- إبراز أهم المشكلات التي يواجهها قطاع الزراعة الجزائري والتي تقف حجر عثرة في سبيل تحقيق الأمن الغذائي.
- مدى مساهمة الدول العربية والشراكة الأوروبية في تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر.

## **المنهج العلمي المتبّع:**

تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي والاستباطي وذلك باستخدام مجموعة من الأدوات الإحصائية لتحقيق أهداف البحث المتمثلة أساسا في معالجة البيانات المستقة من مصادر مختلفة بما يخدم الموضوع.

## **تقسيمات البحث:**

حتى نتمكن من الإلمام بكل جوانب الموضوع والوصول إلى تحقيق الأهداف المسطرة والإجابة على الإشكالية تم تقسيم هذه الدراسة إلى أربعة فصول:

**الفصل الأول:** الإطار النظري للأمن الغذائي والسياسة الزراعية، والذي تناولنا في مبحثه الأول ماهية الأمن الغذائي والسياسة الزراعية، وأما في المبحث الثاني فتناولنا فيه العوامل المؤثرة على الأمن الغذائي ومؤشرات قياسه، وفي المبحث الثالث تطرقنا إلى سياسات الأمن الغذائي ومحددات الطلب على الغذاء.

**الفصل الثاني:** فقد تطرقنا إلى واقع القطاع الزراعي في الجزائر حيث تناولنا في مبحثه الأول إلى الإمكانيات الزراعية وفي المبحث الثاني إلى بعض المؤشرات الإحصائية لأداء القطاع الزراعي وأما في المبحث الثالث تناولنا المشاكل التي يواجهها القطاع الزراعي.

**الفصل الثالث:** السياسات الزراعية في الجزائر خلال الفترة 2000 - 2009، حيث تناولنا في المبحث الأول المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، والمخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، وفي المبحث الثاني تقييم المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، وأما في المبحث الثالث فتناولنا تقييم المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية.

**الفصل الرابع:** السياسات الزراعية المستقبلية وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر في ظل المتغيرات الدولية، حيث تناولنا في المبحث الأول آفاق السياسات الزراعية وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر وأما المبحث الثاني فقد تناولنا فيه مدى تحقيق الأمن الغذائي في

الجزائر في ظل التكتلات الاقتصادية، وأما في المبحث الثالث فتناولنا فيه إمكانيات تحقيق  
الأمن الغذائي في ظل الانضمام للمنظمة التجارية العالمية.

## **الفصل الأول:**

**الإطار النظري للأمن الغذائي والسياسات الزراعية**

## **الفصل الأول:**

### **الإطار النظري للأمن الغذائي والسياسات الزراعية**

تعد مشكلة الغذاء من أهم التحديات التي تواجه العالم في الأوقات الراهنة فعلى الرغم من توفر الموارد الطبيعية في بعض البلدان النامية إلا أن الزراعة لم تحقق الزيادة اللازمة لمواجهة زيادة الطلب على الغذاء.

ولا شك في أن سوء استغلال تلك الموارد الطبيعية وضعف إنتاجية العمل فيها وتختلف وسائل وطرق الإنتاج يرجع إلى فشل السياسات الزراعية المتتبعة في تلك الدول ما أدى إلى تفاقم مشكلة الأمن الغذائي بها.

ولتحقيق الأمن الغذائي يتطلب أن للدولة القدرة على الإنتاج أو الاستيراد والقدرة على التخزين والتوزيع وضمان الحصول على الغذاء بصورة منصفة.

ومن خلال ذلك يمكن تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

**أولهما: ماهية الأمن الغذائي والسياسة الزراعية.**

**ثانيهما: العوامل المؤثرة على الأمن الغذائي ومؤشرات قياسه.**

**ثالثهما: سياسات الأمن الغذائي ومحددات الطلب على الغذاء.**

# **الفصل الأول: الإطار النظري للأمن الغذائي والسياسات الزراعية**

---

## **المبحث الأول:**

### **ماهية الأمن الغذائي والسياسة الزراعية**

تعد دراسة المفاهيم الأساسية للأمن الغذائي والسياسة الزراعية وتوضيح أولوياتها المدخل الرئيسي لفهم هذا الموضوع، ولذلك سنتطرق في هذا المبحث إلى تلك المفاهيم من خلال المطالب التالية:

#### **المطلب الأول: مختلف مفاهيم الأمن الغذائي**

تعددت مفاهيم الأمن الغذائي نتيجة تباين نظرة واضعيها ويعود أصل هذا المصطلح إلى بداية السبعينيات<sup>1</sup>، حيث كان العالم النامي يعاني من مشكلة فجوة غذائية مما زاد من تبعيته للخارج لتلبية احتياجاته الأساسية من الغذاء.

وعلى الرغم من أن مصطلح الأمن الغذائي حديث الاستعمال إلا أنه يلاقي الاهتمام الأكبر من المنظمات الدولية والخبراء والباحثين، وفيما يلي أهم التعريفات الخاصة بالأمن الغذائي:

#### **أولاً: تعريف منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)**

لقد جاء في تعريف المنظمة بأن "الأمن الغذائي" يتتوفر عندما تتاح لجميع الناس في جميع الأوقات الفرص المادية والاجتماعية والاقتصادية للحصول على غذاء كاف ومأمون

---

<sup>1</sup> كامل بكري، الموارد الاقتصادية، الدار الجامعية، لبنان، 1989، ص: 325.

## **الفصل الأول: الإطار النظري للأمن الغذائي والسياسات الزراعية**

---

ومعذ يلبي احتياجاتهم التغذوية وأدواتهم الغذائية ويكفل لهم أن يعيشوا حياة موفورة الصحة

<sup>1</sup> والنشاط

والملاحظ على هذا التعريف أنه ابتعد عن المفهوم التقليدي للأمن الغذائي الذي ارتبط بمصطلح الاكتفاء الذاتي أي الاعتماد على الموارد المحلية لتأمين الاحتياجات الأساسية من الغذاء لأفرادها.

### **ثانياً: تعريف المنظمة العربية للتنمية الزراعية**

عرفت المنظمة منذ نشأتها عدة تحولات في مهامها، فبعدما كانت منحصرة في مجرد التحذير من مخاطر الفجوة الغذائية أصبحت اليوم تقوم بإعداد البرامج المتكاملة لتحقيق الأمن الغذائي العربي، ولقد جاء في تعريفها للأمن الغذائي بأنه " توفير الغذاء بالكميات والنواعيات اللازمة للنشاط والصحة بصورة مستمرة، ولكل فرد من المجموعات السكانية اعتماداً على الإنتاج المحلي أولاً وعلى أساس الميزة النسبية لإنتاج السلع الغذائية لكل قطر وإتاحته لكافة أفراد السكان بالأسعار التي تتناسب مع دخولهم وإمكانياتهم المالية".<sup>2</sup>

لكن شرط الميزة النسبية الذي اعتمدته المنظمة في تعريفها لا يمكن تبريره من الناحية العملية، ذلك أن بعض الدول لا تمتلك ميزة نسبية في إنتاج بعض السلع لكنها قامت بإنتاجها وتنميتها من خلال زيادة الدعم للمزارعين، بالإضافة إلى استخدام تكنولوجيا متقدمة وإتباعها

---

<sup>1</sup> منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة انعدام الأمان الغذائي في العالم، روما-2010، ص: 08.

<sup>2</sup> إدارة الأمان الغذائي والمشروعات، الزراعة والتنمية في الوطن العربي، مجلة جامعة الدول العربية، العددان الأول والثاني، 2009، ص: 16.

## **الفصل الأول: الإطار النظري للأمن الغذائي والسياسات الزراعية**

سياسة حمائية لسلعها الزراعية، ومن بين هذه الدول اليابان التي لا تمتلك ميزة نسبية في إنتاج الأرز إلا أنها أنتجته حفاظاً على أمنها السياسي كونه سلعة أساسية بالنسبة للمواطن الياباني.<sup>1</sup>

### **ثالثاً: المفهوم الإسلامي للأمن الغذائي**

لقد عرف الفقهاء الأمان الغذائي على أنه "ضمان استمرارية تدفق المستوى المعتمد من الغذاء الحال اللازم لاستهلاك المجتمع في أي فترة من الزمن"،<sup>2</sup> والمستوى المعتمد يحدد على أساس المستوى الاجتماعي فقد يرتفع المستوى المعتمد من الغذاء ليصل إلى حد الكماليات.

ومن خلال هذا التعريف يمكن أن نفهم بأنه لتحقيق الأمان الغذائي وجب على المجتمع الإسلامي توفير المستوى الغذائي لكل طبقة من طبقات المجتمع، مع ضمان الحد الأدنى لفقراء المجتمع ويتمثل الحد الأدنى في الغذاء والمسكن والملابس الضروري لأفراد هذه الطبقة.

### **المطلب الثاني:تعريف السياسة الزراعية أنواعها ومؤشراتها**

#### **أولاً - تعريف السياسة الزراعية:**

تعد السياسة الزراعية فرعاً من فروع السياسة الاقتصادية لذلك وجب التنسيق بينها وبين باقي السياسات، ولقد جاء تعريفها على أنها "عبارة عن خطة محددة تستهدف تحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف في فترة زمنية معينة"،<sup>3</sup> وكذلك جاء تعريفها على أنها "نط

<sup>1</sup> محمد سيد عبد السلام، الأمن الغذائي للوطن العربي، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1998، ص: 75.

<sup>2</sup> محمد السريطي، الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية، الدار الجامعية للنشر، مصر، 2000، ص ص: 36-37.

<sup>3</sup> فوزية غربي، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية، رسالة دكتوراه، جامعة قسنطينة، 2008، ص: 74.

## **الفصل الأول: الإطار النظري للأمن الغذائي والسياسات الزراعية**

---

لتحصيص الموارد أكثر فعالية من السوق في حالة عدم استقرار هذا الأخير<sup>1</sup>، ويفهم من هذا التعريف بأن السياسة الزراعية هي تدخل الدولة في الأسواق الزراعية نتيجة عدم استقرارها قصد تلبية احتياجاتها الغذائية.

ولتقديم برامج السياسات الزراعية لا بد من:<sup>2</sup>

- فحص الظروف والمشكلات وتحديد أفضل الأوضاع؛
- دراسة عناصر السياسة الزراعية المقترحة ووصفها وصفا دقيقا بهذه:
- أ- معرفة الفئات التي تضارب والتي تستفيد من السياسة موضع التنفيذ؛
- ب- معرفة مدى ملاءمة الأساليب للتشريعات والعادات والتقاليد السائدة؛
- ت- التعرف على مدى فاعلية الأساليب في تحقيق الأهداف المنشودة ومقارنة تكاليفها مع الفوائد المحققة.

وهنالك هدفين أساسيين تسعى السياسة الزراعية تحقيقها:

- تحقيق الإشباع لمستهلكي السلع الزراعية؛
- تعظيم الربح للمنتجين الزراعيين.

وصياغة السياسات الزراعية عادة ما تكون عملية تداخلية يشترك فيها العديد من المعنيين والمجموعات السكانية (الجهات المهتمة والخبراء والمؤسسات والمنظمات

---

<sup>1</sup> عز الدين بن تركي، تطور المسألة الزراعية في ظل المنظومة الدولية لتجارة السلع الزراعية، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة، 2007، ص: 89.

<sup>2</sup> أحمد أبو اليزيد الرسول، السياسات الاقتصادية الزراعية، مكتبة بستان المعرفة، الاسكندرية مصر، 2004، ص ص: 52,51

## **الفصل الأول: الإطار النظري للأمن الغذائي والسياسات الزراعية**

---

والمجتمعات المدنية)، ونادرًا ما تتم صياغة السياسات الزراعية من خلال قرار حكومي

وتضم دوره صياغة السياسات عادة الخطوات التالية:<sup>1</sup>

1- وضع أهداف السياسات: الأهداف العامة للسياسات الزراعية هي تعبير عن ما تسعى الدولة تحقيقه وهي تحدد بشكل واسع مثل نمو القطاع الزراعي، تحقيق الأمن الغذائي... الخ، ولتنفيذ تلك الأهداف وجب تقسيمها إلى أهداف وسيطة أو فرعية على شكل هرمي مع الحرص على أن تكون الأهداف المصممة منسجمة مع بعضها البعض حيث لا يؤدي تحقيق هدف إلى معارضة هدف آخر.

2- اختيار إجراءات وأدوات تنفيذ السياسات: هناك نوعين من الإجراءات يتم إتباعهما لتنفيذ السياسات وتمثل في الإجراءات التنظيمية والتشغيلية، ولذلك وجب التمييز بين هذه الإجراءات، فالإجراءات التنظيمية هي مجموعة من الشروط التي تعمل بموجبها المنظمات والمؤسسات والإفراد وتشمل القوانين الجديدة حول الضرائب ورسوم الاستيراد والتصدير والدعم... الخ، وأما الإجراءات التشغيلية فتشير إلى جميع الأهداف المخططة والمنفذة بدرجة معين من التدخل الحكومي في الاقتصاد والمجتمع وتمثل تلك التدخلات في البرامج والمشاريع الحكومية.

3- تحديد دور الجهات المعنية: وأما فيما يتعلق بدور الجهات المعنية بتنفيذ السياسات وجب التمييز بين ما يلي:

- وظائف الإشراف والمتابعة والقرار حول تعديلات السياسات؛
- البدء بتنفيذ وتنسيق إجراءات السياسات؛
- تنفيذ إجراءات السياسات وتشترك فيه فئات مختلفة؛

---

<sup>1</sup> مايكل دي بینیدکس، نظام متابعة السياسات الزراعية، المركز الوطني للسياسات الزراعية، سوريا، ص ص: 1,3,4.

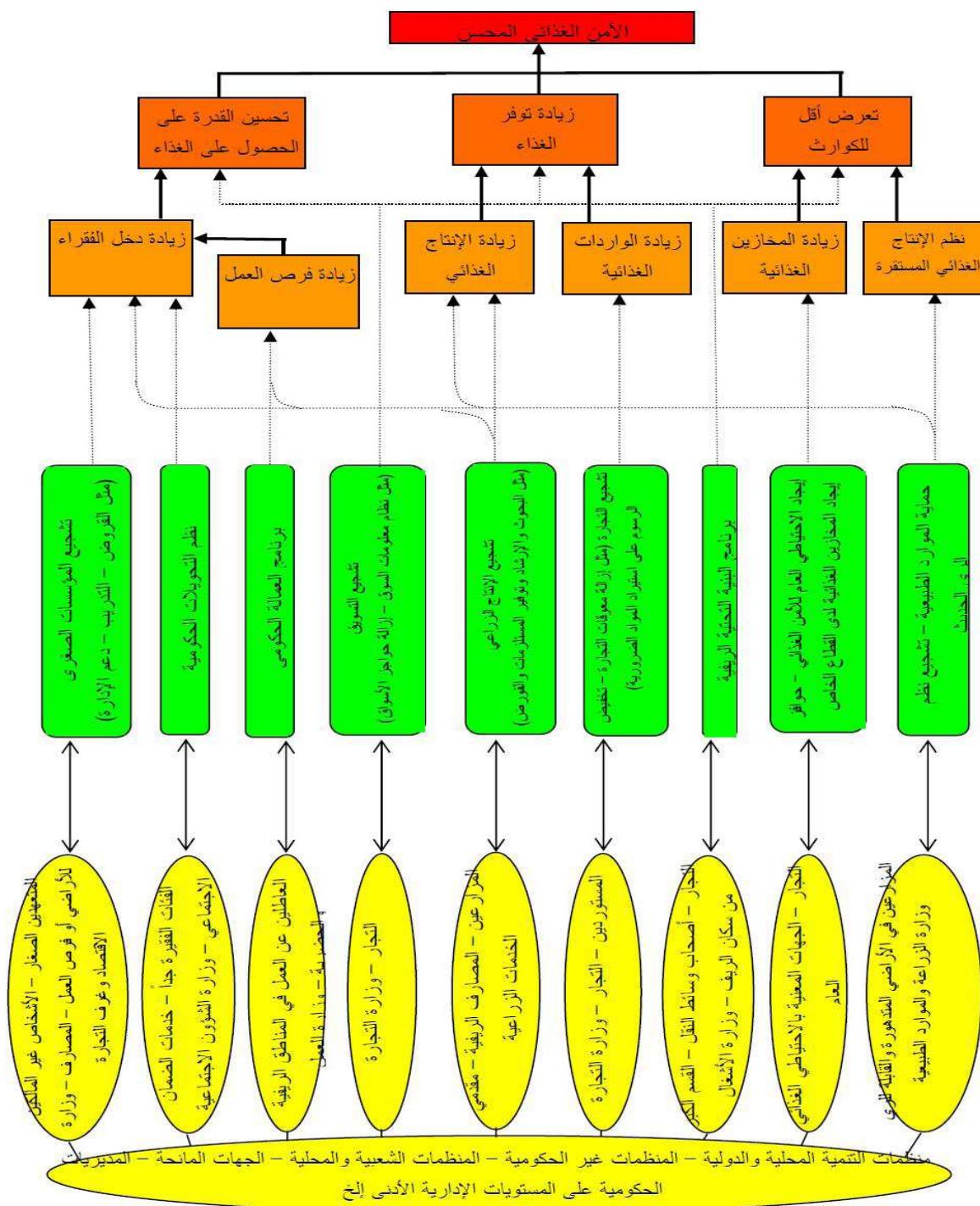
## **الفصل الأول: الإطار النظري للأمن الغذائي والسياسات الزراعية**

---

- أ- قد يعهد للوزارات المعنية أو الجهات الحكومية بالتنفيذ؛**
  - ب- يتم تنفيذ إجراءات السياسات من خلال الجهات أو المؤسسات غير الحكومية؛**
  - ت- التنفيذ من خلال شركات القطاع الخاص وذلك عن طريق عقود مع الجهات الحكومية المعنية؛**
  - ث- التنفيذ من خلال المجتمع أو المجموعات الممولة ذاتياً أو مجموعات المستفيدين.**
- 4- تنفيذ إجراءات السياسات:** بعد الانتهاء من تحديد دور الجهات المعنية بتنفيذ السياسات الزراعية تأتي المرحلة الأخيرة وهي مرحلة التنفيذ، إذ عادة ما يتم تنفيذ مجموعة من الإجراءات بشكل متتابع بناءً على المتطلبات المرغوب في تحقيقها.
- والمخطط التالي يوضح دورة السياسات الزراعية في حالة الهدف هو تحقيق الأمن الغذائي**

# الفصل الأول: الإطار النظري للأمن الغذائي والسياسات الزراعية

الشكل رقم (1): أهداف السياسات في حالة سياسة الأمن الغذائي



المصدر: مايكيل دي بینیدیکتس، نظام متابعة السياسات الزراعية، المركز الوطني للسياسات الزراعية، سوريا، ص: 5.

## **الفصل الأول: الإطار النظري للأمن الغذائي والسياسات الزراعية**

---

### **ثانياً - أنواع السياسات الزراعية:**

لم تتخلى أي دولة عبر التاريخ عن التدخل في تبني سياسة زراعية معينة حتى في عالمنا المعاصر فنجد أن المسألة الزراعية لم يوجد لها لحد الآن حل في المنظمة العالمية للتجارة، ومن خلال ذلك يمكن تصنيف السياسات إلى:

#### **1- سياسة التوجيه الزراعي:**

ونجدها بين الدول الرأسمالية وبشكل كبير في دول أوروبا الغربية، وتجمع بين مبدأين الحرية الاقتصادية والتدخل الحكومي في الحالات الضرورية، وقد أثبتت هذه السياسات فعاليتها من خلال زيادة الفائض الاقتصادي من الزراعة.

#### **2- سياسة الإصلاح الزراعي**

"الإصلاح الزراعي" هو مجموعة من الإجراءات التشريعية والتنفيذية التي تقوم بها السلطات العامة لإحداث تعديلات إيجابية في الحقوق المتعلقة بالأرض الزراعية من حيث ملكيتها وحيازتها والتصرف بها، لينجم عن هذه التعديلات إلغاء احتكار الأرض الزراعية أو تقليصه وضمان توزيع أكثر عدالة في الثروة والدخول"<sup>1</sup>، وعرف تطبيق الإصلاح الزراعي في الدول الرأسمالية والاشتراكية.

وطبق الإصلاح الزراعي في الدول الرأسمالية بشكلين الأول يكون بتطبيق قوانين الإصلاح الزراعي عن طريق الضغط من الأعلى، وذلك من خلال قيام الدولة بتأميم الأراضي الزراعية بضغط من كبار المالكين الزراعيين للتخلص من الأرض الأقل خصوبة والحصول على التعويضات على هذه الأرض التي تم تأميمها.

---

<sup>1</sup>[http://www.arabency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display\\_term&id=14586](http://www.arabency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display_term&id=14586)

والشكل الثاني يتمثل في تطبيق قوانين الإصلاح الزراعي بأسلوب الضغط من الأسفل، ويكون عن طريق الضغط من المعارضة السياسية والمظاهرات والاحتجاجات التي تقوم بها الحركة الفلاحية، ويكون تطبيق القوانين حسب درجة نجاح الدولة أو فشلها في قمع المعارضة فإذا قامت الدولة باحتواء الحركة الفلاحية فإنها لا تقوم بتطبيق قوانين التأمين إذا كانت تلحق ضرر بكتاب الملاكين الزراعيين، أما إذا حدث العكس فإن الدولة تستجيب لمطالب الحركة الفلاحية كما حصل في المكسيك وفنلندا.

### 3 - السياسات الثورية الزراعية:

اقترن مفهوم الثورة الزراعية بمفهوم الثورات الاشتراكية الليبرالية، ولكن الثورة تبقى منقوصة إذا لم تستطع حل المسألة الزراعية، ولكن اختلف مفهوم الثورة الزراعية ليصبح أكثر شمولًا حيث يعني "الإجراءات والتدابير والوسائل التي تعتمدتها الحكومات لإحداث جذري وجوهري في أنماط الاستثمارات الزراعية السائدة، مما يسهم في زيادة الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني كما ونوعاً بهدف تلبية الطلب المحلي على المحاصيل الزراعية والمنتجات الغذائية وتحقيق فائض منها للتصدير".<sup>1</sup>

من خلال التعريف يتبيّن بأن الثورة تعني التغيير الشامل أي الرفض الجذري لكل الأشكال والصور السائدة للوصول إلى حد الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية والزراعية، ولما لا الوصول إلى فائض الإنتاج يسمح لها بالتصدير والحصول على العملة الصعبة.

---

<sup>1</sup>[http://www.arabency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display\\_term&id=159675&vid=34](http://www.arabency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display_term&id=159675&vid=34)

### ثالثاً: مؤشرات ومعايير تحليل سياسة زراعية

تكتسي الزراعة أهمية كبيرة بالنسبة للدول على مر التاريخ، وتطورها مرتبط ب مدى نجاح السياسة الزراعية المطبقة، ولمعرفة ذلك وجب علينا معرفة المؤشرات التي تساعدننا على تقييمها والتي جاءت على النحو التالي:

#### معدل النمو:

ويتم حساب الرقم القياسي لقيمة الإنتاج الزراعي وذلك بالعلاقة التالية:  
$$\text{الرقم القياسي لقيمة الإنتاج الزراعي} = \frac{\text{قيمة الإنتاج الزراعي في سنة المقارنة}}{\text{قيمة الإنتاج الزراعي في سنة الأساس}} \times 100$$

#### 1- الاستثمار:

هناك عدة مؤشرات تقيم حجم الاستثمارات في القطاع الزراعي وغير الزراعي للوقوف على واقعها وبالتالي تساعده واضع السياسات على صياغتها وفقاً لواقع الاستثمار ومن بين هذه المؤشرات:

- معدل نمو الاستثمار العام والخاص بالقطاعات الزراعية وغير الزراعية؛
- نسبة رأس المال إلى الناتج ونسبة رأس المال المستثمر إلى الناتج في كافة أنماط الاستثمار المتنوعة؛
- نسبة الاستثمارات العامة بقطاع الزراعة من الإنفاق الحكومي الكلي ومن الاستثمارات العامة الكلية.

#### 2- زراعة مستمرة أو متواصلة:

بعد الحرب العالمية الثانية شهد العالم تحسناً في قيمة الناتج الزراعي نتيجة التخصص واستخدام التكنولوجيا الجديدة.

## **الفصل الأول: الإطار النظري للأمن الغذائي والسياسات الزراعية**

---

لكن هذا التحسن كان على حساب استنزاف التربة وتلوث المياه الجوفية بالإضافة إلى تدهور قطاع المزارع العائلية، ولذلك وجب أن تعزز السياسة الزراعية تقنياً وبيئياً واقتصادياً استخدامات الموارد والمحافظة على تنميتهما وعدم تدهورها وبالخصوص الموارد الأرضية والمائية وذلك للوصول إلى زراعة مستمرة ومتواصلة.

ومن بين المؤشرات التي تدل على ذلك:

- اتجاهات نمو الإنتاجية للمحاصيل المختلفة فإذا كانت بالتناقض فإن الزراعة غير متواصلة؛
- التنوع البيولوجي في الزراعة؛
- وضع وظروف وحالة الخصوبة للترابة الزراعية؛
- التحكم البيئي والمحافظة على البيئة الزراعية؛
- نسبة المساحة المزروعة مطرياً ونسبتها المئوية لمساحة الكلية؛
- برامج توزيع وتقسيم المياه بين المناطق وبين الحاصلات المختلفة.

### **3- انتشار التكنولوجيا والدعم المقدم لقطاع الزراعة:**

ومن بين المؤشرات التي تسمح لنا بمعرفة مدى انتشار التكنولوجيا في أي بلد بالإضافة إلى مستوى الدعم المقدم ل القطاع الزراعي ما يلي:

- مؤشر الميكنة الزراعية؛
  - نسبة المساحة المزروعة تقليدياً والمزروعة باستخدام التكنولوجيا الحيوية إلى المساحة الكلية؛
  - معدل استخدام الأسمدة والمبيدات؛
  - مجموع الإغراء في التكاليف = التكاليف المقدرة - التكاليف الفعلية؛
  - مستوى الحد الأدنى لتخفيض الدعم الزراعي وفقاً لفرض منظمة التجارة العالمية،
- ولقد حدد المستوى الأدنى من التخفيض بـ 10% من القيمة الكلية للناتج الزراعي في الدول النامية و 5% في الدول المتقدمة.

### 4- الإقراض الزراعي وحوافز الزراعة:

تأتي أهمية الائتمان والإقراض الزراعي من أهمية قطاع الزراعية الغذائية، إلى جانب طول فترة دوران رأس المال وضعف مدخلات المزارع، ولذلك وجب توفير الائتمان والقروض الكافية بشروط مناسبة للمزارعين، إلى جانب ذلك وجب على السياسة الزراعية أن تقدم تحفيزات للمزارعين وذلك من خلال ضمان ربحية قطاع الزراعة وحماية مصالح المزارعين، ومن بين المؤشرات التي تبين مدى نجاح السياسة الزراعية في تحقيق كل ذلك ما يلي:

- نصيب ومساهمة مؤسسات الائتمان الزراعي في الائتمان الكلي الموزع من خلال

المؤسسات المختلفة؛

- مساهمة مؤسسات الائتمان الزراعي في الائتمان الكلي المنتفع به قطاع الزراعة؛

- الرقم القياسي لشروط التجارة ويجب أن يكون أكبر من الواحد وهذا مؤشر من

الحوافز المقدمة للمزارع ويحسب الرقم القياسي بالعلاقة التالية:

الرقم القياسي للأسعار المحاسبة

$$1 < \frac{\text{الرقم القياسي لشروط التجارة}}{\text{الرقم القياسي للأسعار المقبوضة}} =$$

الرقم القياسي للأسعار المقبوضة

### المطلب الثالث: أبعاد الأمن الغذائي

إن العجز الغذائي في العديد من الأقطار الناتج عن اختلال التوازن بين طلب وعرض الغذاء له أبعاد خطيرة على استقرار أمن هذه الدول سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية، ولذلك وجب النظر إلى مشكلة الأمن الغذائي من منظور يشمل هذه الأبعاد.

## **الفصل الأول: الإطار النظري للأمن الغذائي والسياسات الزراعية**

---

### **أولاً: البعد الاقتصادي**

لا شك في أن اعتماد الدول النامية في تحقيق أمنها الغذائي عن طريق الاستيراد نتيجة فشل سياساتها يعرضها للتبغية الغذائية الدائمة مما يعني زيادة عجز ميزان مدفو عاتها.<sup>1</sup>

كذلك فإن الاعتماد على الاستيراد يعرض الدول لخطر ارتفاع الأسعار نتيجة ارتفاعها في الأسواق العالمية وبالتالي تفقد العملة المحلية قيمتها الشرائية كما حدث في سلطنة عمان، بالإضافة إلى عجز ميزان مدفو عات تلك الدول وفقدان عملاتها لقيمتها الشرائية، نجد كذلك تعرضاها إلى إعاقة مسيرة التطور والتنمية الناجم عن اتجاه الدول إلى تخليها عن المشاريع مقابل توفير الغذاء اللازم لأفراد المجتمع.<sup>2</sup>

### **ثانياً: البعد السياسي**

يرتبط الأمن الغذائي ارتباطاً وثيقاً بالأمن السياسي، ويظهر ذلك من خلال اعتماد الغذاء كوسيلة ضغط سياسية على الدول المستوردة، ولقد شهد العالم عدة أحداث تظهر مدى استخدام الغذاء كسلاح سياسي للضغط على الأنظمة:

ففي سنة 1956 تم وقف الإمدادات الغذائية لمصر بسبب أزمة السويس، واستخدمت صادرات الغذاء كسلاح لوقف انتشار الأسلحة في الإتحاد السوفييتي،<sup>3</sup> أما في سنة 1994 قامت الولايات المتحدة الأمريكية بفرض إنتاج الفراولة من أجل التصدير على مصر بدل

---

<sup>1</sup> حوشين كمال، إشكالية العقار الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2007، ص: 268.

<sup>2</sup> الصادق عوض بشير، تحديات الأمن الغذائي العربي، الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان، الطبعة الأولى، 2009، ص: 20.

<sup>3</sup> محمد أمين حمدان، الأمن الغذائي نظرية وتطبيق، كلية الزراعة، الأردن، 1999، ص: 146.

## **الفصل الأول: الإطار النظري للأمن الغذائي والسياسات الزراعية**

---

زراعة القمح لتضمن تبعيتها لها في هذا المنتج وبالتالي يصبح وسيلة ضغط سياسية على مصر.

### **ثالثاً: البعد الاجتماعي**

يعتبر الغذاء من أهم الحاجات الأساسية لحياة الإنسان لتسתרم حياته بصورة صحية ونشطة، ولتفاقم العجز الغذائي وانتشار ظاهرة الجوع وسوء التغذية، لم تعد مشكلة الغذاء مجرد مشكلة اقتصادية وسياسية بل تعدد لتصبح مشكلة اجتماعية.

ومن المظاهر الاجتماعية لمسألة أزمة الغذاء ما يلي<sup>1</sup>:

- انخفاض مداخيل المزارعين نتيجة انخفاض الإنتاج الزراعي مما يدفع إلى البحث عن عمل في قطاعات غير زراعية؛
- انتشار البطالة نتيجة نزوح المزارعين من الريف إلى المدينة بحثاً عن العمل؛
- ارتفاع الأسعار الغذائية في الأسواق العالمية يؤثر على الاستقرار الاجتماعي نتيجة الاعتماد المتزايد على الاستيراد.

### **المطلب الرابع: بعض المفاهيم الأساسية للأمن الغذائي**

لا يمكن التطرق إلى مفهوم الأمن الغذائي دون دراسة المفاهيم الأساسية المتعلقة به ومن بين هذه المفاهيم ذكر ما يلي:

---

<sup>1</sup> لرقم شريفى جميلة، الأمان الغذائى فى الدول العربية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2006، ص: 12.

## **الفصل الأول: الإطار النظري للأمن الغذائي والسياسات الزراعية**

---

### **أولاً: الاكتفاء الذاتي:**

كان الاعتقاد السائد قديماً على أن الاكتفاء الذاتي هو الأمن الغذائي ولكن هناك اختلاف كبير بينهما إذ يعرف الاكتفاء الذاتي على أنه "قدرة المجتمع على تحقيق الاعتماد الكامل على النفس والموارد والإمكانيات الذاتية في إنتاج الاحتياجات الغذائية محلياً".<sup>1</sup>

والاكتفاء الذاتي يجب أن يرتبط بالمستوى الاقتصادي والمعيشي للأفراد، فلا نستطيع الحكم على أية دولة بأنها حققت اكتفاء ذاتياً دون مراعاة المستوى الغذائي الذي تحقق للمجتمع وهو عند الحد الأدنى أم المتوسط أم الأعلى؟.<sup>2</sup>

### **ثانياً: الفجوة الغذائية**

إن الاعتماد على المصادر الخارجية لتلبية الاحتياجات المتنامية للسكان يعكس عدم القدرة على زيادة الإنتاج المحلي في الدول النامية وهو ما يعني اتساع الفجوة الغذائية واستنزاف جزءاً هاماً من حصيلة الصادرات من النقد الأجنبي.<sup>3</sup>

والمقصود بالفجوة الغذائية هو الفرق بين إجمالي الحاجات الغذائية والإنتاج المحلي من الغذاء في فترة معينة من الزمن.<sup>4</sup>

الفجوة الغذائية = الاستهلاك الغذائي - الإنتاج الغذائي المحلي = واردات غذائية

---

<sup>1</sup> حوشين كمال، مرجع سبق ذكره، ص: 269.

<sup>2</sup> محمد سيد عبد السلام، مرجع سبق ذكره ، ص: 73.

<sup>3</sup> عبد الرحمن يسري أحمد، دراسات في علم الاقتصاد الإسلامي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص: 257.

<sup>4</sup> عبد القادر رزيق المخادمي، الأزمة الغذائية العالمية، دار الفجر للنشر والتوزيع ، القاهرة، 2009، ص: 216.

## **الفصل الأول: الإطار النظري للأمن الغذائي والسياسات الزراعية**

---

وحجم الفجوة الغذائية يتتأثر بعاملين :

- كلما زاد الإنتاج المحلي عن الحاجيات من السلع الغذائية كلما انكمش حجم الفجوة الغذائية والعكس صحيح؛
- كلما زاد ترشيد الحاجيات الأساسية من السلع الغذائية كلما قل حجم الفجوة الغذائية.

### **ثالثاً: أمان الغذاء**

جاء في مفهوم منظمة الصحة العالمية بأن "أمان الغذاء يعني" كل الظروف ومعايير الضرورية اللازمة خلال عمليات إنتاج وتصنيع وتخزين وتوزيع وإعداد الغذاء لضمان أن يكون الغذاء آمناً وموثوقاً به وصحيحاً ولائماً للاستهلاك الآدمي<sup>1</sup>"

ولقد مر العالم بثلاث مراحل<sup>2</sup>:

**المرحلة الأولى:** تتمثل في تعظيم الإنتاج الكمي من السلع الغذائية دون مراعاة نوعيتها.

**المرحلة الثانية:** كان لواضعى السياسات الاهتمام الأكبر بنوعية السلع دون إهمال كمية الإنتاج النسبية، وذلك بالاعتماد على التكنولوجيا للجمع بين الكم والنوع.

**المرحلة الثالثة:** كان للتقدم في نوعية السلع الغذائية وارتفاع مستوى المعيشة الأثر الكبير على زيادة الاهتمام بتوفير الغذاء الآمن لصحة المستهلك.

---

<sup>1</sup> المركز الوطني للمعلومات،الأمن الغذائي، الجمهورية اليمنية، 2005، ص: 5.

<sup>2</sup> محمد سيد عبد السلام ، مرجع سبق ذكره، ص ص: 84,85.

## **الفصل الأول: الإطار النظري للأمن الغذائي والسياسات الزراعية**

---

### **المبحث الثاني:**

#### **العوامل المؤثرة على الأمن الغذائي ومؤشرات قياسه**

هناك جملة من العوامل التي حددتها الاقتصاديون والتي تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على الوضع الغذائي للدول ذكر منها ما يلي:

#### **المطلب الأول: العوامل المؤثرة على الأمن الغذائي**

يبعد من خلال المؤشرات المقدمة من منظمة التغذية والزراعة الفاو بأن الوضع الغذائي في العالم تدهور في السنوات الأخيرة وبخاصة الدول النامية، وذلك نتيجة عدة عوامل جاءت على النحو التالي:

#### **أولاً: التغير المناخي**

يرتبط الإنتاج الزراعي بالظروف الجوية السائدة في كل دولة إذ أن أي تقلب جوي قد يؤثر على العملية الإنتاجية، ولقد سادت في الآونة الأخيرة مخاوف كبيرة من مشكلة التغير المناخي لما في ذلك من عواقب اجتماعية وبيئية واقتصادية.<sup>1</sup>

والنغير المناخي هو "احتلال في الظروف المناخية المعتادة كالحرارة وأنماط الرياح والتساقطات التي تميز كل منطقة على الأرض"،<sup>2</sup> ومن بين الدول التي تأثرت بعامل التغير المناخي روسيا واستراليا، فالأخيرة شهدت ارتفاع كبير في درجات الحرارة الأمر الذي أثر

---

<sup>1</sup> المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تأثير المناخ والتقلبات المناخية، الخرطوم، 2010، ص: 04.

<sup>2</sup> محمود دويري، التغير المناخي وأثره على الزراعة وإمكانية التقليل من آثاره، مجلة الاستثمار الزراعي، العدد 2008، ص: 51.

## **الفصل الأول: الإطار النظري للأمن الغذائي والسياسات الزراعية**

على المحصول الزراعي في تلك الدولة ما دفع بالحكومة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة تمثلت في فرض القيود على التصدير ، وأما الثانية أستراليا فشهدت فيضانات كبيرة أدت إلى إتلاف محاصيلها الزراعية ما أدى إلى انخفاض الناتج الزراعي، ولكونهما من الدول الكبرى المصدرة فإن ذلك أدى إلى تراجع العرض العالمي وبالتالي ارتفاع الأسعار العالمية للسلع الغذائية، ما زرع استقرار الدول التي تعتمد على الاستيراد في تحقيق أنها الغذائية.

ولقد أرجع المجتمع الدولي أسباب التغير المناخي إلى رفع النشاط البشري لنسب الغازات الدفيئة نتيجة إتباعه لأنماط حياة احتاجت إلى مزيد من الطاقة، ولقد حذر من عواقب محتملة تمثل في تراجع المحصول الزراعي نتيجة تراجع خصوبة التربة وتفاقم التعرية بالإضافة إلى تراجع منسوب المياه في الدول التي يصيبها الجفاف.

### **ثانياً: الوقود الحيوي**

برزت في الأعوام الأخيرة ظاهرة إنتاج الوقود الحيوي من المحاصيل الغذائية، حيث خلق منافسة بين الغذاء والوقود وهناك العديد من الدول التي تقوم بدعم التوسيع في إنتاجه ومن بينها الولايات المتحدة الأمريكية والبرازيل والهند والإتحاد الأوروبي،<sup>1</sup> وهو ما أثر على الأمن الغذائي لبعض الدول نتيجة نقص العرض في الأسواق العالمية، حيث يقول بعض الخبراء إلى أن الزيادة في استهلاك الوقود الحيوي تسببت في خفض المساحات الزراعية، وهو ما أدى إلى اضطرابات غذائية من غرب إفريقيا إلى جنوب آسيا خاصة في تلك الدول التي تعتمد على استيراد المواد الغذائية لتغذية السكان الجائعين.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> نصري حداد، الطاقة والوقود الحيوي والأثر على الأمن الغذائي، مجلة الاستثمار الزراعي، العدد 2008، ص: 43.

<sup>2</sup> الصادق عوض بشير، مرجع سبق ذكره، ص: 18.

## **الفصل الأول: الإطار النظري للأمن الغذائي والسياسات الزراعية**

---

وهناك مؤيدون ومعارضون لإنتاج الوقود الحبوي فالمعارضون يعتبرونه أحد الأسباب التي تؤدي إلى ارتفاع الأسعار الغذائية، وبالتالي فإن استمرار التوسيع في هذه السياسة سيؤدي إلى زيادة عدد الجياع نتيجة امتصاص التضخم لمعظم الدخل.

### **ثانياً: العوامل الديموغرافية**

زيادة عدد السكان تعني بالضرورة زيادة الإنتاج الزراعي للوفاء باحتياجاتهم من الغذاء، وبذلك فالأعباء تقع مباشرة على العاملين في القطاع الزراعي.

ولقد شهدت البلدان النامية موجة نزوح سكان الأرياف إلى المدينة ما فلص من مساحة الأرض المزروعة نتيجة الانقطاع من الموارد الطبيعية الزراعية للوفاء باحتياجاتهم الجديدة ما أدى إلى تراجع أداء القطاع الزراعي.<sup>1</sup>

فزيادة عدد سكان الحضر سيؤدي بالضرورة إلى زيادة الطلب على الغذاء يقابلها نقص في العرض ما سيدفع بتلك الدول إلى الاستيراد لتلبية احتياجات سكانها من الغذاء بدلاً من إتباع سياسة توسعية أفقية أو عمودية.

### **ثالثاً: العوامل التكنولوجية**

المقصود بالتكنولوجيا هنا ليس الآلات والمعدات المستخدمة في عملية الإنتاج الزراعي وإنما التكنولوجيا الحيوية الحديثة التي تساعدنا على تحسين استثمار الماء والتربة الزراعية، ولقد عرف مكتب تقييم التكنولوجيا بالكونгрس الأمريكي التكنولوجيا الحيوية على أنها "أي تكنولوجيا أو أسلوب إنتاجي يستخدم كائنات حية أو مواد من تلك الكائنات لعمل أو تعديل

---

<sup>1</sup> المركز الوطني للمعلومات، مرجع سبق ذكره ، ص : 10.

## **الفصل الأول: الإطار النظري للأمن الغذائي والسياسات الزراعية**

---

منتج"، أما الفاو فقد عرفتها على أنها "تقنية تستخدم كائناً حياً لصنع منتج أو تعديله، وإدخال تحسينات على النباتات والحيوانات أو تطوير كائنات مجهرية توجه لاستخدامات نوعية محددة".<sup>1</sup>

والملاحظ على واقع الدول التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي محدودية تطبيق الأساليب الزراعية الحديثة مما ساهم بشكل كبير في تدني إنتاجية المحاصيل وهدر الموارد الطبيعية وعرقلة التنمية في الدول التي تعتمد في زيادة إنتاجها على التوسيع الرأسى لمواجهة العجز الغذائي.

### **رابعاً: العوامل المادية والمالية**

بالرغم من أهمية القطاع الزراعي في الدول النامية إلا أن حجم الاستثمارات بهذا القطاع ضعيفة وهي لا تتناسب مع الأهمية الإستراتيجية للقطاع سواء من حيث اليد العاملة التي يحتضنها أو من حيث الأهمية النسبية لوزنه الديموغرافي.

إن رفع الإنتاجية وتحقيق تنمية زراعية مستدامة لمواجهة العجز الغذائي تتطلب خلق مناخ مناسب للاستثمار قادراً على استقطاب رؤوس الأموال بالإضافة إلى ترشيد استغلال الاستثمارات الزراعية اقتصادياً واجتماعياً وتحسين توظيفها تقنياً وإدارياً.

### **خامساً: العوامل السياسية**

هناك عدة عقبات تواجه بعض الدول التي تسعى إلى تحقيق أمنها الغذائي وخاصة في ظل التطورات العالمية الأخيرة، فالمشاكل السياسية تؤثر بشكل مباشر على الوضع الغذائي

---

<sup>1</sup> محمد سيد عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص ص: 157، 159.

## **الفصل الأول: الإطار النظري للأمن الغذائي والسياسات الزراعية**

---

لتلك الدول وخاصة ما يحدث في بعض البلدان العربية، فمثلاً السودان وما تتوفر عليه من ثروات طبيعية تمكّنها من تأمّل احتياجاتها الغذائيّة إلّا أنّ الحرب الأهليّة في جنوبها استنزفت الكثيّر وأبعدتها عن التفكير في التنمية الزراعيّة،<sup>1</sup> بالإضافة إلى السودان هناك سوريا، ومصر، وتونس ولّيبيا فالاحداث الجارّة ستؤثّر بشكل كبير على وضعها الغذائي.

### **المطلب الثاني: مؤشرات الأمن الغذائي**

لمعرفة الوضع الغذائي لأي دولة لا بد من وجود مؤشرات تعبر عن الوضع، واستعمال هذه المؤشرات يختلف من دولة إلى أخرى حيث لا يوجد اتفاق بينهم حولها ومن تلك المؤشرات:

#### **أولاً: الناتج المحلي الإجمالي:**

عندما نتكلّم عن اقتصاد بلد معين فإنّ هناك معنيين لذلك، الاقتصاد المحلي والاقتصاد القومي، فعلى الأساس المحلي فإن دراسة الناتج تعبر عن مجموع الناتج والدخل والإنفاق في الرقعة الجغرافية للدولة سواء كان من مواطني تلك الدولة أو من غير مواطنها، فالمهم أن يكون النشاط داخل حدود الدولة.<sup>2</sup>

وهناك عدة طرق لحساب الناتج المحلي الإجمالي منها طريقة الإنفاق والدخل والقيمة المضافة وهذه الأخيرة هي الأكثر استعمالاً، ويتم استخدامها باحتساب الفرق بين السعر النهائي

---

<sup>1</sup> سفير السودان بالجزائر، نحو إستراتيجية وطنية لتحقيق الأمن الغذائي، لجنة الفلاحة والصيد البحري وحماية البيئة، 2010، ص: 46.

<sup>2</sup> سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي، وكالة الأهرام للتوزيع، الكويت، 1994، ص: 104.

## **الفصل الأول: الإطار النظري للأمن الغذائي والسياسات الزراعية**

---

للسلعة أو الخدمة وأسعار السلع أو الخدمات الوسيطة ويتم ذلك عن طرق جمع القيم النقدية للسلع والخدمات النهائية المنتجة في دولة ما خلال عام واحد.<sup>3</sup>

وتعتمد الدول على مؤشر الناتج المحلي الإجمالي لرصد ومتابعة الوضع الغذائي، فالتغيرات السنوية للإنتاج تؤثر بشكل كبير على الأمن الغذائي للمواطنين، فانخفاض مثلاً الناتج ينجم عنه انخفاض الدخل الوطني وبالتالي انخفاض الطلب الكلي مما يؤثر على الوضع الغذائي.

### **ثانياً: الناتج المحلي الزراعي:**

الناتج المحلي الزراعي من أهم المؤشرات التي تمكنا من معرفة الوضع الغذائي فهو بمثابة مقياس لمدى اعتماد الدولة على ذاتها، والتغيرات الكبيرة في الناتج تؤثر بشكل سلبي على الوضع الغذائي فانخفاضه مع زيادة حجم الاستهلاك من الغذاء يعني وجود فجوة غذائية يجب تغطيتها من العالم الخارجي وهذا يعتمد على قدرة الدولة مادياً.<sup>1</sup>

### **ثالثاً: متوسط استهلاك الفرد من الغذاء**

يتم حساب متوسط استهلاك الفرد من الغذاء بالعلاقة التالية:<sup>2</sup>

متوسط نصيب الفرد من استهلاك الغذاء = الاستهلاك الكلي من الغذاء / العدد الإجمالي للسكان

---

<sup>3</sup> علي جدوع الشرفات، مبادئ الاقتصاد الزراعي، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2009، ص: 278.

<sup>1</sup> المركز الوطني للسياسات الزراعية ، واقع الغذاء والزراعة في سوريا، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، سوريا، 2007، ص: 237

<sup>2</sup> كامل بكري، مرجع سبق ذكره، ص: 354

## الفصل الأول: الإطار النظري للأمن الغذائي والسياسات الزراعية

ولكن هذا المؤشر يراعي فقط مدى انخفاض أو زيادة الاستهلاك الكلي من الغذاء ويحسب المتوسط على هذا الاستهلاك الكلي دون مراعاة الدخل الفردي، فزيادة الاستهلاك الكلي من الغذاء لا تعني بالضرورة تحسن المستوى الغذائي لجميع فئات المجتمع، وخير مثال على ذلك الدعم الذي تقدمه الحكومات في الدول النامية لا يصل إلى مستحقيه، فزيادة الكمية وبأسعار رخيصة لم يحسن الوضع الغذائي للمحتاجين .

### رابعاً: مرونة الطلب السعرية

تعرف مرونة الطلب السعرية على أنها " درجة استجابة الكمية المطلوبة من السلعة للتغير في سعر هذه السلعة"<sup>١</sup>

وتقاس بالعلاقة التالية:

$$م.ط.س = \frac{\text{التغير النسبي في الكمية المطلوبة}}{\text{التغير النسبي في سعر السلعة}}$$

فإذا كانت النسبة أكبر من الواحد الصحيح فإن الطلب مرن ومعنى ذلك أن الزيادة في الكمية المطلوبة من السلعة أكبر من الزيادة في السعر .

أما إذا كانت النسبة أقل من الواحد فمعنى ذلك أن الطلب غير مرن، أي أن الزيادة في الكمية المطلوبة أقل من الزيادة في السعر .

أما إذا كانت النسبة مساوية للواحد، فمعناه أن الزيادة في الكمية المطلوبة تساوي الزيادة في الأسعار ويسمى الطلب متكافئ المرونة.

<sup>1</sup> عبد القادر محمد عبد القادر عطيه، التحليل الاقتصادي الجزئي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية الإسكندرية، 2003، ص: 51

## الفصل الأول: الإطار النظري للأمن الغذائي والسياسات الزراعية

وهناك عدة عوامل تؤثر على مرونة الطلب السعرية نذكر منها<sup>2</sup>:

- وجود بدائل: بحيث أن هذا البديل يعطي نفس المنفعة للمستهلك مما يجعل الطلب على السلع الأصلية كبير المرونة.
- دخل المستهلك: كلما زاد دخل المستهلك كلما كان الطلب على السلع أو الخدمات أقل مرونة، والعكس بالنسبة لأصحاب الدخول المنخفضة حيث أن ارتفاع أسعار السلع أو انخفاضها يؤدي إلى تغيير الكميات المطلوبة.
- أهمية السلعة: وهذا حسب نوع السلعة ضرورية أو كمالية فإذا كانت ضرورية فإن الطلب عليها يكون غير مرن، أما السلع الكمالية فالطلب يعتبر مرن.
- نسبة المنفق على السلعة: فإذا كانت نسبة الإنفاق على السلعة صغير فإن الطلب غير مرن، أما في حالة الإنفاق على السلعة يأخذ نسبة كبيرة فالتوقع أن يكون الطلب عليها مرنا.

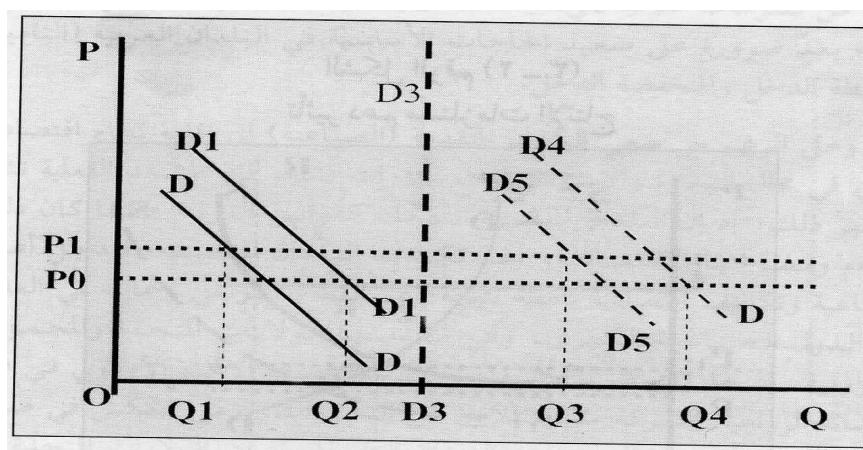
وبتطبيق ما تم دراسته على الأمن الغذائي نجد بأنه يتحقق في حالة ما إذا كان الطلب غير مرن أي التغير في السعر لا يقابل نفس التغير في الكمية المطلوبة، وذلك في حالة أن دخول الأفراد مرتفعة حيث لا تتأثر بزيادة الأسعار أو احتمال وجود سلع بديلة وبالتالي لا يتأثر الأمن الغذائي للمجتمع، وأما إذا زادت الأسعار مع عدم وجود بدائل وانخفاض دخول الأفراد فإن الطلب في هذه الحالة يصبح مرن، وبالتالي فإن المجتمع سيعاني من مشكلة انعدام الأمن الغذائي.

<sup>2</sup> سامي السيد، الاقتصاد الجزائري والاقتصاد الكلي، دار التعاون للطباعة القاهرة ، 2005، ص: 36.

### خامساً: مرونة الطلب الداخلية

يقصد بمرونة الطلب الداخلية التغير النسبي في الكمية المطلوبة عندما يتغير الدخل، فأصحاب الدخول المرتفعة يمكنهم شراء السلع المختلفة على الرغم من ارتفاع أسعارها لذا فإن الطلب عندم غير مرن، في حين أن الطلب عند الفقراء أي أصحاب الدخول المنخفضة مرن لأنهم يتأثرون بارتفاع أسعار السلع مما يجعلهم يتحولون إلى السلع الأخرى الأقل سعرا حتى وإن كانت سلع رديئة وهذا ما يدفع الدولة إلى تقديم الدعم لخفض الأسعار عن طريق دعم مستلزمات الإنتاج وفي الشكل التالي يبين طلب الأغنياء والفقراء على الغذاء في حالة تقديم الدعم أو تحرير الأسعار:<sup>1</sup>

**الشكل رقم(02): طلب الأغنياء وطلب الفقراء على الغذاء**



المصدر: سالم توفيق النجفي، الأمن الغذائي العربي - مقاربات إلى صناعة الجوع -، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، الطبعة الأولى، 2009، ص: 73-74.

<sup>1</sup> سالم توفيق النجفي، الأمن الغذائي العربي - مقاربات إلى صناعة الجوع -، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، الطبعة الأولى، 2009، ص: 73-74.

من خلال الشكل يتبين أن طلب الأغنياء لا يتأثر بتغير الأسعار حيث تقترب مرونته من الصفر في  $D_3$ ، أما طلب الفقراء في حالة دعم مستلزمات إنتاج الغذاء  $DD$  يتحدد عند السعر  $P_0$  بينما في حالة تحرير الأسعار سينتقل إلى  $P_1$  وبذلك ينخفض طلب الفقراء إلى  $D_2$  مع انخفاض الكمية المطلوبة إلى  $Q_1$  ، وهذا الانتقال سوف يؤدي إلى زيادة مستويات الفقر والجوع وانخفاض الطلب الكلي من  $Q_4$  إلى  $Q_5$ ، وبذلك يتزايد العجز الغذائي في المجتمع وتزداد معه حالة انعدام الأمن الغذائي .

### مؤشرات قياس الأمن الغذائي في العالم الإسلامي:

تستعمل الدول الإسلامية عدة مؤشرات لتقدير الوضع الغذائي ومن بين هذه المؤشرات

ذكر ما يلي:<sup>1</sup>

#### ١- متوسط الدخل الحقيقي للفرد:

متوسط الدخل الحقيقي للفرد من المؤشرات غير المباشرة للأمن الغذائي فالدخل المنخفض لا يتيح لصاحبته إمكانية الحصول على الغذاء الكافي والعلاج والسكن...، والعكس صحيح فإن ارتفاع معدل الخل يتيح لصاحبته إمكانية الحصول على السلع الضرورية وصولاً إلى الكمالية، ولكن لا يمكن أخذ هذا المؤشر بشكل مطلق فنمط توزيع الدخل يلعب دوراً هاماً في تحديد الملامة الحقيقية.

فسوء توزيع الدخل لا يتيح لصاحبته إمكانية الحصول على السلع الضرورية ومنها الغذاء رغم ارتفاع متوسط الدخل الفردي.

<sup>1</sup> عبد الرحمن يسري أحمد، مرجع سابق ذكره، ص ص: 233، 236، 237.

### 2- مستوى التغذية عند الأطفال:

القياس المستخدم في ذلك هو النسبة المئوية من الأطفال الذين لا يتعدون سن الخامسة والذين يقل وزنهم على الوزن المناسب عن متوسط فئة السكان المرجعية، فإذا ما وجد شيوخ الأمراض والهزال بين الأطفال فمعنى ذلك أن أولئك الأطفال لا يجدون الحد الأدنى من الغذاء الضروري لكتافيتهم.

### 3 - القدرة على إنتاج الغذاء محليا

ليس هناك شك في أن زيادة إنتاج الغذاء محلياً يزيد من الأمن الغذائي، ولكن ليس بشكل مطلق أي أن الذي لا يستطيع إنتاج الغذاء محلياً لا يمكنه تحقيق أمنه الغذائي، وتقاس القدرة على إنتاج الغذاء محلياً بمساحة الأرض المحصولية، ونصيب الفرد من الأرض القابلة للزراعة، والرقم القياسي لإنتاج الغذاء وهذا الأخير يعتبر أكثر المؤشرات التي ترتبط مباشرة بقضية الأمن الغذائي.

وهناك اختلاف في تصورات الذين تناولوا موضوع الأمن الغذائي من منظور أن كفاية معظم احتياجات الدولة من الغذاء يتم إنتاجه محلياً واعتباره أفضل السبل للأمن الغذائي، ويرى أصحاب هذا الرأي بأنه لا يمكن تحقيق الأمن الغذائي عن طريق الاستيراد وذلك لأسباب هي:

- أن هذه الدول تعاني من عجز في احتياطاتها من النقد الأجنبي؛
- استخدام الغذاء كسلاح للضغط السياسي على تلك الدول؛
- الشعور بأن الموارد المحلية كافية لسد الحاجات المحلية يخلق شعوراً بالأمن الاجتماعي ويحقق الأمن السياسي.

## **الفصل الأول: الإطار النظري للأمن الغذائي والسياسات الزراعية**

---

ولكن هناك من رد على هذا الطرح من خلال ما يلي:

- أن استخدام الغذاء كسلاح للضغط السياسي يمكن مواجهته من خلال تكوين مخزون احتياطي استراتيجي من الغذاء قبل نشوب الأزمات السياسية لأن هذا الضغط ليس مستمر بل متغير عشوائي؛
- القول بأن إنتاج الغذاء محلياً يخلق شعوراً بالأمن الاجتماعي والسياسي أمر مردود فلربما تم الاعتماد على الإنتاج المحلي في تحقيق الأمن الغذائي وتعرضت تلك المحاصيل إلى التلف بسبب الظروف المناخية أو السياسات الاقتصادية غير السليمة. وحتى في ظل الاعتماد على الإنتاج المحلي فهذا لا يعزى أن لا نقيم مخزون استراتيجي، فقصة سيدنا يوسف عليه السلام أكبر مثال على ذلك فاعتماده على الإنتاج المحلي لم يمنعه من تكوين مخزون استراتيجي.

## **الفصل الأول: الإطار النظري للأمن الغذائي والسياسات الزراعية**

---

### **المبحث الثالث:**

#### **سياسات الأمن الغذائي ومحددات الطلب على الغذاء**

يتناول هذا المبحث مطلبين، الأول يتناول أهم السياسات المتبعة من طرف الدول لتحقيق أمنها الغذائي أما الثاني فيتناول العوامل المحددة للطلب على الغذاء .

#### **المطلب الأول: سياسات الأمن الغذائي**

هناك العديد من السياسات التي تنتهجها الدول لغرض تأمين الغذاء للمستهلكين وتنمية الموارد الزراعية ورفع درجة الاكتفاء الذاتي والحد من التبعية الغذائية، باستخدام مجموعة من الأدوات الاقتصادية الزراعية ذكر منها :

#### **أولاً: السياسة الزراعية**

لتحقيق الأمن الغذائي يستوجب تحقيق الإنتاج الكافي لتلبية حاجات السكان عند الأسعار التي لا تؤثر في القدرة الشرائية وبالتالي أي خلل في الأسواق الزراعية يستوجب تدخل الدولة عن طريق اتخاذ سياسة زراعية تعيد التوازن إلى السوق، لأن غياب الدولة يعني التبعية للأسواق الخارجية لتلبية الحاجيات الغذائية.

فالهدف من السياسة الزراعية هو ضمان إنتاج كافي وبأسعار في متناول المستهلك بالإضافة إلى تخصيص الموارد بشكل فعال لتحقيق أكبر معدلات الرفاه.<sup>1</sup>

---

<sup>1</sup> عز الدين بن تركي، مرجع سبق ذكره، ص: 89.

### ثانياً: سياسة دعم الأسعار

يعتبر ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية نتيجة ارتفاع تكاليفها وتوجه الأفراد إلى الطلب على السلع الأجنبية نتيجة جودتها وانخفاض أسعارها من أهم الدواعي لتدخل السلطات العمومية في الأسواق الزراعية، ويكون شكل هذا التدخل عن طريق تقديم الدعم اللازم للمزارعين لضمان استمرارية الإنتاج وخاصة السلع الضرورية، وذلك لضمان أنها السبب في ذلك.

ومن الدول التي اتبعت هذه الإستراتيجية اليابان فبالرغم من ارتفاع تكلفة إنتاج الأرز محلياً عن تكلفة استيرادها إلا أن الحكومة تقوم بدعم منتجي الأرز.

وهناك شكل آخر من أشكال الدعم وذلك من خلال قيام السلطة المختصة بخلق طلب جديد لرفع أسعار المنتجات عن مستواها الإداري لتشجيع المزارعين على الاستمرار في الإنتاج، حيث تقوم بتخزين ذلك المنتوج واستعماله في حالة زيادة الأسعار عن المستوى المطلوب، وهذا النظام تم اعتماده داخل مجموعة الاتحاد الأوروبي.<sup>1</sup>

### ثالثاً: سياسة تطوير الاستثمار

يعاني القطاع الزراعي في معظم الدول النامية من نقص الاستثمارات سواء المحلية أو الأجنبية، ولتطوير الاستثمار الزراعي لخدمة الأمن الغذائي وجب على تلك الدول تهيئة مناخ الاستثمار المناسب للمستثمر، ويرى البعض أن مناخ الاستثمار يتضمن "كل السياسات والمؤشرات التي تؤثر بطرق مباشر أو غير مباشر على القرارات الاستثمارية"<sup>2</sup>

<sup>1</sup> عز الدين بن تركي، مرجع سبق ذكره، ص: 92.

<sup>2</sup> عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية تحليل جزئي وكلبي، مكتبة زهراء الشرق القاهرة 1997 ص: 390.

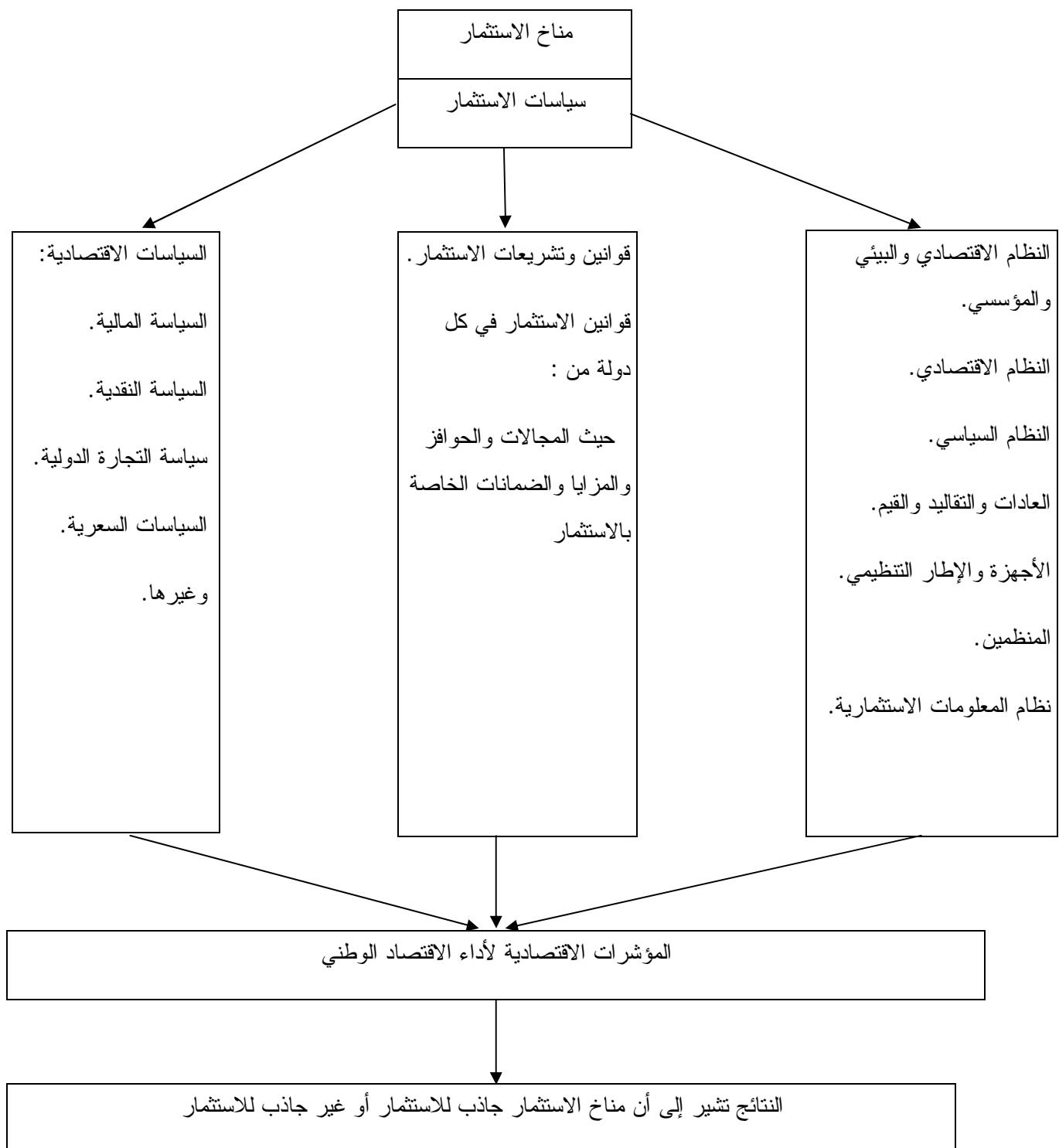
## **الفصل الأول: الإطار النظري للأمن الغذائي والسياسات الزراعية**

---

ويمكن التعبير عن مناخ الاستثمار وسياسات الاستثمار من خلال الشكل التالي:

## الفصل الأول: الإطار النظري للأمن الغذائي والسياسات الزراعية

الشكل رقم(03): مناخ الاستثمار وسياسات الاستثمار



المصدر: عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية تحليل جزئي وكلوي، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، مصر، 1997، ص: 391.

## **الفصل الأول: الإطار النظري للأمن الغذائي والسياسات الزراعية**

---

والهدف من جذب الاستثمارات هو زيادة إنتاج الغذاء بما يكفي لأفراد المجتمع ولتحقيق ذلك وجب على الدولة تشجيع برامج التنمية في المناطق الريفية للحد من الهجرة إلى المدينة مما يقلص مساحة الأراضي الزراعية الناجمة عن التوسيع العمراني.

ولتشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي يحتم على الدول تحريك الطلب عن طريق تشجيع الصناعات الغذائية ذات العلاقة بالقطاع الزراعي مما يشجع المنتج على زيادة استثماراته إما عن طريق التوسيع الرأسي أو الأفقي.<sup>1</sup>

### **رابعاً: سياسات التسويق**

الهدف الأساسي من التسويق هو إيصال السلعة من المنتج إلى المستهلك بالنوعيات والكميات والأسعار المناسبة، وعليه يمكن تعريف التسويق الزراعي على أنه "ذلك النظام المرن الهدف إلى تسهيل تدفق السلع الزراعية والخدمات المرتبطة بها من أماكن إنتاجها إلى أماكن استهلاكها بالأوضاع والأسعار والنوعيات المناسبة والمقبولة من كافة أطراف العملية الزراعية"،<sup>2</sup> وكما هو معروف على أسواق السلع الزراعية في الدول النامية كثرة الوسطاء بها حيث تتشكل من مزارعين إلى تجار جملة ومن ثم إلى تجار التجزئة وصولاً إلى المستهلك، ويسعى المزارعون والوسطاء إلى بيع السلع الزراعية بأسعار تكفل لهم تحقيق الربح ما يعني وصول السلعة إلى المستهلك النهائي بأسعار عالية ما ينعكس سلباً على المنتج والمستهلك ويضر بقضية الأمن الغذائي.

---

<sup>1</sup> محمد رفيق أمين حمدان، مرجع سبق ذكره، ص:64.

<sup>2</sup> محمد عبيدات، التسويق الزراعي، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الثانية، 2005، ص: 17.

## **الفصل الأول: الإطار النظري للأمن الغذائي والسياسات الزراعية**

---

وهو ما يتعارض مع المفهوم الحقيقي للتسويق الزراعي وبالتالي فإذا أريد للتسويق الزراعي أن يصبح أداة من أدوات تحقيق الأمن الغذائي لا بد على الجهات المسئولة إعادة هيكلة النظام التسويقي بما يعود بالمنفعة على المنتج والمستهلك.

### **خامساً: سياسة تطوير التمويل والائتمان الزراعي**

يسم القطاع الزراعي بموسمية الإنتاج والدخل ما يعني مدة دوران رأس المال طويلة، وبذلك كان لزاماً على الدول اللجوء إلى تطوير التمويل لضمان استمرارية الإنتاج فمثلاً الدول العربية قامت بتحرير أسعار فائدتها بالإضافة إلى تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في قطاع التمويل الزراعي.<sup>1</sup>

ويعرض التمويل الزراعي مشاكل كثيرة تمثلت في أن المجازفة في الائتمان الزراعي كبيرة مما يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة على القروض الزراعية ما يجعل صغار المزارعين يمتنعون عن طلب تلك القروض وبذلك تبقى القروض حكراً على القادرين على تقديم الضمان، ولمواجهة هذا المشكل قامت الحكومات بالتدخل من خلال إقامة مؤسسات تعاونية أو بنوك حكومية لتكون مصدراً للائتمان الزراعي.<sup>2</sup>

### **سادساً: سياسة التخزين**

يعكس المخزون من السلع الغذائية أوضاع المخزون من السلع الغذائية ومدى توفرها للمستهلك، وهناك نوعان من المخزون الغذائي:<sup>3</sup>

---

<sup>1</sup> المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير أوضاع الأمن الغذائي 2009، ص: 70.

<sup>2</sup> محمد السعيد الفتاح، مبادئ الاقتصاد الزراعي، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، حلب 1979، ص: 272، 273.

<sup>3</sup> صالح العصفور، السياسات الزراعية، المعهد العربي للخطيط، الكويت، 2003، ص: 13.

## **الفصل الأول: الإطار النظري للأمن الغذائي والسياسات الزراعية**

---

- المخزون العامل: يعتمد هذا المخزون على الواردات لتأمين حاجيات السكان خلال موسم إنتاجي معين، ويتفاوت حجمه من بلد إلى آخر حسب احتياجاتها.

- المخزون الإستراتيجي: وهو مخزون يستخدم للحالات الطارئة كالكوارث الطبيعية، حالات المقاطعة والحصار.

وسياسة التخزين تختلف من دولة إلى أخرى حسب حجم الناتج المحلي الزراعي، ونظرا لأن الدول النامية تعتمد في جزء من غذائها على الخارج فيحتم عليها ذلك إقامة سياسة دائمة تحقق مخزوناً غذائياً استراتيجياً يساعدها على تحقيق أمنها الغذائي.

### **سابعاً: سياسة التجارة الخارجية**

تعرف السياسة التجارية على أنها "مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة في نطاق معاملاتها الاقتصادية الخارجية، وذلك بهدف التأثير عليها حجماً أو نوعاً أو كلاهما معاً".<sup>1</sup>

ومن أهم أهداف سياسة التجارة الخارجية ما يلي:

- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات؛
- حماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية مثل حماية غرب أوروبا للإنتاج الزراعي؛
- حماية الاقتصاد الوطني من خطر سياسة الإغراق؛
- تشجيع الاستثمار من أجل التصدير؛

---

<sup>1</sup> عبد الهادي عبد القادر سويفي، التجارة الخارجية، أسيوط - مصر، 2008، ص: 127.

## **الفصل الأول: الإطار النظري للأمن الغذائي والسياسات الزراعية**

---

- التعامل مع التقلبات الخارجية المؤثرة على الاقتصاد القومي.

وللوصول إلى الأهداف المرجو تحقيقها هناك مجموعة من الأدوات التي تستعين بها الدولة ونذكر البعض منها:

- الرسوم الجمركية؛

- نظام الحصص؛

- سياسة الحظر والمنع؛

- إعانت التصدير.

ولأننا نجري دراستنا على موضوع الأمن الغذائي فإننا نقول بأنه لا يمكن للدولة أن تصل إلى حد الاكتفاء الذاتي المطلق وذلك يعود إلى عدم وجود ميزة نسبية وتتنافسية في كل السلع، ولذلك فإن للتجارة الخارجية دور هام في إحداث التوازن من خلال إتباع سياسة حماية في بعض السلع وتحفيض القيود على السلع الأخرى التي لا تستطيع إنتاجها محلياً وذلك بالاستعانة بأدوات السياسة التجارية.

### **المطلب الثاني: محددات الطلب على الغذاء**

قبل التطرق إلى محددات الطلب على الغذاء وجب علينا معرفة أنواع الطلب على الغذاء والتي جاءت على الشكل التالي:

1 - **طلب المستهلك على المنتجات الزراعية:** يعد الطلب على المنتجات الزراعية غير مرن نسبياً خاصة المنتجات الزراعية التي تستعمل على نطاق واسع كالبطاطا والقمح، لكن هناك بعض المنتجات الكمالية التي يكون الطلب عليها مرن كاللحوم والفواكه، ولكن بتغير

## **الفصل الأول: الإطار النظري للأمن الغذائي والسياسات الزراعية**

---

الدخل يتأثر الطلب على بعض المحاصيل الزراعية خاصة المنتجات ذات الطلب المرن، وتحسين المستوى المعيشي للأفراد نتيجة زيادة الدخول فإن معظم الزيادة تذهب إلى السلع غير الزراعية لأن السلع الغذائية تعتبر أساسية لا بد من اقتتها.<sup>1</sup>

- 2 **طلب المضاربة على المحاصيل الزراعية:** وهو طلب الوسطاء الذين يقومون بشراء المنتجات الزراعية وبيعها من أجل الحصول على المنافع الناجمة عن ارتفاع الأسعار، والمضاربون هم المسيطرةن على جزء كبير من نظام تسويق المنتجات الزراعية.<sup>2</sup>

- 3 **طلب المخزن:** وهو طلب المخزنين إما أن يكونوا تجارة أو أصحاب مطاحن أو المزارعين أنفسهم فمعظم المحاصيل تتصرف بالموسمية فمثلاً حصاد محصول القمح نجدها على مدار السنة، وبذلك فإن جزءاً كبيراً من منتوج القمح المسوق يذهب إلى المخزنين سواء كانوا أفراداً أم دولة.

- 4 **طلب المزارع:** وهو طلب المزارع الذي يقوم بشراء المحاصيل لتغذية مواشيه ودواجمه، ويتأثر الطلب بعدد الحيوانات وسعرها وأسعار المحاصيل الأخرى، وهناك طلبات أخرى تمثل في الطلب على مواشي التربية، ومواشي اللبن، والتبن والعلف في المناطق التي لا تنتج منها كميات كافية.

- 5 **طلب المصانع:** ويكون الطلب على المحاصيل الزراعية التي تستعمل كمادة خام في العملية التحويلية وتشمل معظم المحاصيل كالطماطم، والقمح، القطن وغيرها.

وأما محددات الطلب على السلع الغذائية فكانت على النحو التالي:

---

<sup>1</sup> عبد الوهاب مطر الدهاري، أسس ومبادئ الاقتصاد الزراعي، مطبعة العالي، بغداد الطبعة الأولى، 1969، ص: 153.

<sup>2</sup> محمد السعيد الفتاح، مرجع سبق ذكره، ص: 151.

## **الفصل الأول: الإطار النظري للأمن الغذائي والسياسات الزراعية**

---

**1- الدخل:** كما هو معروف في النظرية الاقتصادية بأن هناك علاقة طردية بين الدخل والطلب، ونظراً لتدني دخول الدول النامية فإن أي زيادة في الدخل مع ثبات العوامل الأخرى سيؤدي إلى زيادة القدرة الشرائية وبالتالي زيادة الطلب على الغذاء ذات الجودة العالية والاستغناء عن السلع الرديئة.<sup>1</sup>

وخير مثال على ذلك ارتفاع مداخيل الدول النفطية كالكويت وال السعودية وقطر والإمارات، نتيجة زيادة العائدات البترولية أدى إلى زيادة الطلب على الغذاء ذو الجودة العالية.

**2- السكان:** إن من بين محددات الطلب على الغذاء عدد السكان، فهم المنتجون والمستهلكون للمنتجات الزراعية، وعلى الزراعة الوفاء باحتياجاتهم من الغذاء وتزايد عدد السكان يعني زيادة الطلب على الغذاء وبالتالي يستوجب ذلك زيادة عرض السلع الغذائية وهذا متوقف على مرحلة الجهاز الإنتاجي.

**3- أسعار الغذاء:** تعتبر معرفة أسعار المنتجات الزراعية مهمة للمنتجين والمستهلكين، فالمنتج تساعد على اتخاذ القرارات المناسبة لإعداد منتجاته للأسوق وتصريف أكبر كمية وتحقيق أفضل ربح، أما المستهلك فتساعده على تحديد كمية وأنواع المحاصيل الزراعية التي يرغب في استهلاكها.

ونظراً لأهمية الأسعار في تحديد الكمية المطلوبة والمعرضة من الغذاء فإن أصحاب النظرية التقليدية يعتقدون بأن أسعار الغذاء يجب أن تكون منخفضة لحفظ على

---

<sup>1</sup> لرقم شريفى جميلة، مرجع سبق ذكره، ص: 12.

الأجور الحقيقية،<sup>1</sup> ولكن هذا الاعتقاد تلاشى لأن انخفاض أسعار الغذاء لا يحفز المنتج على الإنتاج والاعتقاد السائد هو ارتفاع أسعار الغذاء وزيادة دخل الأفراد ما يشجع المنتج على الإنتاج وما يسمح للفرد بالقدرة على الاستهلاك.

- 4 - **فضائل المستهلكين:** ومن بين ما يحدد الطلب على الغذاء كذلك العادات الاستهلاكية وما ألهه المجتمع من نمط استهلاكي غذائي، ونمط الاستهلاك والتغير في الأذواق يتباين من مجتمع إلى آخر ففي الدول ذات الدخل المرتفع يميل الأفراد إلى استهلاك السلع ذات النوعية الجيدة وذات القيمة الغذائية العالية أما في الدول ذات الدخل المنخفض فإنها لا تأخذ بعين الاعتبار الأذواق في استهلاك السلع الغذائية.

---

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص: 35

**الفصل الثاني:**

**واقع القطاع الزراعي في الجزائر**

## **الفصل الثاني:**

### **واقع القطاع الزراعي في الجزائر**

يعد القطاع الزراعي الجزائري من أهم القطاعات الاقتصادية والتي لا بد من الاهتمام بها، وذلك لأن التطور الاجتماعي والاقتصادي مرهون بواقع زراعتها لاسيما وأن غالبية السكان يعيشون في المدن، لذلك فالقطاع الزراعي هو أحد القطاعات الرئيسية التي يجب أن تحظى بالاهتمام من قبل السلطات الجزائرية بحكم إلزامية حل المشاكل المطروحة والمتعلقة بتردي الوضع الاجتماعي والغذائي.

يمتلك القطاع الزراعي إمكانيات مختلفة، والتي تجعله قطاعا رائدا إذا استغل أحسن استغلال ولمعرفة حجم هذه الإمكانيات ومدى استغلالها والمشاكل التي تواجه هذا القطاع قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

**أولهما: الإمكانيات الزراعية في الجزائر**

**ثانيهما: بعض المؤشرات الإحصائية لأداء القطاع الزراعي في الجزائر.**

**ثالثهما: مشاكل القطاع الزراعي في الجزائر.**

### **المبحث الأول:**

#### **الإمكانيات الزراعية في الجزائر**

تعتبر الجزائر من أكبر الدول العربية مساحة حيث بلغت 238 مليون هكتار، وتتوافر على إمكانيات زراعية هامة سواء كانت طبيعية أو بشرية تساعدها على توفير الغذاء الضروري للمواطنين وهو ما يتم تناوله في هذا المبحث بالتفصيل.

#### **المطلب الأول: الموارد الطبيعية**

تتمتع الجزائر بموارد زراعية طبيعية هامة لما يوّهلها لتحقيق أمنها الغذائي عن طريق الاعتماد على إنتاجها المحلي وفيما يلي أهم هذه الموارد:

**1 - الأراضي الزراعية:** يمكن تصنيف هذه الأراضي إلى ثلاثة أصناف:<sup>1</sup>

**1.1 الأراضي القابلة للزراعة:** وتشمل الأراضي المستغلة وغير المستغلة والتي تدخل في نطاق الأراضي الممكن استصلاحها، وتقدر مساحة الأراضي القابلة للزراعة بـ 42 مليون هكتار ويتم استخدام هذه الأراضي في إنتاج المحاصيل المستديمة والموسمية ومساحة الغابات والمراعي وهناك مساحات متروكة والجدول التالي يوضح استخدام الأراضي في الجزائر:

---

<sup>1</sup> زنافي إبراهيم، القطاع الزراعي الجزائري وتحديات العولمة، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2009، ص: 38.

**جدول رقم(1):**

**توزيع الأراضي القابلة للزراعة في الجزائر**

**المساحة (هكتار)**

<b>%</b>	<b>المساحة</b>	<b>البيان</b>
19.7	8.321.680	المساحة الزراعية الصالحة
77.8	32.824.410	مراعي ومجاري
2.5	1.063.510	أراضي الاستغلالات الفلاحية غير المنتجة
100	42.209.600	الإجمالي

المصدر: عبد القادر فاضل، القطاع الزراعي في الجزائر إستراتيجية وآفاق التعامل مع عملية الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2007، ص:46.

من خلال الجدول يتضح لنا الاختلال الواضح بين نسبة مساحة الأراضي الصالحة للزراعة 19.7% ونسبة المراعي والمجاري 77.8%， وهو ما ينعكس سلبا على الإنتاج الزراعي ولذلك وجب على الحكومة توسيع الأراضي الصالحة للزراعة بما يحقق لها زيادة في الإنتاج.

بالإضافة إلى ذلك هناك أراضي الاستغلالات الفلاحية غير المنتجة والتي تمثل 2.5% وهي صغيرة إلا أنه لا يبقى أكثر من 1.063.510 هكتار غير منتجة بصورة دائمة، لأن ذلك يعدد تبديدا لعنصر الأرض.

وما يلاحظ كذلك على مساحة الغابات أنها تشغّل مساحات شاسعة، إلا أنها تختلف هذه الغابات من حيث كثافتها ودرجة نضجها وإنتاجيتها، إذ الملاحظ وجود غابات كثيفة ناضجة مغطاة بصورة جيدة وبقایا غابات متدهورة، هذا إلى جانب تعرضها إلى الانتهاكات

والتعديات والاستغلال التجاري الجائر، والحرث، والتحطيم، والحرائق، والأمراض، والجفاف، مما يساهم في تدهور خصائصها من حيث النوعية والإنتاجية والكثافة والتوازن البيئي.

أما فيما يخص المراعي في الجزائر فتأخذ النسبة الكبيرة من مساحة الأراضي القابلة للزراعة، ورغم كبر مساحتها إلا أنها تتميز بانخفاض إنتاجيتها من اللحوم لعدد من الأسباب الفنية والاقتصادية، منها عدم انتظام توزيع نقاط المياه والرعاية الجائر لذا فإن تحويل مساحات من تلك المراعي إلى مراعي مروية يسهم في توفير أعلاف في مواسم الجفاف وبالتالي تحسين الإنتاج الحيواني بجانب زراعة الحبوب والبقول والزراعات المستدامة.

**2.1 الأراضي الصالحة للزراعة:** ويعبر عنها بالأراضي المستغلة فعليا في الإنتاج الزراعي حيث جاءت مساحتها على النحو التالي:

**جدول رقم(2):**

**توزيع الأراضي الصالحة للزراعة في الجزائر**

الوحدة: هكتار

البيان	المساحة	%
أراضي معشوشبة	4.109.965	49.77
أراضي مسترية	3.382.880	40.7
مروج طبيعية	703.969	8.4
الكرום	99.434	1.2
الزراعة المثمرة	25.434	0.2
الإجمالي	8.321.680	100

المصدر: عبد القادر فاضل، القطاع الزراعي في الجزائر إستراتيجية وآفاق التعامل مع عملية الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2007، ص: 47.

نلاحظ من خلال الجدول أن المساحة الصالحة للزراعة بلغت 8.3 مليون هكتار، وهو ما يعني أن الجزء الأكبر من المساحة غير صالح للزراعة، وبالتالي محدودية الأراضي الزراعية في الجزائر، حيث مثلت كما ذكرنا سابقاً 19.8% من الأراضي القابلة للزراعة أي 3.5% من مساحة البلاد.

وتشمل هذه الأرضي على أراضي صالحة للحراثة والتي تقسم إلى (مزروعات عشبية وأراضي مسترية)، ومزراعات دائمة والتي تقسم إلى (مروج طبيعية وزراعات مثمرة وكروم)، والأراضي المسترية تمثل ثاني أكبر نسبة من الأراضي الصالحة للزراعة بعد المزروعات العشبية وهو ما يعني أن الجزء الكبير من الأرضي غير مستغل وهذا راجع إما إلى مشكل الجفاف أو التصحر ولنقص الإمكانيات الازمة لاستغلالها.

## **الفصل الثاني: واقع القطاع الزراعي في الجزائر**

ولذلك قامت الجزائر بجهودات كبيرة لاستصلاح هذه الأراضي قصد توسيع مساحة الأرض المستغلة في الزراعة، حيث صدرت عدة قوانين وتشريعات لتشجيع استغلال هذه الأرضي لكن ذلك لم يسهم في زيادة حجم المساحة الصالحة للزراعة.

**3.1 المساحة المحصولية:** وهي " تلك المساحة من الأرض التي تزرع فيها عدة محاصيل زراعية في سنة واحدة "<sup>(1)</sup>، واللاحظ على أغلب الأرض الزراعية في الجزائر أنها تطبق الدورة الأحادية أي زراعة محصول واحد في السنة، ولذلك وجب عليها تطوير العمل الزراعي وزيادة الدورات وذلك عن طريق إتباع تقنيات حديثة تحافظ على نوعية التربة وتزيد في إنتاجية الأرض.

### **2- الموارد المائية:**

تقدير الموارد المائية المتاحة في الجزائر ب 19.2 مليار متر مكعب سنوياً، منها 14 مليار متر مكعب في المناطق الشمالية و 5.2 مليار متر مكعب في المناطق الصحراوية، وتقسم المصادر وحجم المياه إلى مياه سطحية ومياه جوفية <sup>(2)</sup>:

**أ- المياه السطحية:** وتشمل مياه الوديان والأنهار والتي قليلة في الجزائر، وقدرت كميتها ب 15.4 مليار متر مكعب في السنة ولا يستغل منها 20% والباقي يصب في البحر والشطوط، وتعتبر الأمطار الموارد الرئيسية للمياه السطحية حيث قدرت كمية الأمطار التي تتتساقط على الجزائر 13325 مليمتر في السنة، ويتصف الهطول المطري بالتبذبز وعدم الانتظام وهو ما يؤثر على نوع الزراعة وإنتاجيتها وعلى طبيعة جريان المياه السطحية والجوفية المتعددة.

**ب- المياه الجوفية:** بلغ حجم المياه الجوفية في الجزائر 7 مليار متر مكعب منها 2 مليار متر مكعب في المناطق الشمالية و 5 مليار متر مكعب في المناطق الصحراوية، لكن حجم

1- زنافي إبراهيم، مرجع سابق، ص: 40.

2- مديرية الفلاحة لولاية سطيف، المرأة الريفية ودورها في التوعية المائية ، المنتدى العربي بالمملكة الأردنية، ص: 3.

## **الفصل الثاني: واقع القطاع الزراعي في الجزائر**

---

المستغل منها 3.2 مليار متر مكعب منها 1.8 مليار متر مكعب في الشمال و 1.4 مليار متر مكعب في الجنوب.

و حسب بعض الدراسات فقد بلغت احتياجات الجزائر من المياه 6 مليار متر مكعب، ولذلك قامت الجزائر بإتباع سياسة جديدة تمثلت في بناء السدود وإدخال تقنيات جديدة على الري تمثلت في الري بالتنقيط وطريقة التدفق المائي تحت الضغط الطاقوي الضعيف وتحلية مياه البحار.

### **المطلب الثاني: الموارد البشرية والمالية**

إلى جانب الموارد الطبيعية المتوفرة هناك الموارد البشرية التي تزخر بها الجزائر، حيث نرى نقصها بالقطاع الزراعي بالرغم من اعتماد الزراعة بشكل كبير على اليد العاملة نتيجة نقص استخدام المكننة، إلى جانب الموارد البشرية هناك الموارد المالية التي تعد متوفرة نظراً لامتلاكها فوائض مالية معتبرة ناجمة عن ارتفاع أسعار الطاقة.

**1- نقص اليد العاملة:** تشكل الموارد البشرية عاملاً دافعاً للتنمية أو عاملاً مثبطاً ومعوقاً لها، حيث تعتبر تنمية الموارد البشرية من أهم الأهداف والتحديات التي تتواхداً مع عملية التنمية في الجزائر.

فنقص الأيدي العاملة في الجزائر التي بلغت قيمتها 142289 نسمة بحوالي 21.75%<sup>1</sup> من إجمالي القوى العاملة في القطاعات الاقتصادية الأخرى يؤدي إلى انخفاض الإنتاجية، فالهجرة من الريف إلى المدينة بسبب ظروف الحياة في الريف يؤدي إلى خسائر كبيرة بالأغذية والمحاصيل لعدم توفر الأيدي العاملة للجني والحصاد وزراعة المساحات الصالحة للزراعة، هذا إلى جانب انخفاض المستوى العلمي والتقني للأساليب الحديثة وكذلك ارتفاع نسبة كبار السن في التركيب الهرمي للعمال الزراعيين، إضافة إلى زيادة عدد سكان

---

<sup>1</sup> زناقي إبراهيم، مرجع سابق، ص: 65.

## **الفصل الثاني: واقع القطاع الزراعي في الجزائر**

---

الجزائر الذي بلغ في سنة 2000 ما يقارب 31 مليون نسمة<sup>2</sup> إذ أن زيادة عدد السكان يؤدي إلى ارتفاع نسبة الأطفال وانخفاض النشطين اقتصاديا، وهو ما ينعكس بالسلب على التنمية الاقتصادية وخاصة على المدى القصير.

**2- الموارد المالية:** تمتلك الجزائر غالبا ماليا معتبرا يساعدها على تحقيق معدلات مرغوب فيها من النمو في القطاع الزراعي حيث بلغ الاحتياطي النقدي 146 مليار دولار، مسجلا ارتفاعا كبيرا عن سنة 2001 التي بلغ فيها 18 مليار دولار ويعود السبب إلى الارتفاع في أسعار البترول.<sup>3</sup>

وتشير الإحصاءات أن العشر السنوات الأخيرة شهدت نموا في حجم الاستثمارات في القطاع الزراعي، حيث حشدت الجزائر 350 مليار دج رصد مباشرة من ميزانية الدولة بغض تحفيز الاستثمار الخاص في الاقتصاد الفلاحي.

---

<sup>2</sup> التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2000، ص:66.

<sup>3</sup> <http://www.imarwaiktissad.com/docs/arabiyat/arabiyat.html>

### **المبحث الثاني:**

#### **بعض المؤشرات الإحصائية لأداء القطاع الزراعي في الجزائر**

بعد التطرق إلى الإمكانيات الزراعية في الجزائر سنتناول في هذا المبحث بعض المؤشرات الإحصائية لأداء القطاع الزراعي .

#### **المطلب الأول: الناتج الزراعي**

ويشمل كل من الناتج الحيواني والنباتي بالإضافة إلى إنتاج المراعي والغابات وأخيراً السمكي وفيما يلي أهم الإحصاءات الخاصة بإنتاج الزراعي في الجزائر:

##### **أولاً- الناتج النباتي:**

ويحتوي الإنتاج النباتي على جميع المحاصيل النباتية من حبوب ودرنیات وفواكه بالإضافة إلى المحاصيل السكرية والخضروات، ويتصف الإنتاج النباتي في الجزائر بصفتين متلازمتين تتمثلان في التقلب وعدم الاستقرار نتيجة الاعتماد المتزايد على الأمطار بنسبة كبيرة في إنتاج معظم المحاصيل وبالتالي فإن أي تقلب في العوامل المناخية سيؤثر بالسلب على إنتاجها النباتي .

ولقد عرف الإنتاج النباتي بالجزائر في السنوات من 1996 وحتى 2000 عدة تغيرات في محاصيله الزراعية الرئيسية وفي مقدمتها الحبوب التي سجلت أعلى مستوى لها في سنة 1996 حيث حققت ما قيمته 48998 ألف قنطار لتشهد السنوات المقبلة تذبذباً كبيراً بين الزيادة والنقصان، ففي سنة 1997 شهدت انخفاضاً كبيراً وصل إلى 8690 ألف قنطار إلا أن السنة الموالية شهدت ارتفاعاً محسوساً في الإنتاج بلغ ما قيمته 30250 ألف قنطار ويعود سبب هذا التذبذب إلى تغير الظروف المناخية، وهذا ما يفسر اعتماد الجزائر على هطول الأمطار في زراعتها.

## **الفصل الثاني: واقع القطاع الزراعي في الجزائر**

وتضم مجموعة الحبوب الرئيسية في الجزائر القمح بنوعيه اللين والصلب إضافة إلى الشعير والذرة الشامية والذرة الرفيعة والخرطال وفيما يلي جدول يوضح تطور إنتاج الحبوب في الجزائر من سنة 1996 إلى غاية 2000 :

**جدول رقم (3):**

### **تطور إنتاج الحبوب في الجزائر من 1996-2000**

الوحدة: ألف قنطار

السنوات	البيان	1996	1997	1998	1999	2000
القمح الصلب	البيان	20325	4554	15000	9000	4863
القمح اللين	البيان	9480	2060	7800	5700	2740
الشعير	البيان	18002	1908	7000	5100	1632
الخرطال	البيان	1171	168	450	400	81
المجموع	البيان	48998	8690	30250	20200	9316

المصدر: فوزية غربي، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، الطبعة الأولى 2010، ص: 156.

من الجدول يتضح بأن إنتاج القمح الصلب واللين قد تميزا بالتدبب بين الانخفاض والارتفاع حيث بلغا في سنة 1996 ما يقارب 20345 ألف قنطار و 9480 ألف قنطار على التوالي، ليشهد الإنتاج في السنة الموالية انخفاضا كبيرا وخاصة محصول القمح الصلب الذي وصل إلى 4554 ألف قنطار لتشهد سنة 1998 تحسنا ملحوظا وصل فيها الإنتاج إلى ما يقارب 15000 ألف قنطار وبالتالي فإن إنتاج القمح الصلب واللين بالرغم من أهميتهما

## **الفصل الثاني: واقع القطاع الزراعي في الجزائر**

---

بالنسبة للجزائر كونهما من المحاصيل الرئيسية والإستراتيجية إلا أنهما لم يستقرا في الإنتاج وهو ما يجعل في تبعية مستمرة للخارج.

وكما قيل على إنتاج القمح يمكن قوله على إنتاج محصول الشعير والخرطمال اللذان شهدا تذبذبا من عام لآخر.

وبالتالي يمكن القول بأن التدابير والإجراءات المتخذة لتحسين الإنتاج لم تكن ذات فعالية وبالتالي وجب على الجزائر إتباع إجراءات تسمح لها بضمان الاستقرار في الإنتاج خاصة محصول القمح بنوعيه الصلب واللين.

وبالنسبة للبقوليات فقد عرفت المساحة الزراعية انخفاضا في سنة 2000 حيث بلغت 63140 ألف هكتار في حين بلغت سنة 1996 ما يقارب 90280 هكتار وهو ما أدى إلى نقص الإنتاج حيث بلغ 210 ألف قنطار سنة 2000 منخفضا عن سنة المقارنة 1996 التي كان فيها الإنتاج 660 ألف قنطار، علما بأن الفول الجاف يأخذ النسبة الكبرى من المساحة المزروعة حيث بلغت 34 ألف هكتار سنة 2000 والجدول التالي يوضح تطور إنتاج البقول الجافة في الجزائر.

## الفصل الثاني: واقع القطاع الزراعي في الجزائر

---

جدول رقم (4):

### تطور إنتاج البقول الجافة في الجزائر 1996-2000

كمية الإنتاج: الفنطار

المساحة: هكتار

البيان	السنوات					البيان
	1996	1997	1998	1999	2000	
المساحة	45560	37780	36630	34890	32250	البقول
الإنتاج	369590	90670	213520	217060	127950	الجاف
المساحة	33240	30810	29550	27720	19480	الحمص
الإنتاج	244780	161580	181430	130700	66610	الجلبانة
المساحة	8220	8180	7790	6460	7170	اليابسة
الإنتاج	46620	12950	35480	30040	15930	المجموع
المجموع	660990	265200	430430	377800	210490	

المصدر: فوزية غربي، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، الطبعة الأولى 2010، ص: 169.

من الجدول نلاحظ بأن المساحة الزراعية للفول الجاف والحمص عرفت انخفاضاً من سنة لأخرى حيث بلغتا في سنة 1996 حوالي 45560 هكتار و 33240 هكتار على التوالي، في حين بلغتا في سنة 2000 ما يقارب 32250 هكتار و 19480 هكتار، حيث تراجعت المساحة المزروعة لمحصول البقول الجاف والحمص بشكل كبير وهو إحدى الأسباب الرئيسية التي أدت إلى تراجع الإنتاج بشكل كبير حيث بلغ في سنة 1996 حوالي

## **الفصل الثاني: واقع القطاع الزراعي في الجزائر**

127950 قنطار و 359590 قنطار في حين بلغا في سنة 2000 ما يقارب 244780 قنطار و 66610 قنطار على التوالي.

والذي يقال على إنتاج البقول الجافة أنه بالرغم من احتلالها المرتبة الثانية من حيث الاستهلاك في الجزائر بعد الحبوب إلا أن إنتاجها يعتبر ضئيلاً ما يدفع الجزائر لاستيرادها لتلبية الطلب عليها.

وأما بالنسبة للخضروات فقد عرفت بدورها تذبذباً في الإنتاج والجدول التالي يوضح التطور الحاصل في إنتاج الخضروات بالجزائر:

جدول رقم(5):

### **تطور إنتاج الخضروات في الجزائر 1996-2000**

المساحة: ألف هكتار كمية الإنتاج: ألف طن

السنوات	البيان	المساحة	كمية الإنتاج	1996	1997	1998	1999	2000
	المساحة			550750	507060	514440	536450	536930
	كمية الإنتاج			31467	30093	32859	33158	33081

المصدر: فوزية غربي، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، الطبعة الأولى 2010، ص: 178.

من خلال الجدول نلاحظ بأن إنتاج الخضروات عرف تذبذباً بالرغم من تزايد المساحة المزروعة وهذا ما يعني تراجع الإنتاجية، وبالتالي تراجع عرضها وهو ما يؤدي

إلى ارتفاع أسعارها ما يدفع بالدولة لاستيرادها وهو ما يكلف خزينتها مصاريف إضافية بالعملة الصعبة.

وتشتمل الخضر في الجزائر على مجموعة كبيرة من المحاصيل النباتية تمثل في الطماطم والبطاطا البصل الجاف إلى غير ذلك، وفيما يلي سوف ننطرق إلى أهم محاصيل الخضر المنتجة في الجزائر بشيء من التفصيل:

- البطاطا: وهي أهم المحاصيل وأكثرها استهلاكا في الجزائر وتستحوذ على نسبة كبيرة من المساحة المخصصة لإنتاج الخضر ولقد بلغت مساحتها وكمية إنتاجها في سنة 2000 ما يقارب 73 ألف هكتار و 12076 ألف قنطار على التوالي، محققة زيادة معتبرة في الإنتاج بالرغم من تراجع المساحة الزراعية مقارنة بسنة 1996 التي بلغت فيها المساحة والإنتاج ما قيمته 85 ألف هكتار و 11500 ألف قنطار على التوالي.

- الطماطم: وفيما يتعلق بإنتاج الطماطم فقد بلغ الإنتاج الوطني سنة 2000 نحو 3414 ألف قنطار مسجلة زيادة معتبرة إذا ما قورنت بسنة 1996 التي بلغ فيها الإنتاج 2819 ألف قنطار وهذا راجع إلى زيادة المساحة المزروعة والإنتاجية حيث بلغت في سنة 1996 ما قيمته 16 ألف هكتار و 176.2 ق/هـ في حين بلغت سنة 2000 ما يقارب 17 ألف هكتار و 201 ق/هـ على التوالي.

- البصل الجاف: وأما بالنسبة لإنتاج محصول البصل الجاف فقد شهد تذبذباً بالزيادة والنقصان، ففي السنوات الأولى من 1996 إلى 1998 شهد ارتفاعاً، حيث زاد الإنتاج في سنة 1997 فوصل إلى 3517 ألف قنطار في حين بلغ في سنة 1996 ما قيمته 3129 ألف قنطار ليستمر في الارتفاع في سنة 1998 حيث بلغ 3926 ألف قنطار، بالرغم من عدم زيادة المساحة المزروعة التي كانت في

## **الفصل الثاني: واقع القطاع الزراعي في الجزائر**

سنة 1997 حوالي 27 ألف هكتار، لتشهد السنين القادمتين انخفاضا في إنتاج

البصل حيث وصل إلى 3825 ألف قنطار و 3175 ألف قنطار على التوالي.

والجدول التالي يوضح أهم التطورات التي طرأت على مجموعة محاصيل إنتاج

الخضر:

جدول رقم(6):

### **تطور إنتاج محاصيل الخضروات في الجزائر 1996 - 2000**

كمية الإنتاج: ألف قنطار

البيان	السنوات	2000	1999	1998	1997	1996
البطاطا		12076	9962	11000	9475	11500
الطماطم		3414	3613	3167	3294	2819
البصل		3175	3825	3926	3517	3129
البطيخ		3987	5383	5020	4012	4554

المصدر: فوزية غربي، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر، مركز دراسات الوحدة

العربية، لبنان، الطبعة الأولى 2010، ص: 182.

وأما بالنسبة لإنتاج الفواكه في الجزائر فقد عرف اتجاهها تصاعديا ابتداء من سنة

1996 والجدول التالي يوضح ذلك:

**جدول رقم(7):**

**تطور المساحة والإنتاج للفواكه ذات الحبيبات والنواة 1996 - 2000**

السنوات	البيان	الإنتاج	المساحة	2000	1999	1998	1997	1996
	البيان		المساحة	213	209	206	204	203
	الإنتاج		المساحة	3980	4095	3278	2902	3730

المصدر: فوزية غربي، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، الطبعة الأولى 2010، ص: 184.

من خلال الجدول يتبين بأن المساحة الزراعية للفواكه ذات الحبيبات والنواة عرفت اتجاهها تصاعدياً منذ العام 2006، حيث بلغت المساحة المنتجة 203 ألف هكتار، لتصل في عام 2000 ما يقارب 213 ألف هكتار، وهذه الزيادة نتيجة للدعم الذي استفاد منه هذا القطاع.

في حين عرف الإنتاج تذبذباً من حيث الكمية، فقد سجل انخفاضاً من 1996 إلى 1997، ليشهد زيادة في السنتين القادمتين، ثم عاود الانخفاض في السنة الموالية وهي سنة 2000 رغم ما ذكرناه من أن المساحة المنتجة عرفت اتجاهها تصاعدياً، وقد يعود هذا التذبذب إلى الظروف المناخية التي عرفتها البلاد خلال هذه الأعوام.

وأما فيما يتعلق بالحمضيات فإن المساحة المنتجة عرفت نوعاً ما ثباتاً ابتداءً من سنة 1998 وحتى سنة 2000، حيث بلغت 41 ألف هكتار، إلا أن الإنتاج عرف اتجاهها تصاعدياً ابتداءً من سنة 1996 وحتى سنة 1999، ليشهد الانخفاض في السنة الموالية والجدول التالي يعطينا صورة معبرة عن ذلك:

## الفصل الثاني: واقع القطاع الزراعي في الجزائر

جدول رقم (8):

تطور إنتاج الحمضيات في الجزائر خلال الفترة 1996 - 2000

كمية الإنتاج: ألف قنطار

السنوات	البيان	المساحة	الإنتاج	2000	1999	1998	1997	1996
				213	209	206	204	203
				3980	4095	3278	2902	3730

المصدر: فوزية غربي، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، الطبعة الأولى 2010، ص: 185.

وفيما يتعلق بإنتاج العنب فقد عرفت المساحة المخصصة لعنب المائدة ثباتا من سنة 1996 وحتى سنة 2000، إلا أن المساحة المنتجة المخصصة للعنب المجفف عرفت انخفاضا محسوبا على طول الفترة 1996 - 1999، في حين شهد الإنتاج بالنسبة لعنب المائدة الزيادة في الإنتاج إلا في سنة 1998 التي شهدت انخفاضا، وأما فيما يخص العنب المجفف فقد عرف تقريرا الثبات على طول الفترة 1997 - 1999 مع العلم أنه شهد انخفاضا كبيرا في سنة 1997، حيث وصل إلى 2 ألف قنطار مقارنة بسنة 1996 التي كان فيها 8 ألف قنطار.

والجدول رقم (9) يوضح تطور إنتاج العنب في الجزائر:

## **الفصل الثاني: واقع القطاع الزراعي في الجزائر**

جدول رقم (9):

تطور إنتاج الغلب في الجزائر

المساحة: ألف هكتار

كمية الإنتاج: ألف قنطر

السنوات	البيان	عن	المائدة	عن	المجفف
المساحة	الإنتاج	عن	المائدة	المساحة	الإنتاج
30	30	30	30	30	30
1621	1343	1183	1457	1321	1
0.110	0.110	0.130	0.160	0.270	2
					2
					8
					الإنتاج

المصدر: فوزية غربي، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، الطبعة الأولى 2010، ص: 187.

#### **ثانياً - الناتج الحيواني والداجني:**

تشكل الثروة الحيوانية في الجزائر من الماعز والأبقار والأغنام والخيول والإبل، حيث يعد الناتج الحيواني جزءاً مهماً في الناتج الزراعي الجزائري، ولذلك وجب دراسة تطوره لمعرفة مدى مساهمته في تغطية احتياجات السكان الاستهلاكية.

**أ- الثروة الحيوانية:** تتنسم الثروة الحيوانية في الجزائر بالتنوع حيث تعد عامل استقرار اقتصادي واجتماعي للمجتمع الريفي، ولقد قدر إجمالي الثروة الحيوانية في الجزائر حسب إحصائيات 2000 بنحو 22513 ألف رأس جاء تفسيما على النحو التالي: 1545 ألف رأس من الأبقار بما يمثل 7% من إجمالي أعداد الحيوانات بينما بلغ عدد الأغنام 17615 ألف رأس

## **الفصل الثاني: واقع القطاع الزراعي في الجزائر**

ما يعني أنها تحتل أكبر نسبة من إجمالي الثروة الحيوانية حيث بلغت 78.24% تليها الماعز بنسبة 13.44% وبالنسبة للحيوانات الأخرى 0.19% من الخيول و 1.03% من الجمال

**جدول رقم(10):**

### **الثروة الحيوانية في الجزائر 1996 - 2000**

الأعداد: ألف رأس

السنوات	البيان	1996	1997	1998	1999	2000
بقر		1227	1255	1317	1579	1595
غنم		17565	17387	17984	17988	17615
ماعز		2894	3121	3256	3061	3026
إبل		60	52	45	45	43
خيول		136	150	154	217	234

المصدر: فوزية غربي، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، الطبعة الأولى 2010، ص: 194.

ب - الإنتاج الحيواني: أما فيما يتعلق بالإنتاج من الثروة الحيوانية فتشير البيانات الواردة في الجدول (10) زيادة في إنتاج لحم الأبقار حيث بلغ سنة 1996 ما يعادل 99 ألف طن ليشهد الزيادة في السنة الموالية حيث وصل إلى 102 ألف طن ليستمر في الزيادة حتى سنة 2000 التي بلغ فيها 122 ألف طن، في حين شهد إنتاج الأغنام تذبذباً في سنة 1996 بلغ 178 ألف طن لينخفض في السنة الموالية إلى 167 ألف طن، وثبتانا في 1998، ليعاود الارتفاع في سنة 1999 إلى 172 ألف طن، لكن سنة 2000 شهدت مرة أخرى تراجعاً في الإنتاج ليبلغ 153 ألف طن، والجدول التالي يوضح ذلك:

## **الفصل الثاني: واقع القطاع الزراعي في الجزائر**

**جدول رقم(11):**

**تطور إنتاج الثروة الحيوانية في الجزائر من 1996 - 2000**

**كمية الإنتاج: ألف طن**

السنوات	البيان	2000	1999	1998	1997	1996
البقر		122	107	103	102	99
الغنم		153	172	167	167	178
الماعز		25	26	24	24	27
الإبل		4	4	3	3	2
الخيول		2	2	2	1	2
البيض ( $10^6$ لتر)		283	272	220	190	171
الحليب ( $10^3$ لتر)		158359	155843	120000	105000	110000
العسل (طن)		1054	1183	1500	1100	2500

المصدر: فوزية غربي، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر، مركز دراسات الوحدة

العربية، لبنان، الطبعة الأولى 2010، ص ص: 199 - 213.

### **ثالثا - الإنتاج السمكي:**

من قطاع الصيد البحري في الجزائر بمرحلتين تمثلت المرحلة الأولى في عدم الاستقرار المؤسسي والتبعية لعدة وزارات، وأما المرحلة الثانية فعرفت استقلالية القطاع وهذا بداية سنة 1999، حيث أصبح تابعاً لوزارة واحدة ألا وهي وزارة الصيد البحري التي أصبحت المسير الوحيد لموارد هذا القطاع.

## **الفصل الثاني: واقع القطاع الزراعي في الجزائر**

ولقد شهد الإنتاج السمكي في الجزائر عدة تغيرات والجدول التالي يوضح تطور إنتاج الصيد البحري:

**جدول رقم(12):**

### **تطور إنتاج الصيد البحري في الجزائر خلال 1996 - 2000**

**كمية الإنتاج: ألف طن**

البيان	السنوات	1996	1997	1998	1999	2000
سمك أبيض		15117	10678	13046	11467	10880
سمك أزرق		94867	78372	73138	72762	96378
فشريات	3477	2843	3646	3253	11467	10880
	2890	2002	2504	2329		4882
كلب بحر						

المصدر: فوزية غربي، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، الطبعة الأولى 2010، ص: 206.

من خلال بيانات الجدول يمكن القول بأن إنتاج الصيد البحري عرف انخفاضاً ابتداءً من سنة 1996 وحتى سنة 1999، لتشهد زيادة محسوبة في سنة 2000 وهذا راجع إلى السياسة الجديدة المتبعة من خلال استقلالية القطاع ويتصدر إنتاج السمك الأزرق النسبة من مجموع الإنتاج.

### **المطلب الثاني: الإنتاجية الزراعية**

من الجدول رقم (13) يتبيّن بأن الإنتاجية في الجزائر تتميز بالتبذُّب وعدم الاستقرار ومن أسباب ذلك تأثّرها بالظروف المناخية بالإضافة إلى طبيعة الفن الإنتاجي المستخدم، ولقد بلغت إنتاجية الحبوب 1996 ما يقارب 13.4 ق/هـ، لتسجل الانخفاض في السنة الموالية حيث

بلغت 7.6 ق/هـ، لتعود الارتفاع في السنة التي تليها مباشرة حيث قدرت بـ 8.5 ق/هـ لتستمر في الارتفاع في سنة 1999، لتعود الانخفاض في سنة 2000 حيث رجعت بالتقريب إلى ما كانت عليه في سنة 1998.

وبالنسبة لإنتاجية الأراضي الزراعية من البقوليات فقد عرفت هي الأخرى تذبذباً فمثلاً في سنة 1996 بلغت 7.5 ق/هـ، لتنخفض في السنة التي تليها إلى 3.5 ق/هـ لتعود الارتفاع في سنة 1998 إلى 5.8 ق/هـ وفي السنطين 1999 و 2000 عاودت الانخفاض لتسجل 5.5 ق/هـ و 3.5 ق/هـ على التوالي، وبالتالي فإن إنتاجية من البقوليات تعد منخفضة بالإضافة إلى عدم الاستقرار والتذبذب.

وكما قيل على إنتاجية البقوليات والحبوب يقال كذلك على إنتاجية الخضر التي عرفت تذبذباً بالزيادة والنقصان خلال الفترة (1996 - 2000)، فلقد سجلت على التوالي المعدلات التالية: 108.2 ق/هـ، 112.7 ق/هـ، 120.4 ق/هـ، 120.3 ق/هـ، والجدول التالي يوضح تطور إنتاجية المحاصيل الزراعية في الجزائر:

## **الفصل الثاني: واقع القطاع الزراعي في الجزائر**

**جدول رقم(13):**

### **تطور إنتاجية المحاصيل الزراعية في الجزائر 1996-2000**

الإنتاجية: كجم/هكتار

السنوات	البيان	الخضروات	البقوليات	الحبوب	2000	1999	1998	1997	1996
		120.3	3.5	8.8	120.4	5.5	8.5	10.7	13.4
		122.9	5.8	7.8	112.7	3.5	7.5		
		108.2	7.5						

المصدر: فوزية غربي، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، الطبعة الأولى 2010، ص ص: 161، 169، 178.

### **المطلب الثالث: الصادرات والواردات الزراعية**

تمتلك التجارة الخارجية أهمية كبيرة في النشاط الاقتصادي لأي دولة نظرا لاعتماد الدخل القومي على حصيلة الصادرات، بالإضافة إلى ارتباط نشاطها الاقتصادي بالتطورات في الأسواق الدولية، هذا إلى جانب الأهمية الكبيرة التي تحضي بها موازينها التجارية للمنتجات الزراعية نظرا لارتباطها بقضية الأمن الغذائي ومدى قدرتها على تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء.

#### **أولا: الصادرات الزراعية**

عرفت الصادرات الجزائرية تذبذبا خلال الفترة (1996 - 2000)، ففي سنة 1996 بلغت قيمة الصادرات الزراعية 163 مليون دولار ، لتشهد انخفاضا في السنة الموالية حيث

## **الفصل الثاني: واقع القطاع الزراعي في الجزائر**

وصلت إلى 58 مليون دولار، وفي سنة 2000 سجلت ارتفاعاً عن سنة 1999 التي كانت فيها 105 مليون دولار والجدول التالي يوضح ذلك:

**جدول رقم(14):**

### **تطور الصادرات الزراعية في الجزائر 1996 - 2000**

الوحدة (مليون دولار)

معدل النمو السنوي (99-2000)	الصادرات الزراعية	البيان
%5.7	163	1996
	58	1997
	73	1998
	105	1999
	111	2000

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية في الوطن العربي، 2001، ص: 56.

من خلال الجدول يتضح بأن صادرات الجزائر الزراعية تكاد تكون منعدمة وذلك راجع إلى نقص الإنتاج الموجه للتصدير، وبالتالي وجب على الدولة العمل على تحسين الإنتاج الموجه للتصدير وتنويعه.

### **ثانياً: الواردات الزراعية**

وأما بالنسبة للواردات الزراعية الجزائرية فقد شهدت ارتفاعاً كبيراً ابتداءً من سنة 1996 وحتى سنة 1998 حيث بلغ في هذه السنة 3163 مليون دولار في حين بلغ في سنة 1996 ما يقارب 3021 مليون دولار، ليشهد في سنة 1999 انخفاضاً حيث بلغ 2686

## **الفصل الثاني: واقع القطاع الزراعي في الجزائر**

مليون دولار وفي سنة 2000 ارتفعت مجددا لكن ليس بنفس مقدار سنة 1998 حيث بلغ 2787 مليون دولار، والجدول التالي يوضح ذلك:

**جدول رقم(15):**

### **تطور الواردات الزراعية في الجزائر خلال الفترة 1996 - 2000**

الوحدة (مليون دولار)

معدل النمو السنوي (99-2000)	الواردات الزراعية	البيان
%3.6	3021	1996
	3106	1997
	3163	1998
	2686	1999
	2787	2000

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية في الوطن العربي، 2001، ص: 56.

من خلال الجدول يتضح بأن الميزان التجاري الزراعي يحقق عجزا كبيرا، وهذا ناجم عن نقص الإنتاج الزراعي بالجزائر ما يدفع الدولة للاستيراد.

### **المبحث الثالث:**

#### **مشاكل ومعوقات القطاع الزراعي في الجزائر**

إن الزراعة الجزائرية مررت بعدة تجارب وإصلاحات جعلت منها حقل تجارب وإيديولوجيات مستوردة لا تتلاءم مع مقوماتها.

وستنطرق إلى أبرز المشاكل والمعوقات التي يعرفها القطاع في الدراسة التالية:

#### **المطلب الأول - المشاكل الطبيعية:**

تعد الموارد الطبيعية أهم عنصر من عناصر الإنتاج بحيث عدم وجود موارد أرضية زراعية يعني عدم وجود إنتاج ولا معنى لرأس المال والعماله في هذا القطاع، وأي مشكل في هذه الموارد يكون له الأثر السلبي على الإنتاجية الزراعية وعلى الجهد المبذوله لتطوير الإنتاج الزراعي ومن المشاكل التي تواجهها الجزائر في مجال مواردها الطبيعية هي:

**أولاً- مشاكل تتعلق بالموارد الأرضية:** تتوزع الأراضي الزراعية في الجزائر إلى أراضي مستعملة للفلاحة، وأراضي صالحة للزراعة وأخرى تتمثل في غابية وأراضي غير صالحة للزراعة، وحلفائية.<sup>1</sup>

والمساحة المحصولية المستعملة حسب ما ذكرناه سابقاً بلغت 8351680 هكتار، حيث نجد بأنها تعتبر ضئيلة مقارنة بمساحة الأرض القابلة للزراعة، بالإضافة إلى أن مساحة الأرض المزروعة في الجزائر مزروعة مطربية، وبالتالي تبرز الأهمية للسيطرة على مياه الأمطار وإدارتها بما يحقق تحويل جزء من هذه الأرضي إلى زراعات مروية وزيادة إنتاجية الأرضي نتيجة تنظيم عملية الري.

---

<sup>1</sup> فوزية غربي ، مرجع سبق ذكره، ص: 242.

## **الفصل الثاني: واقع القطاع الزراعي في الجزائر**

بالإضافة إلى كل هذا وجب على الحكومة الجزائرية حماية الأراضي الزراعية من عملية التوسيع العمراني، والقضاء على المشاكل التي تصيب التربة الزراعية والتي تأتي على النحو التالي:

- **مشكل ملوحة التربة:** وتصيب التربة الزراعية التي يعتمد أصحابها على الزراعة المروية، حيث يؤدي الإسراف في عملية الري مع عدم إتمام عملية الصرف إلى تملح التربة مما يتسبب في ظهور مجموعة من الظواهر المؤثرة على الإنتاج الزراعي، والتي منها انخفاض نسبة التكيف الزراعي وانتشار نظام التبوير وتدني الإنتاجية، وعدم القدرة على التوسيع الأفقي في الزراعة، ومن أمثلة ظهور الظاهرة بالجزائر التملح في مشروع ماكنوا قرب وهران.<sup>1</sup>

- **ظاهرة الانجراف والتعرية:** إلى جانب ارتفاع نسبة الملوحة في التربة تعاني الأراضي الزراعية من مشكلة الانجراف والتعرية، سواء الانجراف المائي أو الهوائي، ما يضطر المزارعين إلى هجرة هذه الأراضي وهو يؤدي إلى خروجها من دائرة الاستثمار الزراعي، حيث نجد أن نسبة 82% من الأراضي المطيرة تتعرض لهذه الظاهرة في الجزائر.<sup>2</sup>

والمشكل الثالث الذي يصيب التربة الزراعية هو التعرية، حيث ينجم عن قيام السكان بتهيئة الأرض عن طريق الحرف العميق لمرات عديدة قبل موسم المطر، مما يؤدي إلى تهيئة ظروف مناسبة للتعرية الهوائية في حالة الموسم الجاف أو بواسطة المياه الجاربة عند سقوط الأمطار.

- **ظاهرة التصحر:** لقد حددت الأمم المتحدة أربعة حالات للتصحر تمثلت:<sup>(3)</sup>

<sup>1</sup> بن عمر الأخضر، آثار تحرير التجارة العالمية للمنتجات الزراعية على القطاع الزراعي في الدول العربية، أطروحة ماجستير، جامعة الجزائر، 2007 ص: 91.

<sup>3</sup> <http://www.arabgeographers.net/vb/showthread.php?t=2752>

## **الفصل الثاني: واقع القطاع الزراعي في الجزائر**

---

1- التصحر الشديد جدا: ويتمثل بتحول الأرض إلى وضعية غير منتجة تماما، وهذه

لا يمكن استصلاحها إلا بتكليف باهظة وعلى مساحات محدودة في كثير من

الأحيان، مع العلم أن هذه الأراضي كانت تتمتع بقدرات إنتاجية كبيرة.

2- التصحر الشديد: وينعكس بانتشار النباتات غير المرغوب فيها وانخفاض الإنتاج

النباتي بحدود 50%.

3- التصحر المعتدل: حيث ينخفض الإنتاج النباتي بحدود 25%.

4- التصحر الطفيف ويتمثل بحدوث تلف أو تدمير طفيف في الغطاء النباتي أو

التربة.

والحالة الأكثر انتشار في الجزائر الأولى، وترجع إلى نمط استخدام

الأراضي الزراعية، من خلال القطع السريع للأشجار لاستخدامها كخشب وقود، وهو

ما يؤثر على مساحة الغابات وبالتالي هذا العامل يساهم بشكل مباشر في تدهور البيئة

وتوجهها نحو الجفاف.

1- مشاكل متعلقة بطبيعة الحيازات: يطغى على توزيع الحيازات في الجزائر

طبيعة الحيازات الصغيرة ذات الإنتاج الموجه لاستهلاك العائلي بالدرجة الأولى، وهو ما

يعرقل من وصول الإنتاج إلى السوق والتوسيع في الإنتاج، ومن جهتها تعاني الحيازات

الجماعية من مشاكل البيروقراطية الإدارية وهو ما يضعف إنتاجيتها،<sup>(1)</sup> والجدول التالي

يوضح طبيعة المستثمرات الفلاحية في الجزائر:

---

1- فوزية غربي، مرجع سبق ذكره، ص: 285.

## الفصل الثاني: واقع القطاع الزراعي في الجزائر

---

جدول رقم(16):

### طبيعة المستثمرات الفلاحية في الجزائر

طبيعة المستثمرة	عدد	بالمئة	المساحة	بالمئة	العمالة	بالمئة
مزارع جماعية 19/87	29835	3	1783023	21	245856	11
مزارع فردية 19/87	49958	5	437617	5	84455	4
مزارع عرش	64541	6	759084	9	133746	6
مزارع خواص	718458	68	4711224	60	1443523	65
مزارع امتياز	19441	2	158344	2	29210	1
مزارع استصلاح	68135	5	384150	5	120613	5
مزارع غابية	4614	4	11828	1	6391	0.3
مزارع نموذجية	170	0.05	130964	2	7038	0.3
محطات تجارب	46	0.03	4869	0.01	1354	0.6
مربون دون أرض	90471	6.02	0	0	150117	8
مزارع أخرى	9915	1	33658	4	15464	7.8
المجموع	1052602	100	8414761	100	2237867	100

المصدر: فوزية غربي ، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي - حالة الجزائر -، مركز

دراسات الوحدة العربية، لبنان 2010، ص: 285.

من الجدول يتبين بأن الأرض الزراعية متعددة الحيازات تعود السيطرة إلى مزارع الخواص، ثم المزارع الجماعية، وهو ما يضعف الإنتاجية الزراعية نتيجة مثلاً نقص رؤوس

## **الفصل الثاني: واقع القطاع الزراعي في الجزائر**

---

الأموال للمزارعين الخواص، بالإضافة إلى اعتمادهم على المنتجات الأكثر ربحية، ومنه يمكن القول بأنه وجب على الدولة تسوية الخل في الحيازات، لأن ذلك يعود بالنفع العام على المجتمع والدولة في كافة مجالات الحياة والتي تتمثل فيما يلي:

- تنظيم دمج عناصر الإنتاج بدرجة عالية في الكفاءة والفعالية؛
- ضمان حسن استغلال الأراضي الزراعية؛
- المساهمة في تحقيق العدالة التوزيعية للأراضي الزراعية وفق مستحقاتها؛
- زيادة التنسيق بين عناصر الإنتاج في وحدات إنتاجية مختلفة.

**2- مشكلة الموارد المائية:** لا شك أن العجز المائي يساهم بشكل كبير في العجز الغذائي، نظراً لكون الإنتاج الزراعي يعتمد بشكل كبير على الموارد المائية، وبالنظر إلى الإحصائيات السابقة عن المتاح من المياه في الجزائر نجد نقص في مواردها المائية بالإضافة إلى مشكلة هدرها بسبب الأساليب التقليدية للري هذا إلى جانب تعرضها للتلوث الصناعي، كل هذا يؤدي إلى مزيد من العجز الغذائي في الجزائر وبالتالي وجب عليها اتخاذ إجراءات وقائية أكثر فاعلية لحماية مواردها المائية من النقصان والعمل على تطوير أساليب الري المستخدمة في الزراعة.

### **المطلب الثاني - المشاكل البشرية:<sup>1</sup>**

**أ- اختلال التوازن بين السكان والموارد الأرضية الزراعية:**  
زيادة معدل نمو السكان في الجزائر من أهم التحديات التي تواجه التنمية والذي يرجع إلى أمور تنظيمية تتعلق بحسن تسيير الموارد الأرضية التي تتواجد عليها، حيث يرى الاقتصاديون بأن أصل المشكلة الاقتصادية هي الزيادة السكانية مع ندرة الموارد، لكن القول الأصح هو عدم الاستغلال الأمثل للموارد بالإضافة إلى الصراعات القائمة بين الدول من احتكار وحروب.. الخ .

---

<sup>1</sup> بن عمر الأخضر، مرجع سابق، ص: 95.

ولذلك فإن الزيادة السكانية مع انخفاض مساحة الأراضي المزروعة في الجزائر يخلق مشكلة اقتصادية ألا وهي مشكلة توفير الغذاء، وللقضاء عليها وجب على الدولة توسيع المساحة المزروعة ما يسمح بزيادة الإنتاج.

### **ب- الهجرة من الريف إلى المدينة:**

إن هجرة السكان من الريف إلى المدينة تزيد من أعباء الزراعة نتيجة تغيير أنماط الغذاء المطلوب، بالإضافة إلى الانقطاع من الموارد الطبيعية الزراعية لوفاء باحتياجات السكان الجدد، ناهيك عن الانقطاع من فوائض الزراعة ليس للتنمية الزراعية وإنما لتنمية قطاعات أخرى نتيجة زيادة احتياجات السكان المتزايدين.

ولقد بلغ سكان المدن في الجزائر 65%، في حين بلغ سكان الريف 35% من عدد السكان الإجمالي، ويدل الفارق بين النسبتين عن حجم النزوح من الريف إلى المدينة وهذا بالمقارنة بسنة 1980 التي كانت فيها نسبة سكان الريف أكبر من نسبة سكان المدن حيث بلغت 56% و 44% على التوالي.<sup>1</sup>

وإن للحد من الهجرة الريفية أصبحت ضرورة ملحة لتحقيق برامج التنمية في الجزائر وذلك من خلال تحسين الأوضاع المعيشية وتوفير المرافق الضرورية وتوفير المناخ الملائم بما يسمح بتثبيت السكان وجذب سكان المدن إلى الريف من خلال توفير الدعم اللازم والفعلي للفلاحين.

**المطلب الثالث - المشاكل التكنولوجية:** يعكس تخلف الإنتاجية الزراعية الجزائرية لتخلف المستوى التكنولوجي للإنتاج، فما زالت الزراعة تعتمد على وسائل غير تقنية بالإضافة إلى عدم شراء التكنولوجيا الحديثة للزراعة، ويظهر التخلف بدءاً من البنور غير المحسنة وغير الملائمة للبيئة ومشاكل انخفاض المطر، ويمتد التخلف التكنولوجي

---

<sup>1</sup> التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2010، ص: 313.

## **الفصل الثاني: واقع القطاع الزراعي في الجزائر**

---

إلى استخدام الأسمدة ومشاكل الأراضي المالحة ونقص الإرشاد الزراعي في مجال استخدام المعدلات السمادية المثلثي.<sup>1</sup>

ويرجع عدم التوسع في استخدام الآلات الزراعية إلى صغر الحيازات الزراعية، وبالتالي عدم مقدرة صغار المزارعين اقتناء الآلات خصوصاً مع ارتفاع أسعارها.

---

<sup>1</sup> نور الدين منى، خالد السبع النجار، إستراتيجية الأمن الغذائي، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، حلب، سوريا 1994، ص: 57.

### **الفصل الثالث:**

**حزمة السياسات الزراعية المطبقة في الجزائر**

**خلال الفترة 2000 - 2009**

### **الفصل الثالث:**

#### **حزمة السياسات الزراعية المطبقة في الجزائر خلال الفترة 2000 - 2009**

تعبر السياسة الزراعية عن مجموعة الاجراءات والتشريعات وحتى القوانين التي تعتمد عليها الدولة لتسخير القطاع الزراعي، وهي تعبر في ذات الوقت عن الأسلوب الذي تتهجه الدولة لإدارة القطاع الزراعي وذلك لتحقيق أهداف معينة ضمن مخططها الزراعي.

ولا يمكننا الجزم بأن هناك سياسة زراعية أفضل من أخرى، لذلك نجد أن هناك عدة أنواع من السياسات الزراعية.

وأما بالنسبة للجزائر فنجد أنها تسعى جاهدة منذ الاستقلال إلى تطوير قطاعها الزراعي، وسنختص بالدراسة في هذا الفصل الجهود والسياسات المتتبعة خلال فترة الدراسة 2000 - 2009 من خلال المخططين الزراعيين.

وتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلات مباحث وذلك على النحو التالي:

أولهما: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA، والمخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDAR والريفية

ثانيهما: تقييم المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.

ثالثهما: تقييم المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية.

**المبحث الأول:**

**المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA والمخطط الوطني للتنمية الفلاحية**

**PNDAR والريفية**

تسعى الجزائر منذ الاستقلال إلى تطوير قطاعها الزراعي وذلك عن طريق إتباع سياسات زراعية متعاقبة، ولذلك سوف نتعرض في هذا المبحث إلى أهم هذه السياسات التي عرفتها خلال الفترة 2000-2009.

**المطلب الأول: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA**

أبدت الجزائر اهتماماً كبيراً بالقطاع الزراعي منذ سنة 2000 والهدف من ذلك هو تحقيق الأمن الغذائي، وخير دليل على ذلك هو التطور الذي مرت به السياسات كالمخطط الوطني الفلاحي لسنة 2000 - 2002 الذي شهد تجاوز مجموعة برامج من حيث أنه يرفع المزارع إلى مصاف العون الاقتصادي الحر وذلك عبر استعمال أدوات المساعدة والبحث على الاستثمار.

**أولاً: إستراتيجية المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:** تتمحور إستراتيجية المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في تحفيز تدعيم المستثمرين الفلاحيين ويرتكز على التدابير التالية:<sup>1</sup>

1 - الحفاظ على الموارد الطبيعية من أجل تنمية مستدامة؛

2 - استعمال أحسن للقدرات الطبيعية وتنميتها؛

3 - تكثيف الإنتاج الفلاحي في المناطق الخصبة وتنويعه سعياً إلى تحقيق الأمن الغذائي؛

---

1- عبد القادر فاضل، القطاع الزراعي في الجزائر استراتيجية وآفاق التعامل مع عملية الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2007، ص: 110.

- 4- تكيف أنظمة استغلال الأراضي في المناطق الجافة والشبه الجافة بتحويلها لصالح زراعة الأشجار المثمرة؛
- 5- ضبط برنامج إنتاجي يأخذ بعين الاعتبار مختلف المناطق مع تنوع المناخ؛
- 6- رفع الصادرات من المواد الفلاحية؛
- 7- ترقية التشغيل وفق القدرات المتوفرة وتنميها؛
- 8- توسيع المساحة الصالحة للزراعة من خلال عملية استصلاح الأراضي الزراعية عن طريق الامتياز؛
- 9- توفير الشروط لزيادة القدرة التنافسية لأنشطة والمنتوجات الفلاحية، وتهيئة الفضاءات الفلاحية لتصبح أكثر جاذبية للاستثمارات المباشرة، وإنشاء مؤسسات فلاحية وأخرى للصناعات الغذائية.

**ثانياً- أهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:** يرتكز هذا البرنامج بشكل خاص على توسيع الأراضي الفلاحية بكل أنواعها وكذا رفع الإنتاج خلال الفترة 2001 - 2004، والجدول التالي يوضح الأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها:

**جدول رقم (17):**

**تطور الأراضي الفلاحية حتى عام 2004**

**الوحدة (هكتار)**

<b>الأهداف عام 2004</b>	<b>الوضعية الحالية</b>	<b>الفروع الفلاحية</b>
3 مليون هكتار منها 1.2 مليون هكتار أراضي تكثيف زراعي	5.5 مليون هكتار منها 3 مليون هكتار مسترية	أراضي زراعة الحبوب
1017000 هكتار	5170000 هكتار	الأشجار المثمرة
117000 هكتار	59000 هكتار	الكروم
242000 هكتار	164000 هكتار	أراضي الزيتون
75000 هكتار	45000 هكتار	أراضي زراعة الخضار
228000 هكتار	36000 هكتار	أراضي الأشجار الغابية
130000 هكتار	10000 هكتار	النخيل
95000 هكتار	72000 هكتار	أراضي زراعة البطاطا

المصدر: غردي محمد، آثار المديونية على القطاع الزراعي وآفاق التنمية في ظل التحولات الاقتصادية

الراهنة، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2002، ص: 158.

من الجدول يتبيّن بأن الأهداف المرجو تحقيقها من تنفيذ برنامج التنمية الفلاحية

تتمثل في زيادة مساحة جميع الأراضي الزراعية، فالأشجار المثمرة تسعى الجزائر لتحقيق ضعف ما كانت عليه المساحة في سنة 2000 إلى جانب زيادة مساحة الكرום، وبعضها يفوق 7 مرات ما كانت عليه منها أراضي الأشجار الغابية، وبالتالي فإن الحكومة الجزائرية تستهدف زيادة مساحة الأشجار المثمرة والغابية بشكل كبير.

وأما فيما يخص الأهداف التي تسعى تحقيقها فيما يتعلق بالإنتاج فجاءت على النحو

التالي:

**جدول رقم(18):**

### **تطور الإنتاج الزراعي في آفاق 2004**

**الوحدة (قنتار)**

أهداف 2004	متوسط الفترة 1999 - 90	الإنتاج
40000000	2400000	الحبوب
1500000	522000	البقوليات
19400000	10200000	البطاطا
80000 طن من احتياجات الاستهلاك، 50000 طن من الزيوت تمثل 10% من احتياجات الاستهلاك		الشمندر السكري
3100000	300000	التمور
400000	300000	الزيتون
2000000 لتر	1000000 لتر	الحليب
4000000	2800000	اللحوم الحمراء
300000	170000	اللحوم البيضاء

المصدر: غردي محمد، آثار المديونية على القطاع الزراعي وآفاق التنمية في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2002، ص: 159.

من خلال الجدول يتبيّن بأنّ الحكومة الجزائرية تسعى إلى زيادة إنتاج الحبوب والبقوليات والبطاطا والتمور بشكل كبير، إلى جانب الحليب الذي تسعى لتحقيق ضعف، ما كان عليه، وهذا متوقف على درجة المراقبة من طرف الحكومة.

### **المطلب الثاني: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية PNDAR**

في هذا السياق الخاص تم إعطاء بعد ريفي واضح للمخطط الوطني للتنمية الريفية، والذي يعد امتداد للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA، باعتباره رداً شاملًا ومتسلماً للتحديات الرئيسية والضغوط الطبيعية والتقنية والتنظيمية والمؤسسية.

وقد شرع في تطبيقه في إطار برامج متنوعة تتمحور أساساً حول:<sup>(1)</sup>

- 1- تحسين ظروف ممارسة النشاط الفلاحي والغابي والرعوي؛
- 2- موافقة تعددية النشاطات وتشجيعها وترقيتها باعتبارها عاملات لتحسين مداخل العائلات في الريف؛
- 3- تحسين الحصول على الخدمات العمومية، والحصول على السكن وفك العزل عن السكان في المناطق المعزولة؛
- 4- القطيعة مع الجمود الذي ميز المناطق الريفية ذات القدرات الضعيفة بتوفير بدائل لتنمية اقتصادها وأنشطتها عبر تحويل نظم الإنتاج وتكييفها؛
- 5- تعجيل مسار تحديث القطاع بتشجيع الاستثمارات الإنتاجية والتكنولوجية في الاستغلالات الفلاحية وخاصة منها ذات الأحجام الصغيرة والمتوسطة التي لم يتم استكمال تأهيلها بعد.

.30- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة، مشروع جوبلية، 2004، ص:

ومن أسباب الانتقال إلى إستراتيجية التنمية الريفية ما يلي:

- الحاجة إلى جواب شامل أمام تعقد المشكلات؛
- الوعي الأفضل بتتنوع أوضاع المناطق الريفية؛
- حدود المقارب القطاعية وتهيئة الإقليم.

وبصفة عامة فإن إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة شرع فيها منذ سنة 2003،

ومن بين الأعمال التي قامت بها الحكومة ما يلي:<sup>(1)</sup>

- 1 - المشاريع الجوارية والتحسين على كل المستويات: حيث تم تحديد جهاز قادر على بعث حركية فعلية لتنمية المناطق الريفية، يعطي إمكانية التكفل باحتياجات وانشغالات السكان وتدعم أنشطتهم الاقتصادية الأساسية وتوسيعها إلى أنشطة أخرى قصد تحسين دخلهم وبذلك تحسين مستوى ظروف معيشتهم.
- 2 - إجراءات الدعم: ولقد أخذ دعم التنمية الريفية عدة أبعاد رئيسية:
  - تكيف الصندوق الوطني للضبط والتنمية الريفية، للتکفل أفضل بدعم تنمية فروع الإنتاج الفلاحي ودعم التصدير؛
  - استعمال صندوق إصلاح الأراضي بواسطة التنازل بصفة انتقالية حتى سنة 2002 استجابة للحاجة إلى العمل المستعجل على مستوى المناطق الريفية المحرومة؛
  - وضع شروط عمل صندوق مكافحة التصحر وتطوير الرعي والسهوب؛
  - إنشاء جهاز المساعدة الموجهة للسكن الريفي؛
  - تنظيم التدخلات بين وزارة الفلاحة والتنمية الريفية وتدخلات وزارة الموارد المائية من أجل إنجاز سدود صغيرة.

---

1- المرجع نفسه، ص: 31.

**المطلب الثالث: أهم السياسات المتبعة في إطار PNDA، PNDAR**

لقد شمل المخططان عدة سياسات نذكر منها ما يلي:

**1-سياسة تنمية الموارد الأرضية والمائية:**

تشكل الأرض والماء أهم عناصر القاعدة الإنتاجية، ولذلك فإن تتميّتها تساعده على زيادة الإنتاج الزراعي أفقياً ورأسيّاً من خلال التوزيع الأمثل لهذين الموردين.

وتشير بعض الدراسات إلى تعرض مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية والموارد المائية في الجزائر إلى نقص الخصوبة وانخفاض الإنتاجية وتعرض مخزون المياه الجوفية لاستنزاف جائر لزيادة إنشاء مشاريع التوسيع الزراعي الأفقي مما أدى إلى تدهور مساحات واسعة من تلك الأرضي وهبوط كبير في منسوب المياه وارتفاع ملوحتها بدرجة عالية.<sup>(1)</sup>

لحماية تلك الموارد الأرضية والمائية قامت الجزائر بإتباع مجموعة من الإجراءات والسياسات تمثلت في برنامج استصلاح الأرضي في الجنوب والذي يعرف "بالفلاحة الصحراوية عن طريق إعادة الاعتبار وتجديد النخيل وتوسيعها" ويتم تنفيذ هذه المشاريع في إطار برنامج الامتيازات الفلاحية والاستصلاحات الكبرى عن طريق الاستثمارات المحلية والأجنبية، كما قامت بتنفيذ برنامج استصلاح الأرضي الفلاحي عن طريق الامتياز وحماية الموارد الطبيعية وحسن استغلالها بمشاركة سكان الريف.<sup>(2)</sup>

كما قامت الجزائر بحماية التجمعات المائية بإتباع تدابير مكافحة الانجراف البيولوجي والميكانيكي بالإضافة إلى حجز الموارد المائية.

## **2- سياسة حماية وتنمية قطاع الإنتاج النباتي والحيواني والسمكي:**

تسعى الجزائر كغيرها من الدول العربية إلى تنمية قطاعها الإنتاجي سواء منه النباتي أو الحيواني أو السمكي من خلال تنفيذ عدد برامج زراعية، ففي مجال تنمية الإنتاج النباتي قامت بإتباع سياسة التوسيع الزراعي الأفقي عن طريق القيام باستصلاح أراضي زراعية جديدة سواء في الشمال أو في الجنوب بالإضافة إلى تشجيع غرس الأشجار المثمرة (النخيل، الزيتون، المشمش، التين...)، والذي يعبأ عليها أنها في نطبيتها على الواقع لم تعط النتائج المرجوة منها حيث لم تتحقق الزيادة في مساحات وإنتاج المنتجات المعاشرة التي تساهم في تحقيق الأمن الغذائي، ولذلك قامت بإصلاح هذا الخلل عن طريق تقديم الدعم اللازم لتطوير إنتاج كل من الحبوب والحمضيات وإنتاج ذور البطاطا وزراعة الكروم مع التركيز على تطوير عملية الري للمساعدة على تحقيق ذلك.<sup>(3)</sup>

أما فيما يخص تنمية الإنتاج الحيواني فقد قامت بتنفيذ عدة مشروعات تمثلت في العمل على التحسين الوراثي والحماية الصحية للحيوانات الموجهة للتktir، من خلال دعم التقليح الاصطناعي، إلى جانب العمل على تطوير الإنتاج والإنتاجية للأعلاف من خلال تقديم الدعم للمستثمرين الذين يدمجون الزراعة العلفية في أنظمتهم الإنتاجية، وتقديم الدعم لصغار المنتجين لإقامة مشروعات تربية الحيوان وإنتاج الألبان واللحوم والبيض.<sup>(1)</sup>

أما تنمية قطاع الإنتاج السمكي فقد قامت الجزائر في المدة ما بين 2000-2004 بتحديد مخزون الثروة السمكية عن طريق انجاز خرائط، وتوزيعها على المهنيين لتوجيههم مباشرة إلى المناطق المتواجد فيها السمك، حيث تم عملية البحث عن طريق معطيات (ج ب أـ) وهو ما يساعد على التقليل من الجهد والطاقة.

3- عيسى بن ناصر طوش، مشكلة الغذاء في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة، 2005، ص: 228.  
1- الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي، برنامج التجديد الفلاحي، 2006، ص ص: 9,15.

بعد التعرف على مخزون السمك قامت في المرحلة الثانية ما بين 2005 - 2009 بتنمية القدرات الإنتاجية مع تحديد عدد السفن بما يتناسب مع الثروة السمكية، هذا كله إلى جانب اهتمامها بتربية الأسماك حيث شرعت في تنفيذ المشاريع الأولى والتي تم استلامها بقدرة إنتاجية بلغت 10000 طن.<sup>(2)</sup>

لكن يبقى القطاع الإنتاجي السمكي بعيداً كل البعد عن ما تتوافر عليه الجزائر من إمكانات ويفسر ذلك تدني البنية الأساسية المتعلقة بالصيد يضاف لها ضعف الصناعات التحويلية بالإضافة إلى ضعف الاستثمارات في هذا القطاع.

### **3 - سياسات التنمية الريفية:**

يعاني الفرد الريفي في الجزائر من تخلف في مستوى الخدمات سواء كانت منها الخدمات التعليمية أو الاتصالاتية أو خدمات الطاقة هذه الأوضاع دفعه إلى الهجرة من الريف إلى المدينة ما أسهم في إلحاق الضرر بالأراضي الزراعية نتيجة التوسيع العمراني على حساب الأراضي الزراعية وكذلك ترك هذه الأخيرة من دون استغلال.

للحد من تفاقم الهجرة الريفية قامت الجزائر بتنفيذ عدة برامج شملت الإسكان من خلال الاتفاقية المؤرخة في 26 فيفري 2002 المبرمة ما بين بنك الفلاحة والتنمية الريفية ووزارة الفلاحة والتنمية الريفية من أجل تمويل السكن الريفي بالإضافة إلى العمل على:<sup>(3)</sup>

- تحسين القرى وتحسين الظروف المعيشية لسكان المناطق الريفية؛
- التنويع الاقتصادي من خلال الاهتمام بالتسويق والسياحة الريفية والحرف اليدوية والشركات الصغيرة والمتوسطة والطاقة المتعددة وعلى رأسها الطاقة الشمسية وتكنولوجيا الاتصال؛

2- يوم برلماني، مرجع سبق ذكره، ص ص: 67، 68.

3- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، التنمية الريفية ، ص: 08.

- حماية وتعزيز الموارد الطبيعية والنظم الإيكولوجية كالغابات والسهوب والواحات والسواحل والأراضي الزراعية.

#### **4- سياسات التجارة الخارجية:**

في إطار سعي الجزائر لضمان تضمان تحقيق استمرارية تحقيق الأمن الغذائي قامت الجزائر بإبرام اتفاق مع الاتحاد الأوروبي، يسمح بتحرير جزئي للمنتجات الفلاحية وإنشاء منطقة تجارة حرة، لحرية أكبر لتجارة المنتوجات الفلاحية مع الأخذ بعين الاعتبار النص التجاري المجسد بين الطرفين، مع العلم أن هذا الاتفاق دخل حيز التنفيذ في سنة 2005 بعد حصوله على المصادقة من طرف البرلمان.<sup>(1)</sup>

بالإضافة إلى هذا الاتفاق قامت باتخاذ إجراءات وقائية تمثلت في الحجز الزراعي على السلع التي تسبب الضرر بصحة الإنسان من خلال إصدار القرار الوزاري المشترك في 18 ديسمبر 2002 والذي يكلف المسؤولين على المراكز الحدودية بمراقبة دخول الفسائل للتراب الوطني وهو ما سمي به سابقا بأمان الغذاء.<sup>(2)</sup>

في عام 2007 قامت الجزائر بإعفاء بعض السلع الزراعية الضرورية كالبطاطا مثلا من الحقوق الجمركية ومن الرسم على القيمة المضافة وذلك من خلال قانون رقم 10/07 المؤرخ في 19 سبتمبر 2007.

#### **5- سياسات الدعم:**

انتهت الجزائر سياسية زراعية قائمة على دعم الدولة للقطاع الزراعي وذلك لتحسين الإنتاج والإنتاجية القطاع، ومن أشكال الدعم التي قامت بها الدولة تخفيض نسب الفوائد على القروض إذ وصلت إلى صفر بالمائة، هذا إلى جانب استفادة الفلاحون ولأول مرة من مسح

الديون التي بلغت 14 مليار دج سنة 2001، إضافة كل هذا قمت بتقديم الإعانات عن طريق الإعفاءات الجبائية وشبه الجبائية المتخصصة في (تربيه المواشي والدواجن...).

في سنة 2008 قامت الحكومة الجزائرية بدعم اقتناء التجهيزات الخاصة بتربيه الدواجن والحيوانات الصغيرة حيث قدر ب 30% من قيمة التجهيزات، هذا إلى جانب تقديم منح لتطوير إنتاج الطماطم الصناعية وصلت إلى 2 دج/كغ كمنحة للإنتاج و 1.50 دج / كغ كمنحة للتحويل، كما قامت بتقديم الدعم لتطوير الزراعة الجبلية حيث بلغ 36000 دج / هكتار ودعم تكثير بذور الحبوب واقتناء واستعمال الأسمدة حيث بلغ 20% من السعر ودعم المواد الطاقوية المستعملة في الفلاحة.<sup>(1)</sup>

لم تسلم سياسة الدعم من النقد حيث كان من المفترض على الدولة قبل أن تقوم بتقديم الدعم، وفي خطوة أولية القيام بإحصاء فلاحي بعدها تقوم بمسح وتنظيم أو إعادة توزيع العقار الفلاحي قبل الإقدام على أي مخطط للتنمية الريفية أو الفلاحية، بالإضافة إلى تطوير مكاتب الدراسات ومخابر التحليل وتحليل التربة ودراستها، لأن الفلاحون بعد مرور الوقت اكتشفوا أن مردودية حقولهم هزيلة بسبب التربة التي لم تخضع لعملية التحليل والدراسة.<sup>(2)</sup>

## **6 - سياسة الأسعار الزراعية:**

تقوم السياسة السعرية في الجزائر على سياسة السعر المدعوم لبعض المنتجات الزراعية، عن طريق شراء هذه المنتوجات أو تعلن عن نيتها بشرائها بهذا السعر وهذا ما يتم تطبيقه في المغرب.<sup>(3)</sup>

-1- برنامج التجديد الفلاحي، مرجع سبق ذكره ،ص ص: 1،31.

<http://www.djelfa.info/vb/showthread.php?t=651032>

-2

-3- رحمة منى، السياسات الزراعية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، لبنان، 2000، ص: 257.

### **7 - سياسة التصنيع:**

لم تستطع الجزائر الربط بين التطورين في القطاع الزراعي والصناعي بشكل يسمح لها بزيادة عرض في أحد القطاعين نتيجة زيادة الطلب في الآخر، وهذا بالرغم من سعيها إلى تطوير الصناعات الغذائية الزراعية لتحقيق التكامل بينهما من خلال إقامة 300 فرع لتشجيع استثمار الشباب التقنيين في الصناعات الغذائية، وازدياد حجم تكلفة الاستثمارات والتي تمثل فيها الصناعات الغذائية نسبة معتبرة بعدما أولت الدولة اهتماماً كبيراً بهذا الفرع الحيوي في الاقتصاد<sup>(1)</sup>، وتبقى الشركات الكبيرة التي تهتم بتحويل المنتجات الفلاحية حكراً فقط على رجال الأعمال أصحاب النفوذ، ما يؤثر على استقرار الاستقرار الاقتصادي والسياسي الوطني لغياب المنافسة وهو ما حدث في أزمة السكر والزيت.

---

1- المحامي ثريا، إستراتيجية المنافسة والإبداع في مؤسسات للصناعات الغذائية في الجزائر بين الواقع والمأمول " الملتقى الدولي الرابع، ص:5.

**المبحث الثاني:**

**تقييم السياسات الزراعية لـ PNDA**

رغم انتهاءج الجزائر لسياسات جديدة تختلف تماما عن السياسات السابقة إلا أنه لا يمكن القول بأنه تم تحقيق الأهداف إلا بعد القيام بعملية تقييم للسياسات بالاعتماد على المؤشرات السابق ذكرها.

**المطلب الأول: استغلال الموارد الزراعية**

ولقد جاء تطورها على النحو التالي:

**أ- تطور المساحة المسقية:** شهدت الفترة 2000 - 2004 بداية الاهتمام بالزراعة المسقية، وقد أعطت السياسات التي انتهجتها الجزائر ثمارها من خلال زيادة ملموسة في مساحة الأراضي الزراعية المسقية، وهذا بفضل المجهودات المبذولة من طرف الدولة والمتمثلة في بناء السدود وإقامة الحواجز المائية وحفر الآبار.

والجدول التالي يوضح تطور الأراضي المسقية في الجزائر:

**جدول رقم(19):**

**تطور الأراضي المسقية في الجزائر خلال الفترة 2000 - 2004**

(الوحدة (هكتار)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004
المساحة	350000	617427	644978	722320	793337

المصدر: زنافي ابراهيم، القطاع الزراعي الجزائري وتحديات العولمة، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2009، ص: 44.

نلاحظ من الجدول بأن المساحة المروية عرفت زيادة مستمرة من خلال الأربع سنوات مقارنة بسنة 2000، فمثلا في سنة 2004 بلغت 793337 هكتار بعدها كانت في سنة

PNDA 2000 حوالي 350000 هكتار، أي بزيادة قدرت بالضعف، وبالتالي برنامج PNDA أعطى نتائج ملموسة فيما يتعلق بالمساحة المروية وأثبت نجاحه.

**ب- حجم القيمة المضافة الزراعية:** عرفت القيمة المضافة الزراعية في الجزائر ارتفاعاً محسوباً ابتداء من سنة 2000، وهذا بفضل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، والجدول التالي يوضح التطور في القيمة المضافة:

**جدول رقم(20):**

### تطور القيمة المضافة الزراعية خلال الفترة 2000 - 2004

الوحدة (النسبة المئوية)

السنوات	البيان	2004	2003	2002	2001	2000
القيمة المضافة الزراعية (مليار دينار)		511.7	496.3	415.1	411.5	322.01
القيمة المضافة الإجمالية (مليار دينار)		5027.26	4234	3645.4	3485	3360.1
نسبة القيمة المضافة الزراعية من الإجمالية		10.18	11.72	11.39	11.81	9.58

المصدر: زناقي ابراهيم، القطاع الزراعي الجزائري وتحديات العولمة، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2009، ص: 59.

من الجدول أعلاه يتضح بأن القيمة المضافة الزراعية شهدت ارتفاعا مستمرا ابتداء من سنة 2000، إلا أن نسبة القيمة المضافة الزراعية من الإجمالية عرفت تذبذبا بين الزيادة والنقصان، وهذا راجع إلى زيادة القيمة المضافة الإجمالية.

الارتفاع في القيمة المضافة الزراعية لم يكن بشكل كبير خاصة إذا ما قارنا سنة 2003 بسنة 2004، وبالتالي فإن القطاع الزراعي لا يزال يحتاج إلىبذل مجهودات أكبر يجعله قطاعا رائدا.

**ج - حجم اليد العاملة الزراعية:** إن من بين الأهداف التي سعت الجزائر لتحقيقها في إطار برنامج التنمية الفلاحية زيادة حجم اليد العاملة في القطاع الزراعي، وهذا عن طريق خلق مناصب شغل ومساهمة في التخفيف من حدة البطالة، والجدول التالي يوضح عدد المناصب التي استطاع القطاع الزراعي خلقها:

جدول رقم(21):

#### **تطور حجم اليد العاملة التي خلقها القطاع الزراعي خلال الفترة 2000 - 2004**

(الوحدة (نسمة)

السنوات	البيان	القيمة المضافة الزراعية	2000	2001	2002	2003	2004
		142289	170398	163499	177929	166203	

المصدر: زناقي ابراهيم، القطاع الزراعي الجزائري وتحديات العولمة، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2009، ص: 65.

من خلال الجدول يتضح بأن حجم اليد العاملة التي خلقها القطاع الزراعي تتصف بالتذبذب، إلا أنها تعد معتبرة وهذا بفضل السياسة المتبعة من طرف الحكومة في إطار برنامج التنمية الفلاحية، الذي كان من بين أهدافه خلق مناصب جديدة ولكن وجب على

الدولة بذل مزيد من الجهد لامتصاص البطالة كون الزراعة تتصرف بكثافة اليد العاملة، وبالتالي لا يزال هذا القطاع بحاجة إلى المزيد من العمل.

### **المطلب الثاني: الناتج الزراعي**

حيث شهد الانتاج النباتي والحيواني عدة تطورات جاءت على النحو التالي:

#### **أ- الناتج النباتي:**

تعتبر الحبوب والبقول الجافة والتمور والبطاطا من المحاصيل التي يسعى المخطط الوطني للتنمية الفلاحية لتطويرها بشكل خاص، ولذلك وجب دراستها لمعرفة النتائج المحققة في إطار هذا البرنامج:

#### **1- تطور إنتاج الحبوب:** كما تم ذكره سابقاً بأن من الأهداف التي تسعى الجزائر

لتحقيقها هي الزيادة في المساحة الزراعية للحبوب إلى جانب زيادة الإنتاج، وفيما يلي أهم التطورات التي طرأت على إنتاج الحبوب في الجزائر:

**جدول رقم(22):**

**تطور مساحة وإنتاج الحبوب في الجزائر خلال الفترة 2000 - 2004**  
 المساحة: 1000 هكتار  
 الإنتاج: 1000 قنطار

/2003 2004	/2002 2003	/2001 2002	/2000 2001	السنوات	البيان
1.372	1.321	1.350	1.419	المساحة	القمح الصلب
20.017	18.022	9.509	12.388	الإنتاج	
808	812	813	934	المساحة	القمح اللين
7.290	11.625	5.508	8.003	الإنتاج	
1.029	833	894	872	المساحة	الشعير
12.116	12.219	4.161	5.746	الإنتاج	
80	77	71	58	المساحة	الخرطال
980	775	394	436	الإنتاج	
3.290	3.045	3130	3.184	المساحة	المجموع
40313	42641	19.514	26.575	الإنتاج	

المصدر: زناقي ابراهيم، القطاع الزراعي الجزائري وتحديات العولمة، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2009، ص: 69.

من خلال الجدول يتضح بأن الجزائر حققت ما كانت تصبو إليه، وهو الوصول بالمساحة الزراعية إلى 3 مليون هكتار، والإنتاج الزراعي إلى 40 مليون قنطار وهذا من خلال ما لاحظناه من بيانات الجدول أعلاه بالرغم من أن الإنتاج عرف تذبذبا، وبالتالي فإن على الدولة العمل على استمرارية الإنتاج في السنوات المقبلة.

**2- تطور إنتاج البقوليات:** تعتبر البقول الجافة من المجموعات الزراعية الغذائية التي أولتها الدولة الاهتمام، عن طريق الدعم والإعانت المقدمة لمنتجيها وهذا لتحقيق الاكتفاء الغذائي منها والجدول التالي يوضح تطورها خلال فترة الدراسة:

**جدول رقم(23):**

**تطور إنتاج البقوليات خلال الفترة 2000 - 2004**

الإنتاج: قنطار

المساحة: هكتار

السنوات	البيان	المساحة المزروعة	كمية الإنتاج	الإنتاج	المساحة
2004/2003	72063	68010	62160	59470	580000
2003/2002	577480	435340	384360		
2002/2001					
2001/2000					

المصدر: زنافي ابراهيم، القطاع الزراعي الجزائري وتحديات العولمة، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2009، ص: 71.

من خلال الجدول يتضح بأن كمية الإنتاج والمساحة الزراعية عرفتا زيادة مستمرة ابتداء من سنة 2001 إلى غاية 2004، لكن هذه الزيادة لم تسمح للجزائر الوصول إلى الأهداف المرجوة منها، وبذلك فإن السياسة المنتهجة من طرف الحكومة لم تكن ناجحة وعليها النظر إلى أسباب ذلك ومعالجتها.

**3- تطور إنتاج الخضر:** وأما فيما يتعلق بإنتاج الخضر فقد عرفت عدة تحولات

خلال السنوات 2000 - 2004 والجدول التالي يوضح ذلك:

**جدول رقم(24):**

**تطور إنتاج الخضر في الجزائر خلال الفترة 2000 - 2004**

الإنتاج: 1000 قنطار

المساحة: هكتار

السنوات	البيان	المساحة المزروعة	كمية الإنتاج	الإنتاج: 1000 قنطار
2004/2003	2003/2002	2002/2001	2001/2000	
72063	68010	62160	59470	
580000	577480	435340	384360	

المصدر: زناقي ابراهيم، القطاع الزراعي الجزائري وتحديات العولمة، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2009، ص: 73.

حسب الأهداف المسطرة من طرف الدولة والتي تم ذكرها سابقا، فإن الحكومة لم تستطع تحقيق ما كانت تصبوا لتحقيقه فيما يخص إنتاج الخضر، وهذا بالنظر لإحصائيات الجدول أعلاه، إلا أنها اقتربت من ذلك حيث لم يتبقى الكثير، حيث عرف إنتاج البطاطا زيادة مستمرة خلال فترة 2000-2004 وبذلك وجب على الدولة الاستمرار على نفس النهج مع تقديم مزيد من الدعم لهذا المنتوج حتى يتسعى لها المحافظة على نفس العرض والعمل على زيادته مستقبلا.

**ب - الناتج الحيواني:** نظرا لكون اللحوم الحمراء من المنتجات الضرورية لجسم الإنسان، فإن الدولة أعطتها أهمية كبيرة في برنامج التنمية الفلاحية، ولقد شهد إنتاجها خلال الفترة 2000-2004 عدة تحولات ذكر منها:

**جدول رقم(25):**

**تطور إنتاج اللحوم الحمراء في الجزائر خلال (2000 - 2004)**

الوحدة (طن)

2004	2003	2002	2001	2000	السنوات	
					البيان	إنتاج اللحوم الحمراء
320000	300459	290762	259800	250000		

المصدر: زناقي ابراهيم، القطاع الزراعي الجزائري وتحديات العولمة، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2009، ص: 88.

شهد إنتاج اللحوم الحمراء خلال هذه السنوات تزايداً مستمراً، لكن هذا التزايد لم يسمح للدولة من تحقيق الهدف المرجو منها، وبالتالي فإن السياسة المتبعة في إنتاج اللحوم الحمراء لم تكن ناجحة إما لعدم وجود حواجز كافية وإما إلى تراجع الطلب على اللحوم الحمراء المنتهجة محلياً نظراً لارتفاع أسعارها.

تطور إنتاج اللحوم البيضاء: حظي إنتاج اللحوم البيضاء باهتمام كبير من طرف الحكومة الجزائرية، من خلال منح الإعanات والقروض وتوفير البنية التحتية الأساسية إلا أنها عرفت تذبذباً من فترة لأخرى والجدول التالي يوضح ذلك:

**جدول رقم(26):**

**تطور إنتاج اللحوم البيضاء في الجزائر خلال (2000 - 2004)**

السنوات	البيان	إنتاج اللحوم البيضاء(طن)	2000	2001	2002	2003	2004
		250000	259800	290762	300459	320000	

المصدر: زناقي ابراهيم، القطاع الزراعي الجزائري وتحديات العولمة، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2009، ص: 89.

من بيانات الجدول أعلاه نلاحظ أن العام 2001 شهد زيادة في الإنتاج مقارنة بالعام الذي سبقه، وبدوره في العام 2004 شهد زيادة مقارنة بسنة 2003، إلا أنه في سنة 2002 شهدت انخفاضاً مقارنة بسنة 2001، وبالنظر إلى ما وصل إليه الإنتاج في سنة 2004 والمقدر بـ 170000 طن فإن الجزائر لم تشهد تطويراً ولم تصل إلى الهدف حيث كان الإنتاج عند إعداد المخطط مساوياً لما حقق في سنة 2004 وبالتالي لم يشهد الزيادة، ولذلك وجب على الحكومة مراجعة سياستها المنتهجة لتطوير إنتاج اللحوم البيضاء وإصلاح الخلل.

**المبحث الثالث:**

**تقييم المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية PNDAR (2005 - 2008)**

بعد تقييم لما حققه المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، لا بد لنا بقيام نفس الدراسة على المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، ومعرفة النتائج المحققة في إطار هذا المخطط الجديد الذي وضعته الحكومة الجزائرية بالإضافة التنمية الريفية للتنمية الفلاحية قصد تحقيق توافق في التنمية تشمل الريف والمدينة ولذلك جاءت النتائج على النحو التالي:

**المطلب الأول: الناتج الزراعي وحجم اليد العاملة**

وجاءت على الشكل التالي:

أولا - تطور حجم اليد العاملة في القطاع الزراعي: استكمالا لبرنامج PNDA من خلال المحافظة على حجم اليد العاملة في القطاع الزراعي وزيادتها على مر السنوات حتى يتسمى للجزائر للتخفيف من حدة البطالة، وجاءت النتائج على النحو التالي:

**جدول رقم (27):**

**تطور حجم اليد العاملة في القطاع الزراعي 2005-2008**

السنوات	البيان	حجم اليد العاملة في القطاع الزراعي	2005	2006	2007	2008
		224406	132428	160963	222012	224406

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المجلد 29، 4: 2009.

من خلال الجدول يتبين بأن حجم اليد العاملة في القطاع الزراعي عرفت تزايدا مستمرا من سنة ابتداء من سنة 2005 وبالتالي فإن القطاع الزراعي تحسنا في هذه السنوات وأصبح يجذب اليد العاملة، وذلك من خلال السياسة المنتهجة من طرف الحكومة من خلال برنامج التنمية الفلاحية والتنمية الريفية.

### **ثانياً: الناتج الزراعي**

**أ- معدل نمو الناتج الزراعي:** تتأثر قيمة الإنتاج بمستوى ما تحقق على صعيد الإنتاجين النباتي والحيواني والأسعار الزراعية، وبالاعتماد على إحصائيات الفصل الثاني يتكون لدينا الجدول التالي الذي يعبر عن قيمة الإنتاج الزراعي والرقم القياسي لقيمة الإنتاج الزراعي.

**جدول(28):**

#### **معدل نمو الناتج الزراعي في الجزائر**

البيان	الإناتج الزراعي	الرقم القياسي	لقيمة الإنتاج الزراعي	2008	2007	2006	2005
	1119700	1010500	243.41	1028000	881200	219.67	191.56

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد: التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي 2007، الكتاب السنوي للاحصائيات الزراعية العربية 2009، الجزائر بالأرقام 2007، 2009.

الملاحظ من الجدول هو ارتفاع الرقم القياسي لقيمة الإنتاج الزراعي الجزائري للأعوام من 2005 حتى 2008 مع الأخذ بعين الاعتبار الانخفاض الذي شهدته سنة 2006 في حين شهدت سنة 2008 أعلى مستوى له حيث بلغ 243.41، وارتفاع الرقم القياسي لا يعني ارتفاع في قيمة الإنتاج فممكن أن يكون ناجم عن الارتفاع في الأسعار وهو ما كان فعلاً خاصة في سنة 2007 و2008 التي وصل فيها معدل التضخم 6.56 %، 7.40 % على التوالي، ولذلك وجب على الجزائر العمل على تخفيض الأسعار مع الزيادة في الإنتاج وذلك عن طريق التوسيع الزراعي الأفقي والرأسي مع التركيز على إنتاج المواد الأساسية

التي تحقق الأمن الغذائي ولو لم تكن تمتلك فيها ميزة نسبية والحد من مشكلة التوسيع العمراني والمزيد من الاستصلاح للأراضي الزراعية.

**ب - الناتج النباتي:** لقد عرف الإنتاج النباتي بالجزائر في السنوات الأخيرة عدة تغيرات في محاصيله الزراعية الرئيسية وفي مقدمتها الحبوب، التي طرأ عليها بعض التحسن ما بين 2000 إلى 2007 وحققت أقصى مستوى لها في سنة 2003، حيث بلغ إنتاجها 42643 ألف قنطار مسجلة ارتفاعاً عن إنتاج سنة 2000 الذي بلغ 26675 ألف،<sup>(1)</sup> في حين تراجع محصول الحبوب في سنة 2008 وبلغ أدنى له حيث بلغ 15336 ألف قنطار.

وتضم مجموعة الحبوب الرئيسية في الجزائر القمح بنوعيه اللين والصلب، إضافة إلى الشعير والذرة الشامية، والذرة الرفيعة، والخرطال، وفيما يلي جدول يوضح تطور إنتاج الحبوب في الجزائر من سنة 2006 إلى غاية 2008:

---

<sup>1</sup>- زناقي إبراهيم، مرجع سابق، ص69

**جدول (29):**

**تطور إنتاج الحبوب في الجزائر من 2006-2008**

الوحدة (1000 قنطار)

البيان	السنوات	2006/2005	2007/2006	2008/2007
القمح الصلب		17728	15290	8138
القمح اللين		9151	7900	2972
الشعير		12359	11867	3959
الخرطال		890	922	267
المجموع		40128	35979	15336

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام، 2007-2009، رقم 40، ص: 31.

من خلال الجدول يتبيّن بأن برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية لم يستطع الحفاظ على ما تحقق في المخطط القديم، وبالتالي ما يتبيّن بأن إنتاج الحبوب لا يزال يعتمد بشكل كبير على الأمطار ولذلك وجب أخذ أمر تطويره بجدية وإعطائه أكبر أهمية بعد البنية التحتية التي تسعى الجزائر لتطويرها.

أما بالنسبة للبقوليات فقد عرفت المساحة الزراعية انخفاضاً في سنة 2008 حيث بلغت 61.02 ألف هكتار في حين بلغت سنة 2006 ما يقارب 66.67 ألف هكتار، وهو ما أدى إلى نقص الإنتاج حيث بلغ 44.07 ألف طن سنة 2006 منخفضاً إلى 39.97 ألف طن سنة 2008، علماً بأن الفول الجاف يأخذ النسبة الكبرى من المساحة المزروعة حيث بلغت سنة 2008 ألف هكتار سنة 2008 والجدول التالي يوضح تطور إنتاج البقول الجافة في الجزائر:

**جدول (30):**

**تطور إنتاج البقول الجافة في الجزائر 2006-2008**

المساحة: ألف هكتار      كمية الإنتاج: ألف طن      المردودية: طن/هكتار

البيان	السنوات	2006	2007	2008
الفول الجاف	المساحة المزروعة	33.54	31.28	30.69
	كمية الإنتاج	24.30	27.97	23.52
	المردودية	0.72	0.89	0.76
الفاصولياء الجافة	المساحة المزروعة	1.50	1.93	1.04
	كمية الإنتاج	0.91	0.92	0.54
	المردودية	0.60	0.47	0.51
البازلاء الجافة	المساحة المزروعة	9.16	9.18	7.56
	كمية الإنتاج	5.38	6.24	3.62
	المردودية	0.58	0.67	0.47
العدس	المساحة المزروعة	1.22	0.87	1.37
	كمية الإنتاج	0.66	0.56	1.08
	المردودية	0.54	0.66	0.78
الحمص	المساحة المزروعة	21.25	20.68	20.36
	كمية الإنتاج	12.71	14.29	11.21
	المردودية	0.59	0.69	0.55
المجموع	المساحة المزروعة	66.67	63.94	61.02
	كمية الإنتاج	43.96	49.98	39.97
	المردودية	0.65	0.78	0.65

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد 29،

2009، ص ص: 49-54

من الجدول نلاحظ بأن نسبة المساحة المزروعة من الفول الجاف والحمص عرفت انخفاضا مستمرا حيث وصلت 5.6% و 8.5% وهو أدنى حد لها مقارنة بنسبة 2006 في حين شهدت مساحة المحاصيل الزراعية الأخرى عدة تذبذبات بين الانخفاض والارتفاع .

وأما الملاحظ على كمية الإنتاج بالنسبة لمحصولي الفول الجاف والحمص فقد عرف تذبذبا خلال سنوات الدراسة، وبالتالي فإننا نحكم على السياسة المنتهجة لتطوير إنتاج البقول الجافة بالفشل كونها لم تساهم في زيادة الإنتاج وإنما شهدت الانخفاض مقارنة بسنة 2004 التي وصلت فيها 580000 قنطار.

وأما بالنسبة للخضروات فإن إنتاجها عرفت زيادة من سنة لأخرى والجدول التالي يوضح التطور الحاصل في إنتاج الخضروات بالجزائر:

**جدول(31):**

#### **تطور إنتاج الخضروات في الجزائر 2006-2008**

المساحة: ألف هكتار      كمية الإنتاج: ألف طن      المردودية: طن/هكتار

البيان	السنوات	2006	2007	2008
المساحة		283.84	353.99	363.55
كمية الإنتاج		3995.41	5524.28	6068.13
المردودية		14.09	15.60	16.69

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد 29، 2009، ص: 62.

وتشتمل الخضر في الجزائر على مجموعة كبيرة من المحاصيل النباتية تتمثل في الطماطم البصل الجاف بالإضافة إلى البازنجان والبازلاء الخضراء إلى غير ذلك وتعبر بيانات الجدول أعلاه على الزيادة المستمرة لمساحة المخصصة لهذه المحاصيل خلال الفترة 2001-2008) والتي عرفت اتجاهها تصاعديا ابتداء من سنة 2000

وأما بخصوص الإنتاج فعرف دوره تزايدا في كمياته، حيث بلغ الإنتاج سنة 2008 ما قيمته 6068.13 ألف طن وسوف نشير بشيء من التفصيل لبعض محاصيل هذه المجموعة:

- البطاطا: وهي أهم المحاصيل وأكثرها استهلاكا في الجزائر وتستحوذ على نسبة كبيرة من المساحة المخصصة لإنتاج الخضر ولقد بلغت مساحتها وكمية إنتاجها في سنة 2008 بنحو 91.84 ألف هكتار، و2171.06 ألف طن على التوالي أي بنسبة زيادة قدرها 20.1% و26.35% على التوالي مقارنة بسنة 2007.

- الطماطم: وفيما يتعلق بإنتاج الطماطم فقد بلغ الإنتاج الوطني سنة 2008 نحو 559.25 ألف طن، مسجلة انخفاضا كبيرا عن إنتاج سنة 2006 التي بلغ فيها 796.16 ألف طن، وهذا راجع إلى انخفاض المساحة المزروعة من 31.01 ألف هكتار إلى 19.66 ألف هكتار.

- البصل الجاف: وأما بالنسبة لإنتاج محصول البصل الجاف فقد شهد تذبذبا بالزيادة والنقصان، حيث بلغ الإنتاج في سنة 2006 نحو 703.87 ألف طن ليشهد الزيادة في السنة الموالية بنسبة 17.43% ثم تراجع الإنتاج في سنة 2008 بنسبة 8.88% وهذا مقارنة بسنة 2007 وزيادة بنسبة 7.85% عن سنة 2006. والجدول التالي يوضح أهم التطورات التي طرأت على مجموعة محاصيل إنتاج الخضر:

**جدول(32):**

**تطور إنتاج محاصيل الخضروات في الجزائر 2006 - 2008**

المساحة: ألف هكتار      كمية الإنتاج: ألف طن  
المردودية: طن/هكتار

السنوات	البيان			
	2008	2007	2006	
الطماطم	19.66	20.08	31.01	المساحة المزروعة
	559.25	567.31	796.13	كمية الإنتاج
البطاطا	91.84	73.34	98.83	المساحة المزروعة
	2171.06	1506.86	2180.96	كمية الإنتاج
البصل	38.37	38.52	38.42	المساحة المزروعة
	759.17	826.59	703.87	كمية الإنتاج
الباذلاء	25.82	25.82	25.82	المساحة المزروعة
	81.50	81.50	81.50	كمية الإنتاج
الخضراء	15.03	14.58	15.39	المساحة المزروعة
	254.00	252.77	229.29	كمية الإنتاج
الجزر	20.40	20.66	21.13	المساحة المزروعة
	280.40	268.05	275.89	كمية الإنتاج
الأخضر				

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد 29،

.75-63، ص ص: 2009

وأما بالنسبة لإنتاج الفواكه في الجزائر فقد احتل المرتبة الرابعة بين الدول العربية، حيث بلغ الإنتاج سنة 2008 ما يقارب 2653.51 ألف طن، وجاء الترتيب

على النحو التالي: مصر، المغرب، سوريا، الجزائر وهذا حسب إحصائيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، وتشتمل الفواكه على عدة أصناف ذكر منها: الحمضيات، الكروم والفواكه الأخرى.

وفقاً للتقرير السنوي لتطور الحمضيات في الجزائر فقد بلغ الإنتاج سنة 2006 نحو 6803450 قنطار، بزيادة تقدر 8.43% عن سنة 2005 وهذا راجع إلى زيادة مساحة الأشجار المنتجة، حيث بلغت سنة 2006 ما يساوي 45859 هكتار، في حين بلغت سنة 2005 ما يقارب 44059 هكتار.

والجدول رقم (33) يوضح تطور إنتاج الحمضيات في الجزائر من سنة 2006 حتى 2008

**جدول(33):**

### **تطور إنتاج الحمضيات في الجزائر خلال الفترة 2006 - 2008**

**كمية الإنتاج: ألف قنطار**

البيان	السنوات	2006/2005	2007/2006	2008/2007
البرتقال		4745	4909	5030
اليوسفي والكليمونتين		1561	1529	1498
المجموع		6803	6895	6974

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام، 2007-2009، رقم 40، ص: 31.

من خلال الجدول يتبيّن بأنّ الجزائر حققت إنتاجاً متزايداً من سنة لأخرى إبتداءً من 2006 وحتى 2008، وهذا نتائج السياسة المنتهجة من طرف الحكومة الجزائرية في دعم الأشجار من خلال تقديم قروض طويلة الأجل.

وأما بالنسبة لإنتاج العنب في الجزائر فقد احتل المراتب الأولى من حيث الإنتاج بين الدول العربية، حيث جاءت في المرتبة الثانية بإنتاج قدره 401.99 ألف طن، وهذا في سنة 2008 رغم تراجع المساحة المستمرة إلى 73.74 ألف هكتار مقارنة بسنة 2007 التي بلغت فيها 76.75 ألف هكتار والجدول رقم (34) يوضح تطور إنتاج العنب في الجزائر:

**جدول(34):**

#### **تطور إنتاج العنب في الجزائر خلال الفترة 2006-2008**

كمية الإنتاج: ألف طن      المساحة: ألف هكتار      الأشجار: بالألف شجرة

السنوات	البيان	2006	2007	2008
المساحة المثمرة		75.19	76.75	73.74
الأشجار المنتجة		188117.87	225091.05	188034.45
كمية الإنتاج		398.02	245	401.99

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية العربية، المجلد 29، 2009، ص: 82.

وأخيرا إنتاج الفواكه الأخرى والتي تمثلت في (التفاح، الأجاص، الخوخ، المشمش.....)، والتي سجلت زيادة مستمرة منذ سنة 2001 حتى سنة 2006 حيث بلغ إنتاجها سنة 2006 نحو 9809810 قنطار محققة زيادة قدرها 26.86% عن سنة 2005 التي بلغ إنتاجها 7732440 قنطار ، في حين عرفت المساحة المغروسة والمنتجة تذبذباً بالزيادة والنقصان، فمثلا المساحة المغروسة سنة 2005 عرفت انخفاضاً بالمقارنة بسنة 2004، حيث بلغت المساحة المغروسة في الأولى 25480 هكتار في حين بلغت سنة 2004 نحو 281490 هكتار ولكن رغم هذا الانخفاض إلا أن الإنتاج سجل زيادة بنسبة

13.04% ، وهو ما يعني التحسن الملحوظ الذي شهد إنتاج الفواكه في الجزائر نتيجة اهتمام الدولة بزيادة غرس الأشجار المثمرة، بالإضافة إلى الأسعار المشجعة للفلاح خاصة في المناسبات الدينية والتي يزداد فيها الطلب على الفواكه.

**ب - الناتج الحيواني والداجني:** تتشكل الثروة الحيوانية في الجزائر من الماعز والأبقار والأغنام والخيول والإبل، حيث يعد الناتج الحيواني جزءاً مهماً في الناتج الزراعي الجزائري، ولذلك وجب دراسة تطوره لمعرفة مدى مساهمته في تغطية احتياجات السكان الاستهلاكية.

**1 - الثروة الحيوانية:** تتسم الثروة الحيوانية في الجزائر بالتنوع حيث تعد عامل استقرار اقتصادي واجتماعي للمجتمع الريفي، ولقد قدر إجمالي الثروة الحيوانية في الجزائر حسب إحصائيات 2008 بنحو 24891.42 ألف رأس، منها نحو 214.49 ألف رأس أجنبي، في حين جاء تقسيم الرؤوس المحلية على النحو التالي: 853.53 ألف رأس من الأبقار، بما يمثل 2.22% من إجمالي أعداد الحيوانات، بينما بلغ عدد الأغنام 19946 ألف رأس، ما يعني أنها تحتل أكبر نسبة من إجمالي الثروة الحيوانية حيث بلغت 8.13%， تليها الماعز بنسبة 15.07%， وبالنسبة للحيوانات الأخرى 0.8% من الخيول و1.18% من الجمال، والجدول التالي يبرز ذلك:

**جدول(35):**

### **الثروة الحيوانية في الجزائر 2008**

**الأعداد: ألف رأس**

البيان	الأبقار	الأغنام	الماعز	الخيول	الجمال
أعداد الحيوانات	853.53	19946.15	3751.36	45.29	295.09

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد 29، 2009، ص ص: 99-103.

**2- الإنتاج الحيواني:** وأما فيما يتعلق بالإنتاج من الثروة الحيوانية فتشير البيانات الواردة في الجدول (36) تذبذب في إنتاج في لحم الأبقار، حيث بلغ سنة 2006 ما لا يتعدى 80.5 ألف طن، لينخفض في السنة الموالية حيث وصل إلى 80.2 ألف طن، ليعاود الارتفاع في سنة 2008 إلى 81.36 ألف طن، وأما فيما يخص إنتاج لحوم الأغنام والماعز واللحوم البيضاء والحرماء فقد شهد تحسنا في السنوات الثلاث والجدول التالي يوضح ذلك:

**جدول(36):**

### **تطور إنتاج الثروة الحيوانية في الجزائر من 2006-2008**

**كمية الإنتاج: ألف طن**

النوع	العام	2006	2007	2008
إنتاج لحم الأبقار		80.50	80.20	81.36
الأغنام والماعز		123.42	140.56	145.55
الجمال		5.22	8.81	9.02
لحم الدجاج		131.75	142.59	142.08
اللحوم الحمراء والبيضاء		340.89	372.16	378.01
إنتاج اللبن		1773.54	1851.18	1878.52
البيض		178.49	195.69	184.39
العسل		2.53	2.91	3.02

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد 29، 2009، ص ص: 106-109.

ج - الإنتاج السمكي: لقد شهد الإنتاج السمكي في الجزائر عدة تغيرات من خلال زيادة إنتاج المزارع، وبداية الانخفاض في إنتاج المصائد، ولكن يبقى التحسن في إنتاج المزارع غير كافي للتلطّلات سواء للمستهلكين أو المربيين.

والجدول التالي يوضح تطور الإنتاج السمكي في الجزائر خلال الفترة : 2008-2006

**جدول(37):**

### **تطور الإنتاج السمكي في الجزائر خلال 2006 - 2008**

كمية الإنتاج: ألف طن

البيان	السنوات	2006	2007	2008
مصاد		156.73	148.44	139.26
مزارع		0.29	0.40	2.78

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، "المجلد 29 ، 2009 ، ص: 117 ."

**المطلب الثاني: الصادرات والواردات الزراعية**

**أولاً: الصادرات الزراعية**

عرفت الصادرات الجزائرية سواء الزراعية أو الغذائية ارتفاعا في سنة 2008 بالمقارنة بسنة 2007 حيث بلغت صادراتها الزراعية 302.54 مليون دولار، في حين بلغت صادراتها الغذائية 124.85 مليون دولار مقارنة بسنة 2007، التي بلغت فيها الصادرات الزراعية 180.85 مليون دولار وال الصادرات الغذائية 91.64 مليون دولار، غير أن النسبة تبقى متواضعة مقارنة ب الصادرات الدول العربية الأخرى كتونس وعمان، ولقد شملت السلع المصدرة في الجزائر ما يلي:

الصادرات النباتية وشملت الدقيق والقمح والبطاطس والبقوليات والعدس بالإضافة إلى الحمص والفول الجاف والزيوت النباتية ..... الخ.

والجدول التالي يوضح تطور الصادرات النباتية في الجزائر لسنوات 2007 و 2008:

**جدول(38):**

### **تطور صادرات المنتجات النباتية للسنطين 2007 و 2008**

القيمة: بالمليون دولار

الكمية : ألف طن

2008		2007		<b>السنوات</b>
القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	
6.60	8.72	2.40	5.07	دقيق القمح
0.01	0.01	0.01	0.02	البطاطس
0.04	0.09	0.48	0.22	البقوليات
-	-	1.42	5.26	البذور الزيتية
12.45	11.16	4.66	13.55	الزيوت النباتية
2.46	0.76	5.75	2.32	الخضر الطازجة والمجففة
19.53	9.64	22.48	12.82	التمور

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد 29،

2009، ص ص: 215-251

من الجدول رقم (38) يتبيّن بأن صادرات الجزائر من المنتجات تكاد تكون منعدمة ما عدا بعض المنتجات المتمثلة في الزيوت النباتية ودقيق القمح، في حين نرى غياب تام

للصادرات القمح والشعير والذرة وللبقوليات في سنة 2008، بالإضافة إلى انخفاض تام لمنتج البطاطس حيث لا نكاد نراها هي والعدس، وعليه وجب على الجزائر تطوير إنتاجها بما يحقق لها اكتفاءها الذاتي ويسمح لها بتغطية حصتها في السوق العالمية.

كما قيل على المنتجات النباتية يقال على الصادرات من الإنتاج الحيواني حيث سجلت الألبان ومنتجاتها أعلى نسبة، حيث بلغت كميتها سنة 2007 نحو 18.01 ألف طن وهذه الكمية محسوب بما يعادل من اللبن السائل، وأما في سنة 2008 فقد بلغت 2048 ألف طن أي بزيادة تعادل 13.71 بالمائة ، وأما بالنسبة لصادرات الجزائر من الأسماك فلم تتعدى 2.19 ألف طن في سنة 2007 و3.12 ألف طن في 2008 وبالتالي فإن صادرات الجزائر من الإنتاج الحيواني والأسماك تبقى ضعيفة

### **ثانياً: الواردات الزراعية**

وأما بالنسبة للواردات الزراعية الجزائرية فقد شهدت ارتفاعاً كبيراً في سنة 2008 حيث بلغت 9242.16 مليون دولار في حين بلغت وارداتها الغذائية 7191.50 مليون دولار أي بمعدل 52.08% و60.96% على التوالي بالمقارنة بسنة 2007، التي بلغت 6077.20 مليون دولار واردات زراعية و4467.63 مليون دولار واردات غذائية، واحتلت بذلك المرتبة الثانية بين الدول العربية والتي آلت فيها المرتبة الأولى للعربية السعودية والثالثة لدولة مصر، وجاءت واردات الجزائر من المحاصيل النباتية على الشكل التالي:

**جدول (39):**

**تطور الواردات المنتجات النباتية للسنطين 2007 و 2008**

القيمة: بالمليون دولار

الكمية : ألف طن

2008		2007		السنوات
القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	الدولة
3124.50	6351.63	1283.44	4632.14	القمح
64.37	68.82	110.73	201.29	البطاطس
192.70	186.95	135.80	191.02	البقوليات
33.21	58.74	43.61	57.32	البذور الزيتية
497.51	625.80	485.84	612.64	الزيوت النباتية
6.89	17.51	5.92	14.97	الخضر الطازجة والمجففة
-	-	-	-	التمور

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد 29، 2009، ص ص: 135-162.

من الجدول يتضح بأن فاتورة استيراد الغذاء مرتفعة وخاصة فيما يخص القمح حيث بلغت الكمية في سنة 2007 ما قيمته 4632.14 ألف طن، لترتفع في السنة الموالية إلى 6351.63 ألف طن، كما شهدت قيمتها زيادة كبيرة حيث بلغت 1283.44 مليون دولار أمريكي في سنة 2007 و 3124.50 مليون دولار في سنة 2008 ، وبالرغم من انخفاض الكمية المستوردة في سنة 2007 مقارنة بسنة 2006 والتي كانت فيها الكمية 4823.64 ألف

طن بقيمة 1070.39 مليون دولار، إلا أن قيمتها ارتفعت وهذا ناجم عن الارتفاع في أسعار المواد الغذائية في العالم.

وكما قيل على المنتجات النباتية يمكن قوله عن المنتجات الحيوانية حيث بلغت وارداتها من الأغنام والماعز 12608.01 ألف رأس، بقيمة 864.50 مليون دولار في سنة 2007 لتشهد الزيادة في 2008 إلى 12782.97 ألف رأس، بما يعادل 893.79 مليون دولار، وفي نفس الوقت شهدت قيمة الواردات من الألبان ومنتجاتها إلى جانب الأسماك زيادة معتبرة ففي المنتوج الأول بلغت قيمتها في سنة 2007 ما يقارب 4780.12 مليون دولار و5444.53 مليون دولار في سنة 2008، في حين بلغت قيمة المنتوج الثاني 951.70 مليون دولار إلى 1017.50 مليون دولار.

من خلال ما تم دراسته فإن فاتورة الجزائر من المواد الغذائية تعتبر مرتفعة، ولذلك يجب على الدولة الاهتمام أكثر بالإنتاج المحلي لتخفيض هذه الفاتورة من خلال وضع سياسات زراعية تكون مناسبة.

#### **المطلب الثالث: مستوى الاستثمار والدعم و استخدام التكنولوجيا**

أ- الاستثمار: حسب الإحصائيات المتوفرة فإن مجموع الاستثمارات في الجزائر من 2002 حتى 2010 بلغت 67808 مشروع، منها 67280 مشروع محلي و 525 مشروع لاستثمارات أجنبية، حيث بلغ نصيب القطاع الزراعي من إجمالي الاستثمارات 1597 مشروع أي بنسبة 2.36% وبناء على هذه الإحصائيات فإن الجزائر تعتبر من أضعف الدول استثمارا في هذا القطاع، ويفسرها ارتفاع قيمة وارداتها من السلع الغذائية، فمثلا تعد أكبر مستهلك للحليب مقارنة بدول المغرب العربي كتونس والمغرب، إضافة إلى ضعف إنتاجها مقارنة باحتياجاتها من الغذاء وهو ما يجعلها في تبعية مستمرة للأأسواق الخارجية.

بالرغم من إتباع الجزائر لسياسات زراعية مختلفة عن سابقتها من خلال الاهتمام بالاستثمار، إلا أنه لم يكن بالشكل الكبير، لكن يبقى شيئاً إيجابياً ومؤشر هام على بداية اهتمام الدولة بهذا القطاع بعد إهماله لفترة طويلة، وكان من الواجب قبل الانطلاق في الاستثمار القيام بتقديم الدعم للقطاع الفلاحي، من خلال إقامة بنية تحتية ومثال ذلك إقامة مخازن للمنتج، وتطوير البحث الزراعي، وحل مشكلة الحيازة، وكذلك إعادة السوق الفلاحي أو كما تسمى أسواق الفلاح التابعة للدولة للعمل على تثبيت الأسعار، إلى جانب تشجيع مؤسسات الدولة على الاستثمار في القطاع الزراعي، ومثال ذلك تشجيع شركة سوناطراك على الاستثمار في هذا القطاع نظراً للموارد المالية التي تمتلكها هذه المؤسسة.

**ب - الزراعة المستدامة:** تتصف الإنتاجية الزراعية في الجزائر بالتدنى نظراً لتأثيرها بالظروف المناخية، بالإضافة إلى طبيعة الفن الإنتاجي المستخدم، وهذا مؤشر أولي على أن الزراعة غير مستدامة والجدول التالي يوضح تطور الإنتاجية الزراعية في الجزائر:

**جدول(40):**

**تطور إنتاجية المحاصيل الزراعية في الجزائر 2006-2008**

الإنتاجية: كجم/هكتار

البيان	السنوات	2006	2007	2008
الحبوب		1230	1178	1146
القمح		1306	1213	1270
الشعير		1106	1122	888
البقوليات		659	789	656
الخضروات		14076	15606	16691

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد 29، 2009، ص 37-62.

والمؤشر الثاني هو التنوع البيولوجي في الزراعة والذي يؤدي دورا هاما في توفير النباتات والحيوانات، وكذلك بالحفاظ على التوازن البيئي ويرتبط بالأمن الغذائي، والمهددات التي تؤدي لفقد التنوع البيولوجي الزراعي تتمثل في الممارسات الزراعية الخاطئة مثل الاستخدام المفرط للمبيدات والزحف العمراني على الأراضي الزراعية، الصرف الصناعي والصحي، الأنواع المهندسة وراثيا وقطع الغطاء النباتي والأشجار لأغراض البناء والاحتطاب....الخ، وهذا ما يحصل في الجزائر وبذلك فإن التنوع البيولوجي غير محمي فيها ولم يلقى الاهتمام في السياسة الزراعية، ولذلك وجب عليها نهج نفس السياسة المتبعة في مصر والتي تمثلت في وضع إستراتيجية بعيدة المدى في مجال التنوع البيولوجي من 1997 - 2017 وللحفاظ على التنوع البيولوجي من أجل الزراعة يتطلب مجهودات كبيرة

من الدولة، لأن التهديد الأكبر للتنوع البيولوجي يتمثل في تدمير الموارد الطبيعية وبالتالي القضاء على إمكانيات تحقيق الأمن الغذائي والوصول إلى تنمية زراعية مستدامة.<sup>(1)</sup>

والمؤشر الثالث يتمثل في ظروف وأوضاع الري فحسب الإحصائيات المتوفرة نجد بأن نسبة الأراضي المروية بلغت 855.72 ألف هكتار في سنة 2008، وبالتالي شهدت ارتفاعا عن سنة 2005 والتي بلغت فيها 825.206 ألف هكتار، ولكن هذه الزيادة لم تكن بمستوى الزيادة الأولى في إطار المخطط 2000-2005، حيث بلغت 350 ألف هكتار سنة 2000 أي بزيادة قدرت بالضعف.

كما لا يمكن أن ننسى بأن الجزائر تمتلك كذلك إمكانيات مائية متنوعة، وفي مقدمتها المياه الجوفية والتي تساعدها على النهوض بالقطاع لكن تبقى النسبة الكبيرة من هذه المياه غير مستغلة بالعودة لما ذكرناه سابقا.

وبالاعتماد على المؤشرات الثلاثة نستنتج بأن الزراعة غير مستدامة في الجزائر، وبالتالي فإن السياسات المنتهجة في إطار PNDAR لم تستطع تحقيق الهدف وهو التنمية المستدامة، ولذلك وجب على الجزائر القضاء على هذه المشاكل من خلال إعطاء الإنتاج الزراعي أكثر استقلالية، من خلال التقليل من الاعتماد على مياه الأمطار مع بناء السدود بشكل كبير بالقرب من المناطق الفلاحية، إلى جانب إدخال أنظمة ري متطرفة.

**ج- استخدام التكنولوجيا:** يعد المستوى التقني التكنولوجي المحرك الأساسي لعملية التنمية الزراعية الشاملة، إذ يلعب دورا كبيرا في تحديد حجم الإنتاج الزراعي ونوعيته ومن أمثلة المستوى التقني والتكنولوجي التي توصل إليها الإنسان:

- إنشاء المدرجات على سفوح الجبال للاستفادة منها في الزراعة؛
- تثبيت الكثبان الرملية وبناء السدود والخزانات للاستفادة منها في سقي الأراضي الزراعية؛

---

1- وزارة الدولة لشئون البيئة، التنوع البيولوجي الزراعي، جمهورية مصر، 2009، ص: 3.

- وسائل النقل والتبريد الحديثة تمكن من التوسيع في مساحة الرقعة الزراعية؛
- إضافة مساحات كبيرة من المستنقعات بعد القيام بتجفيفها لكي تصبح صالحة للزراعة.

وفيما يتعلق بالمستوى التقني والتكنولوجي المستخدم في الجزائر يمكن القول بأنه لا يزال ضعيفا، إذ أن استخدام الآلات سواء في الزراعة أو الحصاد لا تزال بعيدة عن المستوى المطلوب، فمثلا في سنة 2008 بلغت عدد الجرارات 104529 وحدة، في حين بلغت عدد الحاصدات 12650 وحدة بالنظر لمساحة الزراعة التي تمتلكها الجزائر والتي بلغت 42466920 هكتار، ولذلك وجب على الجزائر زيادة الاعتماد على الآلات لزيادة إنتاجيتها والحفاظ على الأراضي الزراعية من الاستغلال غير العقلاني، وزيادة حجم الدعم المقدم لشراء الآلات أو العمل على تشجيع عملية التمويل التأجيري بأثمان تساعد الفلاح على قبول العملية، إلى جانب التشجيع على استخدام الأسمدة والمبيدات والتي عرفت في السنوات الأخيرة الاهتمام من طرف الدولة عن طريق الاستيراد من الخارج، مع الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة والمتمثلة في إنشاء مدرجات على سطوح الجبال مع استخدام وسائل النقل والتبريد الحديثة.

د- مستوى الدعم المقدم: وصل مستوى الدعم المقدم للقطاع الزراعي في الجزائر 4.5% للقطاع، وهو بعيد عن ما هو مسموح به في المنظمة العالمية للتجارة أي 10% ولذلك وجب عليها تقديم المزيد من الدعم لهذا القطاع حتى يتم استغلال الامتيازات التي تسمح بها المنظمة، وت تقديم الدعم يجب أن يكون فعالا على القطاع بحيث يشمل الجوانب الحساسة فيه بعد القيام بدراسة ميدانية بعيدة عن الارتجال والتسرع والإنفاق المفرط، وحرمان المنتجين الحقيقيين من الدعم بسبب عدم توفرهم على عقود الملكية وتقديمه لمنتجين غير حقيقيين لاملاكهم لعقود الملكية، وبالتالي أصبح الدعم المقدم لا يصل إلى مستحقيه ما سيؤثر مستقبلا على هذا القطاع من خلال الدخلاء عليه ما يفقد الثقة لدى المسؤولين، ويحتم عليهم تغيير الوجهة من خلال الاتجاه نحو الاستثمارات الأجنبية تجنبا لهدر المال العام

وبذلك فإن الفلاح المحلي سيتأثر من هذه السياسة، وأكبر مثال على ذلك هو الفشل الذي أصاب مؤسساتنا الاقتصادية في الماضي نتيجة الفساد الإداري، دفع بالدولة إلى خوصصتها والتخلّي عنها ما أثر على الاقتصاد الوطني وأصبح مهدداً من طرف أصحاب النفوذ في الداخل والخارج.

وبذلك وجب على الدولة قبل الإقدام على عملية الدعم تسوية جميع العرافيل التي تواجه المنتجين، أي تهيئة المحيط المناسب لاستقبال هذا الدعم من خلال تفعيل جهاز الرقابة والتفتيش.

وبالنظر إلى المؤشرات التي اعتمدنا عليها في تحليل السياسات فإن هذه الأخيرة لم تعالج مشاكل كثيرة في القطاع الزراعي، وبالتالي لن يحدث هناك تحقيق للأمن الغذائي وسيبقى اعتمادها على الواردات الغذائية لتحقيق ذلك، ومن خلال ذلك يمكننا القول بأن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية لم يحقق ما كان مرجواً منه، ولذلك وجب على الدولة إعادة بعث نفس جديدة في السياسات من خلال استحداث برامج جديدة تساعدها على تحقيق أنها الغذائي.

وأمننا الغذائي يتتحقق نظراً لارتفاع أسعار البترول وكما ذكرنا سابقاً فإن المشكل ليس في تحقيق الأمن الغذائي، وإنما في ضمان استمراريته، وبالتالي أي أزمة في تلك الدول المصدرة أو أي انخفاض في أسعار الطاقة يعني تهديد لأمننا الغذائي كما حصل في 2007 عندما ارتفعت أسعار الغذاء، ولذلك وجب على الجزائر مراجعة حساباتها في بعض الأمور وخاصة فيما يتعلق بالبذور المستعملة للزراعة، فتقريباً معظمها إن لم نقل كلها واردات أجنبية واستعمالها محدود وغير متعدد، وهو ما يجعلنا في تبعية دائمة للدول الأجنبية.

ولذلك وجب على الدولة اتخاذ بعض الإجراءات والمتمثلة فيما يلي:<sup>(1)</sup>

---

1- عيسى بن ناصر طوش، مرجع سابق ذكره، ص ص: 227-252

**1 - السياسات المتعلقة بالإنتاج الزراعي: إعطاء الأهمية الكبرى لزيادة الإنتاج الزراعي مع تنويع مصادره يساعد بشكل كبير على تحقيق الأمن الغذائي، ولذلك وجب أن تتضمن سياسات تحسين الإنتاج الزراعي العناصر الآتية:**

**أ- التوسيع الزراعي الأفقي:** تتضمن الإجراءات الواجب على الجزائر اتباعها فيما يخص التوسيع الزراعي الأفقي الآتي:

- تقديم الدعم للمزارعين في منطقة السهول الساحلية مع منح الأولوية لزراعة المنتجات الأساسية كالخضر والبقول الجافة والقمح وإتباع الدورات الزراعية، مع التركيز على غرس بعض الأشجار المثمرة التي تمتلك فيها ميزة نسبية؛  
- تدعيم تخصيص الأراضي الزراعية في الهضاب العليا لزراعة الحبوب والخضر الجافة والأعلاف؛

- منح الأولوية للمناطق التي تتراوح فيها كمية الأمطار 220 و 350 مم سنويًا لتربيبة المواشي بشرط تنمية المناطق السهبية مع تشجيع زراعة الصبار الهندي وتنظيم وحماية المراعي وحفر الآبار الارتوازية لسقي الحيوانات.

**ب- التوسيع الزراعي الرئيسي:** نظراً لانخفاض مستوى الإنتاجية والإنتاج الزراعي والنباتي في الجزائر كان من الضروري تطويرها، بالاعتماد على الأساليب الإنتاجية الملائمة ووسائل الإنتاج الحديثة ومن بينها:

**ب- 1 تحسين إنتاج محاصيل الحبوب:** لتحسين إنتاج محاصيل الحبوب وجبأخذ العمليات التالية بعين الاعتبار:

- إعداد الأرض الزراعية للبذور بشكل يتناسب مع نوعية التربة وتضاريسها والظروف المناخية؛

- زراعة الحبوب في المواعيد الملائمة واختيار البذور المحسنة والتي تكون أكثر ملائمة للبيئة بالاعتماد على البحوث الزراعية لاستباطها؛

- استخدام التكنولوجيا الالزامـة من آلات وتمـيـد وحاـصـدـات ودعـم استـخـادـم الأـسـمـدةـ الكـيـماـوـيـةـ لـجـمـيعـ المسـاحـاتـ المـزـرـوـعـةـ حـبـوبـاـ؛

- العمل على توسيع مساحات الحبوب المسقية وخاصة في الموسم التي يتصف بنقص كميات الأمطار المتـسـاقـطـةـ.

**بـ- 2 تحسين وتكثيف الإنتاج الحيواني:** يعد تحسين الإنتاج الحيواني لتلبية طلب السكان من أولويات الجزائر وتحسينه يتطلب تحسين السلالات وتحسين ظروف معيشة الحيوان.

- تحسين السلالات: إذا أرادت الجزائر الحصول على مستويات إنتاج عالية من الحيوانات المحلية وجب تحسين التركيب الوراثي لهذه السلالات وهو الحل الأسلم في المستقبل لكنه يتطلب زمن طويـلـ؛

- تحسين ظروف معيشة الحيوان: أي توفير الغذاء المناسب على مدار السنة مع الرعاية الصحية الكاملة؛

- تربية وصيد الأسماك عن طريق التفريخ والحضانة والتسمين في مزارع سـمـكـيـةـ.

**جـ- تشجيع الاستثمار الزراعي:** وذلك من خلال السياسات التالية:

- تهيئة المناخ المناسب للاستثمار الزراعي؛

- تقديم الدعم بجميع أنواعه سواء المباشر أو غير المباشر لتوجيه الاستثمارات نحو الفروع الرئيسية للقطاع الزراعي؛

- المزيد من الاستثمار في مجالات البنية الأساسية كمشروعات استصلاح الأراضي وتعبئة الموارد المائية وتنمية الريف؛

- تقديم الدعم لفتح أسواق للتجزئة والجملة لتسويق المنتجات الزراعية وفق الأساليب الحديثة.

**2- السياسات المتعلقة بالاستهلاك الغذائي:**

يعد تحقيق التنمية في القطاع الزراعي دون توجيه الاستهلاك من المخاطر التي تهدد الأمن الغذائي، ولذلك وجب وضع سياسات تهدف إلى تحقيق التنمية في القطاع الزراعي مع ترشيد الاستهلاك، وبذلك ما يؤدي إلى تحسين الأوضاع الغذائية ومن بين تلك السياسات نذكر ما يلي:

**1.2- سياسة ترشيد الاستهلاك:** والذي لا يعني تجميد مستوى استهلاك الفرد بل يعني التعديل في أنماطه وعليه فإن على الدولة إتباع ما يلي:

- خفض الفاقد من المواد الغذائية أثناء الاستهلاك: إن ما تتعرض له المنتجات الغذائية خاصة منها الخضر والفواكه بسبب عدم جودة الإنتاج والتخزين يزيد من حدة الفجوة الغذائية ولذلك وجب الحد من تلك الظاهرة عن طريق توفير أحدث أساليب النقل والتخزين والتوزيع.

**2- سياسة توزيع الدخل:** إن عدم العدالة في توزيع الثروة في الجزائر أدى إلى اتساع الهوة في الدخول بين أفراد المجتمع وبالتالي الإختلال في نمط الاستهلاك بين أصحاب الدخول المرتفعة والمنخفضة، فنجد انتشار الاسراف في الطبقة الأولى وسوء التغذية عند الثانية ولذلك وجب خفض استهلاك الفئات الأولى وزيادة نصيب الفئات ذات الدخل المنخفض.

**3.2- تعديل الأنماط الاستهلاكية:** يعد تعديل الأنماط الاستهلاكية من أهم الوسائل لترشيد الاستهلاك ولذلك وجب دراسة السلوك الاستهلاكي بغرض تطوير هذا السلوك بما يخدم المصلحة الوطنية والفردية.

**4.2- تكوين مخزون استراتيجي من المواد الغذائية:** نظراً لكون الجزائر تعتمد في تلبية احتياجاتها من الأسواق العالمية وجب عليها تكوين مخزون استراتيجي من المواد الغذائية

الأساسية حتى تضمن استمرارية الحصول على الغذاء وتفادي التقلبات الحادة الناجمة عن نقص العرض في الأسواق العالمية.

## **الفصل الرابع:**

**آفاق السياسات الزراعية الجزائرية لتحقيق الأمن**

**الغذائي في ظل المتغيرات الدولية**

## **الفصل الرابع:**

### **آفاق السياسات الزراعية الجزائرية لتحقيق الأمن الغذائي في ظل المتغيرات الدولية**

حتى تتمكن الجزائر من تحقيق ارتقاض سريع لانتاجها الزراعي، لا بد أن تواصل سياسة الإصلاحات وتوجه الاستثمارات المعتبرة نحو تطوير الهياكل الريفية، وهذا نظرا لارتباط الجزائر بالسوق العالمي وضرورة تكيف السياسة الداخلية المتبناة مع المتغيرات الدولية التي شهدتها العقد الأول من الألفية الثالثة وهي الفترة محل الدراسة والمنتسبتان في الأزمتان المالية والغذائية غير المسبوقتين، ناهيك عن التغيرات المناخية العالمية على غرار الاحتباس الحراري بالإضافة إلى الأضطرابات السياسية المحيطة بالجزائر.

وسنحاول من خلال استعراض تلك المتغيرات وتحليل أهم انعكاساتها على الأداء الفعلي للقطاع الزراعي في الجزائر ومن ثم سنحاول استخلاص أهم الدروس المستفادة فيما يتعلق بالوصول إلى أهم الأهداف المرجوة والتي توضح في مجلها مدى قدرة السياسات الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي.

وقد تم تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث على النحو التالي:

أولهما: آفاق السياسات الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر.

ثانيهما: إمكانيات تحقيق الأمن الغذائي في ظل التكتلات الاقتصادية.

ثالثهما: إمكانيات تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر في إطار الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة

**المبحث الأول:**

**آفاق السياسات الزراعية وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر**

بعد أن تطرقنا إلى إمكانيات القطاع الزراعي والسياسات التي اتبعتها من سنة 2000-2009 وجب علينا معرفة ما إذا كانت السياسات الجديدة 2010-2014 تحقق الأمن الغذائي وهو الذي سنتناوله في هذا الفصل.

**المطلب الأول: السياسات الزراعية المستقبلية وتحقيق الأمن الغذائي**

حتى تتمكن الجزائر من تحقيق أمنها الغذائي وجب عليها التواصل في تطبيق سياسة الإصلاحات وتوجيه الاستثمارات نحو تطوير الهياكل الريفية ولذلك قامت بإتباع سياستين:

**أولاً: سياسة التجديد الفلاحي:** تم ترجمة سياسة التجديد الفلاحي إلى ثلاثة أنواع رئيسية من

الإجراءات:<sup>1</sup>

1- إطلاق برامج التكثيف الزراعي والتكامل بين قطاعات واسعة من الاستهلاك (الحبوب، الحليب الخام، البطاطا، زراعة الزيتون، اللحوم....);

2- إنشاء نظام رقابي لتأمين واستقرار المعروض من السلع الاستهلاكية وحماية دخل المزارعين ومصالح المستهلكين؛

3- خلق بيئة مواتية وآمنة من خلال تحديث وتكيف التمويل الزراعي والتأمين.

---

<sup>1</sup> Présentation de la politique de renouveau agricole et rural en Algérie et du programme quinquennal 2010-2014, Ministère de l'Agriculture et du Développement rural

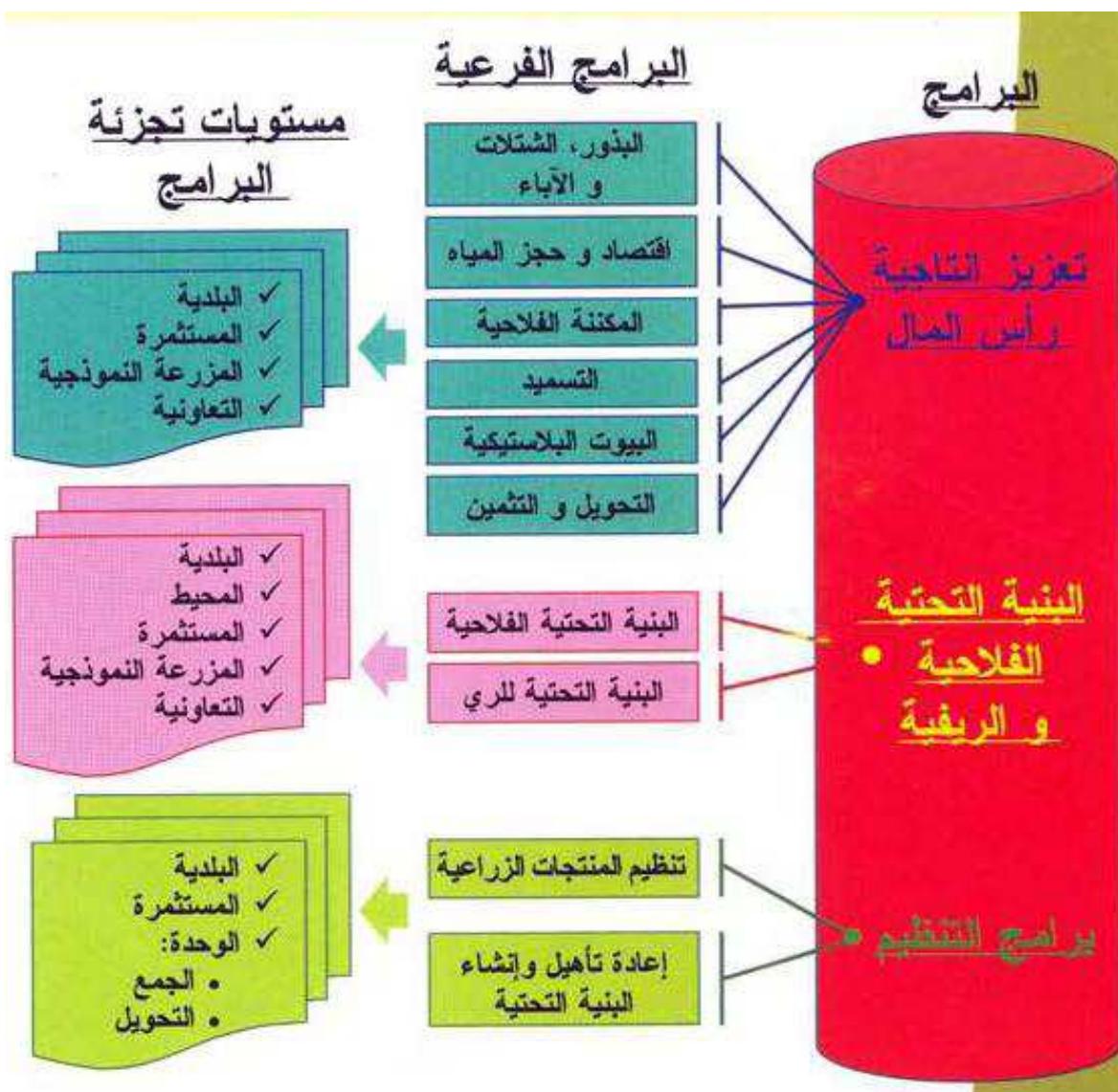
ويضاف إلى كل هذا ما يلي:<sup>1</sup>

- تعزيز الاستشارة والتشاور مع جميع الفاعلين في المجال الفلاحي والزراعات الصناعية ما يؤدي إلى حماية وتنمية الموارد الطبيعية؛
- حماية الموارد المائية وذلك من خلال استخدام تقنيات الري التقني؛
- استغلال الأراضي التابعة للدولة عن طريق الامتياز بعقود على المدى الطويل.

---

<sup>1</sup> <http://www.djazairess.com/elhiwar/5936>

الشكل رقم (04): برنامج التجديد الفلاحي



المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الاستثمارات والشراكة في الميدان الفلاحي

بالجزائر، 2010، ص: 2

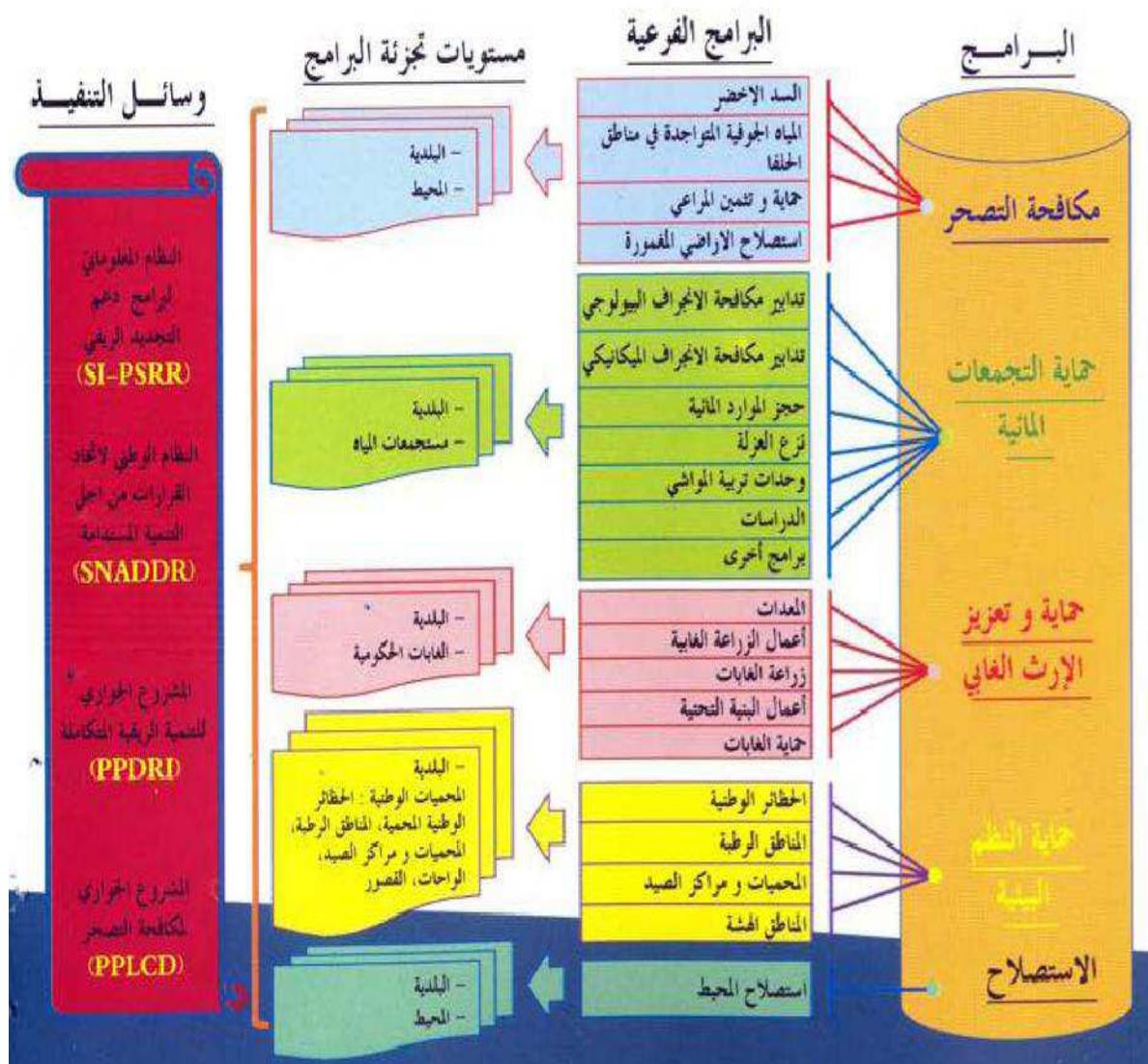
ثانياً: **سياسة التجديد الريفي**: وهي ذات بعد اقتصادي واجتماعي وإقليمي وبيئي، حيث تهدف إلى حماية الموارد الطبيعية والنباتية والمائية من خلال الأدوات التالية:<sup>1</sup>

- 1 - نظام المعلومات لبرامج التجديد الريفي من أجل تجميع المعلومات المنتجة في إطار عملية التشخيص خلال المراحل المختلفة لتنفيذ البرامج وتحديد نسبة نجاحها؛
  - 2 - النظام الوطني لدعم اتخاذ القرارات من أجل التنمية المستدامة لأغراض التشخيص والبرمجة لتنمية مختلف المناطق؛
  - 3 - المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة والمشاريع الجوارية لمكافحة التصحر؛
  - 4 - تعزيز القدرة الإدارية للإطارات المسؤولة عن تطبيق وتنفيذ مختلف البرامج.
- والشكل التالي يوضح برنامج التجديد الريفي في الجزائر:

---

<sup>1</sup> سفيان حنان، دور السياسات الزراعية في تأمين الاكتفاء الذاتي المستدام وتحقيق التنمية الزراعية المستدامة في الاقتصاد الجزائري، رسالة ماجستير، جامعة فرhat عباس سطيف، 2011، ص: 176.

الشكل رقم (05): برنامج التجديد الريفي في الجزائر



المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الاستثمارات والشراكة في الميدان الفلاحي بالجزائر، 2010،

ص: 2.

و قبل تقييم السياسات الزراعية فيما إذا كانت تحقق الأمن الغذائي أو لا وجب معرفة الوضع الغذائي مستقبلاً في العالم، بالإضافة إلى الأوضاع العالمية وهو ما سنتناوله.

### المطلب الثاني: التوقعات المستقبلة للغذاء في ظل المتغيرات الدولية

لقد أجريت دراسات عديدة حول طلب وعرض الغذاء العالمي في المستقبل والتي تخضع لعدة متغيرات وفيما يلي أهم الدراسات:

**1 - الطلب على الغذاء العالمي:** لقد تبانت آراء المحللين الاقتصاديين والاجتماعيين في قدرة المجتمع على تغطية الأزمة الغذائية في المستقبل، حيث يتوقع زيادة الطلب على الغذاء نظراً لزيادة عدد السكان في العالم، وهناك اتجاهان للمحللين بين متفائل ومتشائم حيث يمثل الاتجاه الأول كل من ميشيل وأنفكو فيما يمثل براون وكابن الإتجاه الثاني.

فالاتجاه التشاؤمي يرى بأن اتجاهات الغذاء المستقبلية ستكون موضوع لدراسة ستة محددات:<sup>1</sup>

- 1- تقلص استخدام التكنولوجيا الزراعية؛
- 2- طبات الإنسان المتزايدة والضغطة على حدود أراضي الملاوي؛
- 3- زيادة الطلب على المياه؛
- 4- تناقص استجابة المحاصيل لإضافات الأسمدة المتزايدة في العديد من الأقطار؛
- 5- فقدان أراضي المحاصيل المستمر لحساب التصنيع والتحضر والاسكان؛
- 6- انخفاض المخزون العالمي للحبوب كنسبة مئوية من الإنتاج في جميع السنوات.

ويرى الخبراء كذلك بأنه سيستمر ارتفاع وتقلب أسعار الأغذية في المستقبل نتيجة زيادة الطلب من المستهلكين في ظل استمرار الزيادة السكانية، فضلاً عن انخفاض معدل نمو غلات بعض السلع في جانب العرض، وتتوقع منظمة الأغذية والزراعة لعام 2011 ارتفاع للأسعار العالمية لمنتج الأرز والقمح والذرة وبذور الزيت في السنوات الخمس الممتدة من 2015 حتى 2020<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> محمود الأشرم، التنمية الزراعية المستدامة العوامل الفاعلة، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2007، ص: 543.

<sup>2</sup> منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2011، ص: 12.

من خلال هذا الاتجاه يتبيّن بأن العالم مقبل على أزمة غذاء من خلال زيادة الطلب مع نقص الإنتاج، وبالتالي وجود عجز في العرض العالمي وهو ما يحدث أزمة غذاء داخل الدول التي تعتمد على الاستيراد في تحقيق أمنها الغذائي ومن بينها الجزائر، وبالتالي وجب عليها مواجهة هذا التحدى العالمي، وذلك ببذل جهود جادة لتقليل احتمالات ارتفاع الأسعار من خلال زيادة الاستثمار في القطاع الزراعي وتقليل الواردات واستغلال ارتفاع الأسعار في البلدان المصدرة للغذاء لتحقيق تنافسية أكبر لسلعها المحلية الموجهة للتصدير مع تكوين مخزون استراتيجي من القمح.

**2 - الوقود الحيوي:** شهدت السنوات الأخيرة الزيادة والنمو في إنتاج الوقود الحيوي السائل الذي يعتمد في إنتاجه على المحاصيل الزراعية، ومن أهم أنواع الوقود الحيوي المنتجة الأيثanol الحيوي وهو كحول مستخلص من محاصيل السكر والنشا والذرة، والديزل الحيوي ويستخلص من الزيوت النباتية مثل الخردل وفول الصويا، والدافع إلى إنتاج الوقود الحيوي هو تقليل الاعتماد على النفط المستورد وتحقيق مستوى عالي من أمن الطاقة.<sup>1</sup> وهناك عدة دول منتجة للوقود الحيوي والجدول التالي يوضح ذلك:

<sup>1</sup> نصري حداد، الطاقة والوقود الحيوي والأثر على الأمن الغذائي، مجلة الاستثمار الزراعي، العدد السادس، 2008، ص: 45.

جدول رقم (41):

الدول الرئيسية المنتجة للوقود الحيوى 2007

المجموع	الديزل الحيوى	الايثانول	المنتوج
مليون لتر	مليون لتر	مليون لتر	مجموعة البلدان
19227	227	19000	البرازيل
1097	97	1000	كندا
1954	114	1840	الصين
445	45	400	الهند
409	409	0	اندونيسيا
330	330	0	ماليزيا
28188	1688	26500	الولايات المتحدة
8362	6109	2253	الاتحاد الأوروبي
2203	1186	1017	أخرى

المصدر: نصري حداد، الطاقة والوقود الحيوى والأثر على الأمن الغذائى، مجلة الاستثمار الزراعي، العدد السادس 2008، ص: 46.

وبعد عرض لأنواع الوقود الحيوى المنتج والدول المنتجة لها يمكن أن نقول بأن الولايات المتحدة والبرازيل تسيطر على 85% من إنتاج الايثانول في حين يتصدر الاتحاد الأوروبي وأمريكا على إنتاج الديزل وهذا بنسبة 76% من الإنتاج العالمي، واستخدام المنتجات الزراعية في إنتاج الوقود الحيوى مخاطرة جديدة على الأمن الغذائى وتحديات جديدة للفقراء ولذلك وجب على الجزائر أخذ في حسبانها هذا التحدي .

3- التغير المناخي: باتت قضية التغيرات المناخية المصاحب الأكبر لدى المجتمع الدولي، ويعود سبب ذلك إلى تضافر الضغوط البشرية الناجمة عن الغازات الدفيئة وهذا ما يؤثر على

النبات والإنتاج الزراعي والحيواني والسمكي، الناجم عن تراجع مستوى المياه والتنوع البيولوجي وتعرض النباتات للافات والأمراض،<sup>1</sup> ومن أهم الآثار المتوقعة على الجزائر التعرض إلى المزيد من الحالات المناخية القاسية مثل الجفاف والفيضانات وترابع الإنتاجية بنسبة 26%，<sup>2</sup> ولذلك وجب القيام ببعض الأنشطة للتقليل من ابعاث الغازات الدفيئة من خلال تكثيف الجهود بين الدول المتقدمة والدول النامية للمحافظة على العرض العالمي للغذاء، من بينها توسيع مصادر الطاقة وفقاً للظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة، والتوسيع في استخدام تقنيات الإنتاج الأنظف والتقنيات الصديقة للبيئة.

4 - زيادة الاستهلاك العالمي للغذاء: وتعد الصين والهند من أكبر الدول استهلاكاً للغذاء، حيث يمثلان ثلث سكان العالم مع تباطؤ في الإنتاج أو الانخفاض فيه ما ينعكس على الدول الأخرى، فقصور الغذاء سوف يرفع الأسعار العالمية ويؤدي إلى ضعف النمو الاقتصادي.<sup>3</sup> ويرى الخبراء بأنه في المستقبل وبالتحديد في عام 2020 سيبلغ عجز الصين في تجارة الحبوب ضعف ما هو وارد حالياً، في حين تحول الهند من دولة مكتفية ذاتياً إلى دولة مستوردة للغذاء، وبالتالي وجب العمل على تحسين الاستثمار في القطاع الزراعي لمواجهة هذا التحدي من خلال تحقيق الاكتفاء الذاتي في المواد الإستراتيجية حتى وإن كانت بأسعار مرتفعة.

### المطلب الثالث: تقييم السياسات الزراعية المستقبلية

لمعرفة تأثير السياسات الزراعية على الأمن الغذائي في المستقبل وجب علينا معرفة نمو السكان بالإضافة إلى الطلب والعرض الغذائي المتوقع في الجزائر خلال فترة الدراسة:

<sup>1</sup> المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تأثير المناخ والتقلبات المناخية على البلدان العربية، الخرطوم 2010، ص: 2.

<sup>2</sup> المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة لتوثيق السياسات الزراعية في الدول العربية، مرجع سبق ذكره، ص: 178.

<sup>3</sup> محمود الأشرم، مرجع سبق ذكره، ص: 572.

أولاً- نمو السكان: شهد معدل نمو السكان في الجزائر انخفاضا من سنة لأخرى حيث بلغ سنة 2000 ما يقارب 1.74% وفي سنة 2008 بلغ 1.21% والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم(42):

### تطور معدل نمو السكان في الجزائر

الوحدة (نسبة المئوية)

السنوات	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	معدل النمو
	1.21	1.22	1.22	1.22	1.28	1.65	1.68	1.71	1.74	

Source: [www.Indexmundi.com/g/g.aspx?c=ag&v=24&l=Fr](http://www.Indexmundi.com/g/g.aspx?c=ag&v=24&l=Fr)

وانخفاض معدل نمو السكان لا يعني بالضرورة انخفاض الطلب على الغذاء، لأن معدل النمو السكاني في تناقص ويعبر عنه بمعدل الزيادة الطبيعية زائد معدل صافي الهجرة، والطلب على الغذاء يبقى متزايد لكن بنسبة أقل، ويتوقع استمرار انخفاض معدل النمو السكاني في السنوات القادمة حيث تحقق ذلك من خلال إحصائيات 2009 و 2010 و 2011 حيث بلغ 1.17%， 1.18%， 1.2%， ومع ذلك يبقى هذا المعدل مرتفعا وهو ما يعني استمرارية الفجوة الغذائية في الجزائر في المستقبل رغم السياسات المنتهجة، ولذلك وجب استغلال الموارد الطبيعية والإمكانات المالية والبشرية لتطوير القطاع الزراعي بما يحقق استمرارية الأمن الغذائي، وهذا بمزيد من الاهتمام والجدية من طرف المسؤولين والمنتجين لأن تطوير هذا القطاع يتطلب إقامة بنية تحتية قوية تمكنها من توفير الغذاء للسكان في المستقبل.

ثانياً - الطلب على الغذاء: زيادة الطلب على الغذاء في الجزائر ناجم عن الزيادة في عدد السكان وعجز الجهاز الإنتاجي على مواكبة الطلب المتزايد وهو ما انعكس على الفاتورة الغذائية وبالنظر إلى معدل الزيادة السكانية فإن المتوقع أن الطلب على الغذاء سيبقى مرتفعاً مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار نتيجة نقص العرض.

وبحسب الإحصائيات المتحصل عليها من الديوان الوطني للاحصاء فإن معدل التضخم وصل إلى 8.9% سنة 2012 مقابل 4.5% في سنة 2011 والناتج عن ارتفاع أسعار المواد الفلاحية، وارتفاع الأسعار سيؤدي بطلب الأفراد ذوي الدخول المنخفضة والفقراء إلى الانخفاض سواء بسبب انخفاض قدرتهم الشرائية أو نتيجة الميل الاستبدالية لأنماط الغذائية، وفي هذه الحال تأخذ إشكالية انعدام الأمن الغذائي بالتفاقم مما سيؤثر على الاستقرار السياسي للبلاد، ولذلك وجب العمل على تحسين المعروض من الغذاء لمواجهة هذه الزيادة، وهو ما تقوم به الحكومة من خلال انتهاج سياسة حماية المنتجات الإستراتيجية من الزيادة في الأسعار، وبالتالي المحافظة على القدرة الشرائية للمواطنين وهذا ما لم ولن يتحقق إلا إذا تم القضاء على المحتكرين والمضاربين في السوق الوطنية عن طريق تقوية جهاز المراقبة، والتدخل في السوق الوطنية من خلال تشجيع المؤسسات العمومية على الاستثمار في هذا القطاع، أو تشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية بما يضمن الوفرة في الإنتاج وقيام المنافسة، وهذا يتطلب إذا كانت هناك إرادة سياسية حقيقة وليس شكلية إضافة إلى كل هذا وجب على الجزائر إتباع سياسات استثمارية خارج الوطن وخاصة في الدول التي تعيش في مرحلة انتقالية نتيجة الربيع العربي وبالخصوص مصر وتونس.

ثالثاً - الإنتاج: كما ذكرنا في الفصل الثاني بأن الإنتاج الزراعي يتصرف بالتدبب نتيجة الاعتماد على الأمطار، ولذلك فإن السياسة الزراعية المستقبلية تسعى إلى تثبيت الإنتاج من خلال استعمال تقنيات ري جديدة والحفاظ على نوعية التربة، وهو ما يسهم في المحافظة على الإنتاج

المحقق سابقاً والتوسع فيه من سنة لأخرى، ومن بين الأهداف التي تسعى وزارة الفلاحة والتنمية الريفية تحقيقها بالنسبة للمنتجات الإستراتيجية التي تحقق الأمن الغذائي ما يلي:

**1 - اللحوم الحمراء والبيضاء:** وقد شملت هذه الأهداف زيادة إنتاج كل من لحوم الأبقار والماعز والخروف والجمال والخيول، والتي تمثل اللحوم الحمراء وجاءت على النحو التالي:

**جدول رقم(43):**

**الأهداف المستقبلية لإنتاج اللحوم الحمراء والبيضاء في الجزائر**

**كمية الإنتاج: القنطر**

البيان	السنوات	2014	2013	2012	2011	2010	2009
البقر		1461310	1407860	1353480	1300530	1249270	1202250
الخروف		2196830	2120850	2046435	1973830	1893200	1834610
الماعز		302450	292260	282076	272290	261410	253470
الجمال		120090	116150	112280	108540	104360	101280
الخيول		2010	1970	1900	1840	1770	1720
اللحوم البيضاء		3252110	3129040	3008890	2890470	2773830	2664840

**Source:** contrat de performance du renouveau de l'économie agricole, **Ministère de**

**l'agriculture et de développement rural, p :1.**

وبالاعتماد على النتائج المقدمة من طرف الوزارة يمكن القول بأن الحكومة استطاعت تحقيق الهدف المسطر، وهو زيادة الإنتاج بالنسبة للحوم الحمراء والبيضاء حيث جاءت على النحو التالي:

اللحوم الحمراء: (2009) 3.46 مليون قنطار ، (2010) 3.82 مليون قنطار ، (2011) 4.2

مليون قنطار والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم(06): الإنجازات المحققة في إنتاج اللحوم الحمراء خلال الفترة 2009-2011



Source: [www.minagri.dz](http://www.minagri.dz)

اللحوم البيضاء: (2009) 2.09 مليون قنطار ، (2010) 2.82 مليون قنطار ، (2011) 3.36

مليون قنطار، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (07): الإنجازات المحققة في إنتاج اللحوم البيضاء خلال الفترة 2009



Source: [www.minagri.dz](http://www.minagri.dz)

وبالرغم من تحقيق الهدف وهو زيادة الإنتاج وزيادة نسبة الاكتفاء ذاتي من اللحوم البيضاء التي بلغت 100% واللحوم الحمراء التي بلغت 81.35%<sup>1</sup>، إلا أن ذلك لم يساهم في تخفيض الأسعار نتيجة تحكم المضاربين والمهربين في السوق، وبالتالي وجب على الدولة محاربتهم مع العمل على زيادة الإنتاج بوتيرة أكبر من خلال زيادة عدد المراعي وتطويرها والمحافظة عليها، إلى جانب الاهتمام بالأمن الصحي للحيوانات، نظراً لكون الهدف المحقق كان من المفترض أن يتحقق في 2004 حسب ماتم دراسته في الفصل الثالث.

2- البطاطا: كما هو معروف في السنوات الماضية لم تعتمد الجزائر بشكل كبير على استيراد مادة البطاطا، حيث بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي 94.28% خلال السنوات 2003-2007<sup>2</sup>، وهذا ويتوقع أن تستمر الزيادة في الإنتاج في السنوات القادمة حيث يتبيّن من خلال الجدول التالي هذه التوقعات:

جدول رقم(44):

### الأهداف المستقبلية لإنتاج البطاطا في الجزائر

كمية الإنتاج: القنطرار

السنوات	البيان	البطاطا	2009	2010	2011	2012	2013	2014
		33626100	31639500	29254950	27248320	25047400	23039000	

Source: contrat de performance du renouveau de l'économie agricole, Ministère de l'agriculture et de développement rural, p :1.

<sup>1</sup> المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، الخرطوم، 2011، ص:287.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص:285.

من خلال الجدول يتبين بأن الجزائر قادرة على تحقيق هذه الزيادة وهو ما تم اثباته من خلال الإحصائيات المقدمة من طرف الوزارة والتي جاءت على النحو التالي:

البطاطا: (2009) 26.8 مليون قنطار، (2010) 33 مليون قنطار، (2011) 38.6 مليون قنطار، والشكل التالي يوضح ذلك:

**الشكل رقم(08): الإنجازات المحققة في إنتاج البطاطس خلال الفترة 2009-2011**



Source: [www.minagri.dz](http://www.minagri.dz)

بالرغم من تحقيق الهدف المسطر من طرف الدولة وهو رفع نسبة الاكتفاء الذاتي إلى 96.35% سنة 2010<sup>1</sup>, إلا أن المشكل لم يعد زيادة الإنتاج فقط، وإنما تعداد إلى كيفية تكوين مخزون للبطاطا حتى إذا شهدت السوق نقص في الإنتاج قامت الدولة بالتدخل من خلال زيادة المعروض باستعمال البطاطا المخزنة، وإيقاف نزيف المنتوج للدول الحدودية التي شهدت الأحداث الأخيرة المتمثلة في الربيع العربي، ما انعكس سلبا على السوق المحلية من خلال نقص

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق، ص: 287.

المعروف في الأسواق ما أدى إلى ارتفاع الأسعار بشكل كبير وبالتالي انخفاض القدرة الشرائية للمواطن.

3 - القمح: إضافة كل من البطاطا واللحوم الحمراء يرى المتبعون بإنتاج القمح بأن المادة ستشهد في السنوات القادمة زيادة في الإنتاج وجاءت التوقعات على النحو التالي:

**جدول رقم(45):**

**الأهداف المستقبلية لإنتاج القمح في الجزائر**

كمية الإنتاج: الفنطار

السنوات	البيان	القمح	2009	2010	2011	2012	2013	2014
		12625220	8534780	9089500	9806480	10515400	11811000	12625220

Source: contrat de performance du renouveau de l'économie agricole, **Ministère de l'agriculture et de développement rural**, p :1.

من الملاحظ من الجدول التفاؤل بزيادة الإنتاج من سنة لأخرى إلا أن ذلك لم يتحقق فقد بلغ الإنتاج في سنة 2010 ما يقارب 2952.70 ألف طن، في حين بلغت الواردات ما يقارب 5729.83 ألف طن أي ما يقارب ضعف الإنتاج، وهو ما يعني تحقيق نسبة اكتفاء ذاتي قدرت ب 34.03%<sup>1</sup> وهذا راجع إلى اعتماد هذا المنتوج بشكل كبير على الأمطار، وبذلك نقول نظرا إلى أهمية هذا المنتوج بالنسبة للمواطن وجب تطويره بشكل يسمح بزيادة الإنتاج في المستقبل بشكل يسمح بتقليل الفجوة الغذائية، ولذلك وجب وضع إستراتيجية شاملة طويلة الأجل لتوسيع المساحات المزروعة من القمح وتطوير وسائل الإنتاج والحساب، وسبل حماية المحصول وزيادة كمية إنتاج الهكتار الواحد من القمح، واستعمال البذور المحلية بعيدا عن المستوردة.

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق، ص: 287.

وكمما هو معروف بأن زراعة القمح ليست مكلفة ماديا ولذلك وجب الأخذ بعين الاعتبار الجوانب التالية التي تساعد على تطوير هذا المنتوج:

- معرفة النسبة التي ستتوفرها الحقول المزرعية بالقمح من حاجة الدولة من الأعلاف؛
- تحفيز رأس المال الوطني على الاستثمار في زراعة القمح ومنهم التسهيلات الازمة؛
- توفير منح دراسية وبحثية في مراكز البحث العلمي والدراسات العليا وتشجيع الطلاب على الإفادة منها وتوفير فرص عاملة مناسبة لهم بعد التخرج مما يسهم في توفير قاعدة من المتخصصين والخبراء من المواطنين؛
- توفير البدور الازمة وفك الاعتماد على الخارج؛
- الاعتماد على الأنظمة المروية والمطرية؛
- الاستفادة من تجارب الدول التي حققت اكتفاء ذاتيا في هذه المادة كالولايات المتحدة واستراليا مثلا.

**4 - الحليب:** كما تم ذكره سابقا بان الجزائر تعد أكبر دولة مستوردة لمادة الحليب في دول المغرب العربي، فإن الجزائر تسعى جاهدة إلى تقليل الفجوة من خلال العمل على زيادة الإنتاج في السنوات القادمة من خلال التقديرات التي وضعتها، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (46):

**الأهداف المستقبلية لإنتاج الحليب في الجزائر**

كمية الإنتاج:  $10^3$  لتر

السنوات	البيان	2014	2013	2012	2011	2010	2009
حليب الأبقار		2398921	2238276	2099389	1980319	1874770	1791099
حليب الخروف		489451	474513	459985	445849	432596	423762
عنزة		283290	272103	261342	250966	240966	231328
الجمال		68105	63650	59802	56186	52632	49099
المجموع		3239767	3048542	2880518	2733302	2600964	2495288

Source: contrat de performance du renouveau de l'économie agricole, Ministère de l'agriculture et de développement rural, p:1.

من خلال السياسات المتبعة في الجزائر والمطلوب تحقيقه فإنه يمكن تحقيق ذلك الإنتاج وذلك ما تم إثباته من طرف وزارة الفلاحة والتنمية الريفية من خلال الإحصائيات التالية:  
الحليب: (2009) 2.39 مليار لتر، (2010) 2.7 مليار لتر، (2011) 2.93 مليار لتر  
والشكل التالي يثبت ذلك:

**الشكل رقم(09): الإنجازات المحققة في إنتاج الحليب خلال الفترة 2009-2011**



Source: [www.minagri.d](http://www.minagri.d)

يعود تحقيق ذلك إلى تطبيق تلك السياسات والتمثلة في استيراد 15000 بقرة ولود في سنة 2009، وهي سنة انطلاق برنامج الحليب و 26000 بقرة ولود في سنة 2011<sup>1</sup>، لكن الفجوة تبقى مرتفعة لأن الطلب على الحليب لا يزال مرتفعا، ولذلك فإن ذلك سيsem في تقليص حجم الفجوة فقط ويوفر للدولة أموال جديدة تمكناها من استغلالها في مشاريع أخرى تخدم القطاع الزراعي.

وبالنظر إلى ما تحقق إلى حد الآن وما ترغب الجزائر في تحقيقه مستقبلا من زيادة في الإنتاج لتحقيق الأمن الغذائي، وجب على الدولةأخذ الأمر بجدية لأن هذا القطاع يعد حساسا خاصة في ظل التطورات التي ذكرناها سابقا على المستوى العالمي، واحتمال ارتفاع الأسعار العالمية في المستقبل واستخدام الغذاء كسلاح للضغط على الدول، ولذلك يمكننا القول بأن هذه السياسات سوف تقدم بالإضافة إلى هذا القطاع، لكن لا يمكنها ضمان استمرارية الأمن الغذائي وبقاء الاعتماد على الاستيراد في تحقيقه، وخاصة فيما يخص مادتي القمح والحليب ومن خلال

<sup>1</sup> وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مسار التجديد الفلاحي والريفي - عرض وآفاق -، 2012، ص: 22.

ذلك وجب على الجزائر تقديم مزيد من الدعم، والاستثمارات وتشجيعها خاصة منها الأجنبية بما

يعلم على تطوير القطاع ومن بين الأمور الواجب معالجتها ما يلي:<sup>1</sup>

**1 - دعم المنظمات المحلية لإدارة الموارد المحلية:** كلما زاد عدد المساهمين في مشاريع حماية الأراضي مكن ذلك من معالجة تحدي تدهور الأراضي بفعالية أكبر، ويقع في كثير من الحالات مشاريع حماية الأراضي على عاتق الجمعيات الوطنية والتي يعول عليها كثيرا في حل هذه المشكلة وهذا بالتنسيق مع المؤسسات الحكومية لتحقيق أهداف إدارة الأراضي، ولذلك وجب إيجاد قاعدة عامة وترتيبات جديدة للتعاون بهدف تطوير التنمية الفعالة وتبني كل من حفظ الموارد وتقنيات زيادة الغلال.

**2 - تطوير البنية التحتية التسويقية:** فالتنمية الضعيفة والأسواق الراكدة من موانع تحسين الأراضي المتدهورة، فعدم وجود وسائل النقل الأساسية يحد من عملية تموين السوق بالاستثمارات اللازمة لتحسين الأرضي المتدهورة، فمثلا حرية أسواق الأسمدة المتطرفة في جنوب شرق آسيا ساعدت بشكل كبير على تحسين الموارد، واعتبرت حل لمشكلة فقد العناصر لترابة دول هذا الإقليم.

ولذلك وجب على الجزائر تحسين البنية التسويقية لضمان تدفق الاستثمارات الأجنبية مما يساعدها على تحسين قطاعها الزراعي من خلال تحسين نوعية التربة.

**3 - تشجيع نمو الدخل الريفي وتنويعه:** من المعلوم أن نمو الدخل المزرعي يساهم بشكل كبير في الحد من تدهور الأراضي من خلال عدم النزوح إلى المدن، فيقود نمو الدخل الريفي إلى نمو أسواق المنتجات المتنوعة، والمنتجات الملائمة للحالات البيئية في الأراضي الحدية وتخلق زيادات الدخول فرضا أكثر لتكامل النظم الزراعية، وفي رأيي بأن أفضل طريقة لزيادة دخول المنتجين هو العمل على تشجيع العقود بين المنتجين ومؤسسات الدولة كوزارتى الدفاع

<sup>1</sup> محمود الأشرم، مرجع سبق ذكره، ص ص: 220، 221، 222.

و التعليم العالي لتمويل هذين القطاعين، وتكون هذه العقود مؤقتة للسماح لأكثر من منتج للاستفادة من هذه العملية مع تعويض الممولين السابقين من خلال منح تسهيلات لإقامة شركات للصناعات الغذائية، مع استغلال الموارد المالية المقدمة للدعم المباشر للفلاحين في إقامة مشاريع تطوير البدور وتحسين البنية التحتية.

### **المبحث الثاني:**

#### **إمكانية تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر في ظل التكتلات الاقتصادية**

بعد الحرب العالمية الثانية بدأت تظهر للعالم ظاهرة جديدة تمثلت في التكتلات الاقتصادية، حيث شهد العالم عدة تكتلات تمثلت في السوق الأوروبية المشتركة، السوق المشتركة لدول أمريكا الوسطى، ومنطقة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية...، والهدف من هذه التكتلات لم يقتصر على تحقيق المنافع السياسية بل بمثابة مقدمة لتحقيق الاندماج السياسي، ولقد سمح هذا التكامل بتحقيق عدة إنجازات من بينها تحقيق الاكتفاء الذاتي داخل المجموعة وعلى سبيل المثال ذكر بأن الاتحاد الأوروبي قام بتحقيق اكتفاء ذاتي في معظم السلع الغذائية وهو ما ساعدتهم على تحقيق أمنهم الغذائي.

#### **المطلب الأول: صيغ التكامل الاقتصادي**

هناك عدة صيغ للتكامل الاقتصادي تختلف فيما بينها ذكر منها:

**أولاً- منطقة التجارة الحرة:** يتم فيها إلغاء الحواجز الجمركية بين الدول الأطراف في الاتفاقية فيما بينها مع احتفاظ كل دولة بتعريفتها الجمركية اتجاه الدول الأخرى،<sup>1</sup> ويهتم التحليل الاقتصادي بدراسة أثر إزالة هذه الرسوم الجمركية والتي جاءت على النحو التالي:<sup>2</sup>

1- إعادة تقسيم العمل بين الدول الأعضاء: عن طريق التخصص في بعض المنتجات مما يساعدها على رفع كفاءتها الإنتاجية.

2- إحداث تخفيض عام في القيود الجمركية: ما يساعد على إحداث تقدم في إقامة منطقة التجارة الحرة ولما لا الاتجاه نحو تحرير التجارة، وإحداث تقارب بين معدلات الرسوم الجمركية التي

<sup>1</sup> آسيا الوفي، التكتلات الاقتصادية الإقليمية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة، رسالة ماجستير، جامعة باتنة، 2007، ص: 25.

<sup>2</sup> محمد محمود الإمام، التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق، معهد البحث والدراسات العربية، 2000، ص: 60، 59.

تفرضها الدول الأعضاء على الدول الأخرى وبالتالي خلق مناخ ملائم لتوحيد الرسوم والدخول في إتحاد جمركي.

**3- ارتفاع الدخل الحقيقي للمستهلك:** والناتج عن انخفاض الأسعار ويأتي هذا الانخفاض من عدة مصادر نذكر منها:

- السلع التي تخفف الرسوم الجمركية أو تزال على استيرادها تتضمن أسعارها للمستهلك.
- التوسيع في الإنتاج وما ينجم عنه من انخفاض في تكلفة الإنتاج يصبح متاحاً للمستهلك بأسعار أقل.

**4- زيادة عدالة وكفاءة النظام الضريبي:** فتخفيض الرسوم الجمركية على الواردات يعني انخفاض الإيرادات العامة للدول، ونظرًا لأهمية الرسوم الجمركية في الدول النامية التي تلعب دوراً مهماً في تمويل الإنفاق الحكومي فإنه يتطلب عليها البحث عن بدائل في مقدمتها الضرائب المباشرة على الدخول، الناجمة عن التوسيع في الأنشطة نتيجة تقسيم العمل وبذلك يصبح الهيكل الضريبي أكثر عدالة من الضرائب غير المباشرة وانسب للهيكل الاقتصادي الذي ينشأ في ظل التكامل.

**ثانياً- الإتحاد الجمركي :** يتضمن الإتحاد الجمركي إلى جانب إلغاء الرسوم الجمركية داخل دول الأعضاء توحيد أنظمتها الجمركية بتطبيق تعريفة جمركية واحدة إزاء دول العالم الخارجي، تتولى جهة إقليمية إدارة السياسة الجمركية لجميع الأعضاء.

وللإتحاد الجمركي عدة آثار تشمل ما يلي:<sup>(1)</sup>

**1- وفورات النطاق:** فالإتحاد الجمركي يساعد على الاستفادة من وفورات النطاق عن طريق توسيع نطاق السوق، حيث يرتبط اتساع السوق ارتباطاً طردياً بارتفاع الإنتاجية، والدول

---

1- محمد محمود الإمام، مرجع سبق ذكره، ص ص: 89، 90.

النامية تشكو من صغر أسواقها ومحدوديتها التصديرية، فهي تسعى إلى التكامل والاستفادة من هذا الأثر.

2- تعزيز المنافسة: إذ أن اتساع السوق سوف يشجع على المنافسة وبالتالي القضاء على الاحتكار ينجم عنه ارتفاع الأسعار، فالم المنتجين المنتسبين إلى أكثر من دولة تحتدم بينهم المنافسة عنها في حالة انتسابهم إلى نفس الدولة، وكبير حجم المنشأة يمكنها من الإنفاق على البحث والتطوير لكسب حصة أكبر في السوق ما يدفع المنشآت الأقل كفاءة إلى محاكاتها وتطوير إنتاجيتها حتى تتمكن من المنافسة.

3- جذب الاستثمار: الإتحاد الجمركي يخلق مناخ استثمار أفضل للمنتج المحلي للاستفادة من اتساع السوق، وارتفاع معدل الاستثمار الناجم عن زيادة الناتج يؤدي إلى ارتفاع معدلات الأدخار، وكذلك فالاستثمار الأجنبي يجد المناخ المناسب للنفاذ إلى السوق التي يتيحها الإتحاد، وفي حالة ما إذا تفاوتت عوامل جذب الاستثمار الأجنبي فإنه سيميل إلى التركيز في الأعضاء الأقدر على تقديم وفورات خارجية أعلى.

ثالثاً- السوق المشتركة: وفي هذه المرحلة من التكامل يتم تحرير انتقال عناصر الإنتاج من قطر آخر داخل السوق، وتستهدف حركة عناصر الإنتاج تصحيح ما قد تتعرض له أسواق الدول الأعضاء من تقلبات دورية أو عارضة، وتشكو الدول النامية من وفرة مطلقة لعنصر العمل بسبب ندرات في العناصر الأخرى، مثل رأس المال والتنظيم وهو ما لا يسمح بانتقال عناصر الإنتاج بين الدول الأعضاء في التكامل.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> حبيب محمود، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وآفاق التكامل الاقتصادي العربي، مجلة جامعة دمشق، العدد الثاني، 2000، ص: 276.

رابعا - الإتحاد الاقتصادي: تضاف هذه المرحلة إلى المراحل السابقة من منطقة تجارة حرة وإتحاد جمركي وسوق مشتركة من خلال التنسيق بين السياسات الاقتصادية فيما بين الدول الأعضاء ولتحقيق التنسيق بين السياسات وجب على الدول الأعضاء تجنب الثلاثة أمور

<sup>1</sup> التالية:

1 - إتباع سياسات من شأنها خلق نوع من عوائق الانتقال، ومثال ذلك فرض رسوم إضافية على الوارداتقصد تحقيق إيرادات إضافية لتمويل عجز الموازنة العامة فهذا يدفع التجمع التكاملی إلى الدعوة بإزالتها.

2 - إتباع سياسات لتحقيق أهداف قطرية خاصة مثل تخفيض سعر الفائدة أو تقديم إعانت بعض التكاليف، كتكاليف الأرض التي تقام عليها المصانع يؤدي إلى امتلاكها لميزة تنافسية مفتعلة ما يضر بالمنافسة العادلة على مستوى الإقليم.

3 - اختيار أهداف بديلة للإقليمية بما يتعارض مع تحقيق الأهداف الإقليمية، وخير مثال على ذلك ما ظهر في الإتحاد الأوروبي مؤخرا من رفض بعض الدول الانضمام إلى العملة الأوروبية الموحدة، وعلى رأسها إنجلترا حيث لا تزال تحفظ بعملتها (الجنيه الإسترليني)، وهذا ما يعني انتهاجها سياسة نقدية خارج نطاق السياسة النقدية الأوروبية.

خامسا - الوحدة الاقتصادية: حيث يتعدى المراحل السابقة ليصل إلى المرحلة النهائية، وهي مرحلة توحيد السياسات الاقتصادية أو كما يسمى الاندماج الاقتصادي الكامل بحيث تتحول الدول المنتجة إلى اقتصاد واحد.<sup>2</sup>

والجدول التالي يختصر مراحل التكامل الاقتصادي وفق تصنيف بيلا بالاسا:

---

<sup>1</sup> محمد محمود الإمام، مرجع سابق، ص ص: 116، 118.

<sup>2</sup> عبد الهادي عبد القادر سويقي، مرجع سابق ص 279

جدول (47) :

مراحل التكامل الاقتصادي وفق تصنيف بالاسا

توحيد السياسات	تنسيق السياسات	حرية انتقال عناصر الإنتاج	توحيد الرسوم الخارجية	تحرير التجارة البينية	صيغ التكامل
				X	منطقة تجارة حرة
			X	X	إتحاد جمركي
		X	X	X	سوق مشتركة
	X	X	X	X	اتحاد اقتصادي
X	X	X	X	X	وحدة اقتصادية

المصدر: محمد محمود الإمام، التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق، معهد البحوث والدراسات العربية، 2000، ص: 40.

**المطلب الثاني: مدى مساهمة الدول العربية في تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر**

هناك مجموعة من الخطوات قامت بها الدول العربية في إطار التوصل للتكامل الاقتصادي العربي وهو ما سيتم دراسته في هذا المطلب.

**أولاً - الوحدة الاقتصادية:** وهو الذي أدى إلى فشل التكامل الاقتصادي العربي لأن البداية كانت من أعلى الهرم، حيث تعود فكرة إنشائها إلى اللجنة السياسية لمجلس الجامعة العربية والتي أوصت المجلس الاقتصادي بالعمل على تحقيق وحدة اقتصادية، دون المرور بمراحل

التكامل المذكورة سابقاً<sup>1</sup>، وقد عرفت سنة 1957 تعثر التصديق على اتفاقية الوحدة الاقتصادية نتيجة تحفظ عدة دول على المشروع ومن بينها لبنان.

**ثانياً - السوق العربية المشتركة:** نصت المادة (2) من القرار على تحرير تبادل المنتجات الزراعية والمنتجات الصناعية بين الدول الأعضاء وجاءت الأحكام الواردة في القرار رقم (17) على الشكل التالي:<sup>2</sup>

- تثبيت القيود والرسوم والضرائب المفروضة وقت صدور القرار؛
- تطبيق مبدأ الدولة الأكثر رعاية بين حكومات الدول الأعضاء؛
- إلغاء الرسوم والضرائب على المنتجات المتبادلة بين الدول الأعضاء؛
- إلغاء الدعم على صادرات المنتجات المماثلة بين دول الأعضاء.

ولقد لاقى القرار رقم (17) الرفض من الدول الأعضاء، وبذلك أصبحت تلك القرارات غير إلزامية وبالتالي فشلت السوق العربية المشتركة.

**ثالثاً - منطقة التجارة الحرة العربية:** بعد اجتماع القاهرة بتاريخ 21 و 23 جوان 1996 تم تكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي بتسريع عملية إقامة منطقة تجارة حرة عربية، فما كان من المجلس إلا أن أصدر قراره بوضع برنامج تنفيذي لإقامة تلك المنطقة خلال 10 سنوات وكان ذلك في 1997/02/19، حيث يتم تخفيض الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل بنسبة 10% سنوياً، تكتمل في 2007/12/31 ليتم بعدها تخفيض المدة إلى 7 سنوات، حيث تكتمل في 2004/12/31 لتكون في 2005/01/01 قد أصبحت هناك منطقة

<sup>1</sup> محمد محمود الإمام، العمل الاقتصادي العربي المشترك أبعاده وتطوره، معهد البحث والدراسات العربية، 2001، ص: 47.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص: 99.

تجارة حرة عربية مكتملة<sup>1</sup>، وكان الاهتمام بالمنتجات الزراعية واضحاً في البرنامج التنفيذي الذي أعده المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

و قبل معرفة ما إذا كانت الجزائر بإمكانها تحقيق الأمن الغذائي في إطار منطقة التجارة الحرة العربية، وجب علينا معرفة القواسم والتناقضات في السياسات الزراعية العربية.

**أ- القواسم المشتركة للسياسات الزراعية العربية:** هناك قواسم مشتركة للسياسات الزراعية في البلدان العربية بالرغم من أن لكل دولة خصوصياتها ولعل من أبرز عناصر السياسات العربية المشتركة تتمثل فيما يلي:<sup>2</sup>

**أ-1 التوسيع الأفقي:** و تختلف تفاصيله من دولة لأخرى، إلا أنه أحد أركان السياسات الزراعية العربية، و نجد في دول مثل كالشرق العربي يتركز على تسوية الأراضي الجبلية و تمهيدها وتقليل الانحدار فيها، في حين نجده في بلدان عربية أخرى يتمثل في تحويل جانب من الصحراء إلى أراضي زراعية.

**أ-2 التوسيع الرأسي:** وهو هاجس السياسة الزراعية العربية وتبذل الدول العربية جهوداً كبيرة في مجال التوسيع الرأسي حيث تركز على:

- استبطاط السلالات عالية الإنتاج؛
- استخدام الآلات والتقنيات في الإنتاج الزراعي؛
- استخدام معدلات تسميد ومعدلات ري وفق أسس علمية؛
- الاهتمام والعناية بالترابة وحمايتها والحفاظ عليها من التدهور.

<sup>1</sup> بن عمر الأخضر، آثار تحرير التجارة العالمية للمنتجات الزراعية على القطاع الزراعي في الدول العربية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2007، ص ص: 164، 165.

<sup>2</sup> بن عمر الأخضر، مرجع سابق، ص ص: 76، 77، 78.

و هذه الجهود تتطلب أموال طائلة والدول العربية تختلف فيما بينها من حيث امتلاكها للأموال وبالتالي وجوب التنسيق فيما بينها للنهوض بالزراعة العربية من خلال:

- الاهتمام بالزراعة المطرية: تشكل الأمطار المصدر الرئيسي لمياه الري في الزراعة، وبالتالي وجوب الاهتمام بالزراعة المطرية وتطويرها بما يسمح بزيادة معدلات الإنتاج مع التركيز على الأصناف الملائمة لبيئة الزراعات المطرية ولعل المراكز البحثية ستساعد في هذا المجال.

- ترشيد استخدام المياه في الزراعة: إن ترشيد استخدام مياه الري في الزراعة يشكل قاسماً مشتركاً لكافة الدول العربية نظراً لندرة المياه وتناقص نصيب الفرد منها، ومن المجالات للتنسيق والتكميل بين الدول العربية استمرار البحث في مجال استباط وزراعة المحاصيل الأقل احتياجاً للمياه.

- الميزة النسبية والقدرة التنافسية: كل دولة تسعى جاهدة للوصول بزراعتها حتى تكون ذات قدرة تنافسية عالية، وإذا طبقت الدول العربية مبدأ الميزة النسبية في زراعتها فهذا يؤدي حتماً إلى تقوية قدرتها التنافسية.

### ب - التناقضات في السياسات الزراعية العربية

تمثل أهم التناقضات في السياسات الزراعية العربية فيما يلي:<sup>1</sup>:

- اختلاف الضرائب والرسوم المفروضة على الزراعة من دولة عربية لأخرى؛
- اختلاف درجة تحرير القطاع الزراعي والتجارة الخارجية الزراعية؛
- تباين نظام التسويق؛
- دعم الصادرات الزراعية؛

<sup>1</sup> بن عمر الأخضر، مرجع سابق، ص: 79.

- اختلاف درجات الدعم في مستلزمات الإنتاج الزراعي من دولة لأخرى؛
- تداخل مواسم الإنتاج مما يتطلب جهوداً كبيرة للتنسيق الزراعي.

**جـ: تطور قيمة الصادرات والواردات الجزائرية للسلع المختارة مع منطقة التجارة الحرة**

**العربية**

تسعى الجزائر في إطار التعامل داخل منطقة التجارة العربية الحرة إلى تحقيق أمنها الغذائي وترويج فائضها من منتجاتها الفلاحية، ولذلك جاءت تجارتها الزراعية في إطار هذه المنطقة على النحو التالي:

**جـ-1 الصادرات الزراعية نحو الدول العربية:** بعد دخول الاتفاقية الخاصة بالمنتجات المستفيدة من التخفيضات الجمركية التفضيلية لمنطقة العربية للتبادل الحر حيز التنفيذ، قدرت حجم الصادرات الجزائرية اتجاه هذه المنطقة خلال السنوات 2006 و 2007 و 2008 بالنحو التالي:

جدول رقم(48):

تطور الصادرات الزراعية الجزائرية نحو الدول العربية

الكمية: طن

أعداد الحيوانات: رأس

البيان	السنوات	2006	2007	2008
الحبوب	-	-	5008	-
بذور زيتية	63	188	523	5140
الزيوت	4752	409	409	-
بقول	4	-	-	-
درنيات	424	-	-	-
خضر	139	1568	1747	585
فاكهه	733	426	426	-
حيوانات حية	-	-	-	-
لحوم	-	1	-	-
ألبان ومنتجاتها	4589	2245	2245	2651
سكر	5022	4017	4017	100
أخرى	9484	6398	6398	18284

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية العربية، المجلد 29، 2009، ص ص: 353،355 .

يتبيّن من الجدول بأن صادرات الجزائر من المواد الغذائية الأساسية للدول العربية تكاد منعدمة تماماً فمثلاً لم تصدر الجزائر في 2006 و 2008 أي كمية من الحبوب، و

2007، أي من القول الجافة، حيث اقتصرت صادراتها على الخضر والفواكه والألبان ومادة السكر، وهو ما يعني بأن الجزائر لم تساهم في تحقيق الأمن الغذائي العربي.

#### **ج-2 الواردات الزراعية من الدول العربية:**

سيطرت على سوق الموردين الجزائرية من المنطقة كل من مصر وتونس والعربـية السعودية والأردن والمغرب، واحتلت كل من مصر وتونس الصدارة وجاءت واردات الجزائر على الشكل التالي:

جدول رقم (49):

تطور الواردات الزراعية الجزائرية من الدول العربية

الكمية: طن

أعداد الحيوانات: رأس

البيان	السنوات	2006	2007	2008
الحبوب		12655	3461	22
بذور زيتية		2301	2095	2284
الزيوت		12602	14595	12061
بقول		2466	3318	5361
درنيات		11	390	97
خضر		1619	149	440
فاكهة		512	1546	3288
حيوانات حية		-	-	2
لحوم		-	26	14
ألبان ومنتجاتها		1705	2694	3605
سكر		4732	8451	10003
أخرى		36281	56207	50988

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية العربية، المجلد 29، 2009، ص ص: 347، 351، 349.

الملاحظ من الجدول بأن واردات الجزائر من السلع الغذائية الرئيسية شهدت الانخفاض من

سنة لأخرى فمثلاً الحبوب شهدت انخفاضاً في سنة 2007 مقارنة بسنة 2006، لتستمر في

الانخفاض إلى مستوى أدنى لها حيث وصلت إلى 22 طن، وفي المقابل تصدرت مادة السكر قائمة الواردات وشهدت ارتفاعا من سنة لأخرى، حيث بلغت في سنة 2006 حوالي 4732 طن لترتفع في السنة الموالية إلى 8451 طن، لتستمر في الارتفاع في السنة الثالثة لتصل إلى 10003 طن.

وبمقارنة واردات الجزائر من الدول العربية بوارداتها من الدول الأخرى، نجد بأنها تعتمد في تحقيق أمنها الغذائي على الدول الأجنبية، وهو ما أثبتته الإحصائيات وهذا راجع إلى تراجع مستوى الإنتاج في الدول العربية واعتمادها هي كذلك على الواردات خارج منطقة التجارة الحرة العربية، وبالتالي يمكننا القول بأنه ليس باستطاعة الجزائر تحقيق أمنها الغذائي حالياً أو مستقبلاً في ظل منطقة التجارة الحرة العربية وهذا راجع للأحداث التي تجري في المنطقة وخاصة في منطقة الشرق الأوسط وفي الدول المجاورة كتونس ولibia، ولذلك وجب على الجزائر إيجاد حلول سريعة لتوفير الغذاء .

**المطلب الثالث: مدى مساهمة الاتحاد المغاربي في تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر**  
تأسس اتحاد المغرب العربي في 17 فيفري 1989 بمدينة مراكش المغربية، ويتألف من خمس دول تمثل في مجملها الجزء الغربي من العالم العربي وهي تونس المغرب الجزائر وموريتانيا ولibia، ويهدف الاتحاد إلى فتح الحدود بين الدول الخمسة، وحرية انتقال الأفراد والتعاون الأمني وانتقال رؤوس الأموال والتبادل التجاري.

ولقد شهدت المبادرات التجارية الخارجية للمواد الزراعية أكبر نسبة عجز بالنسبة للجزائر مقارنة بتونس والمغرب، حيث قدر بنحو 3995 مليون دولار، بينما في المغرب وتونس قدر بـ 1094 مليون دولار و 207 ملايين دولار على التوالي، والجدول التالي يوضح قيمة المبادرات التجارية للدول المغاربية:

**جدول رقم (50):**

**المبادلات التجارية للدول المغاربية لعام 2004**

الدولة	الصادرات الزراعية	الواردات الزراعية	الميزان التجاري الزراعي
الجزائر	55	4050	3995-
تونس	963	2058	1094-
المغرب	974	1181	207-
المجموع	1993	7289	5296-

المصدر: فوزية غربي، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي - حالة الجزائر -، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى 2010، ص: 252.

من الجدول يتبين بأن الميزان التجاري للدول المغاربية عرف عجزا، ما يعني نقصا كبيرا في إنتاج المواد الغذائية، السبب الذي يؤدي إلى اللجوء للاستيراد لتغطية العجز في الطلب على هذه المواد.

وفي السنوات 2005 و 2006 عرف الميزان التجاري الزراعي لدول المغرب وتونس فائضا، في حين شهد الميزان التجاري الجزائري استمرار العجز خلال الثلاث سنوات من 2005 وحتى 2007، بينما شهدت سنة 2007 تسجيل عجزا في كل من تونس وفائضا في المغرب، وهو ما يعني تحسن الوضع في المغرب بشكل أحسن من تونس والجزائر والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (51):

رصيد الميزان التجاري من المواد الغذائية للدول المغاربية 2005-2007

الوحدة: مليون دولار

البلد	2005	2006	2007
الجزائر	3256.26-	3421.8-	4349.61-
المغرب	420.29	1889.98	14.11
تونس	12.13	179.27	284.15-

المصدر: الطاهر مبروكى، الأمن الغذائى في المغرب العربى، مجلة الباحث، ورقة الجزائر، 2011، ص:

.201

والمواد الغذائية الأكثر استيرادا في الجزائر هي عموما 10 مواد والتي تمثل نسبة 78%

من مجمل الواردات الغذائية، والجدول التالي يوضح أهم هذه المنتجات:

جدول رقم (52):  
ورادات الجزائر السلعية

المنتجات الغذائية	النسبة التي تمثلها من الواردات الغذائية
حبوب (قمح)	%51
الحليب ومشتقاته	%17
السكر	%6
القهوة والشاي	%4
الحبوب الجافة	%3
اللحوم والمنتجات الحيوانية	%2

المصدر: الماحي ثريا، إستراتيجية المنافسة والإبداع في مؤسسات للصناعات الغذائية في الجزائر بين الواقع والمأمول، الملتقى الدولي الرابع، ص: 4.

من الجدول يتضح بأن القمح يأخذ النسبة الأكبر من قيمة الواردات الجزائرية حيث بلغت 51% من مجمل الواردات الغذائية.

وفيما يتعلق بالمبادلات التجارية بين الجزائر ودول المغرب العربي فقد سيطرت عليها المحروقات بنسبة 78.24%， في حين شهدت الصادرات خارج المحروقات تحسنا ملحوظا حيث ارتفعت بنسبة 18.49%， وتمثلت أهم المنتجات المصدرة خارج المحروقات خلال الثمانية أشهر

الأولى من سنة 2008 في المواد نصف المصنعة حيث قدرت بقيمة 113.16 مليون دولار ، في والمواد الغذائية بقيمة 22.91 مليون دولار ، والتجهيزات الصناعية ب 5.88 مليون دولار . وأما فيما يتعلق بواردات الجزائر من دول الاتحاد المغاربي فقد شهدت ارتفاعا في أغلبها باستثناء المواد الغذائية والمواد الخام ومنتجات التجهيزات الفلاحية، حيث قدرت المنتجات الغذائية ب 9.8 مليون دولار متراجعا ب 45.8 % عن سنة 2007 .

وبالتالي فإن نسبة مساهمة الاتحاد المغاربي في تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر تكاد تكون منعدمة كون تلك الدول تعتمد في تحقيق أنها الغذائية على الواردات الخارجية وبالتالي تبعيتها للخارج مثلها مثل الجزائر.

### المطلب الرابع: مدى مساهمة الشراكة الأورو - جزائرية في تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر

باشرت الجزائر مفاوضاتها مع الاتحاد الأوروبي في سنة 1993، وبعد 17 جولة من المفاوضات تم التوصل إلى إبرام الشراكة في 19 ديسمبر 2001 ببروكسل، والتي وقع عليها في 22 أفريل 2002 والتي دخلت حيز التنفيذ في 01/09/2005 نتيجة اتفاق المفاوضون الجزائريين مع المتعاملين الأوروبيين على عدة إجراءات من شأنها حماية القطاعات الصناعية والفالاحية خاصة من المنافسة العالمية للمنتجات الأوروبية لأن المنتجات الوطنية ليست لها القدرة على المنافسة.<sup>(1)</sup>

ويرى الاختصاصيون بأن القطاع الفلاحي ممكן أن يتکبد عدة آثار سلبية بغض النظر عن الآثار الإيجابية ومن بين تلك الآثار السلبية ما يلي:<sup>(1)</sup>

1- بو عزيز عبد الرزاق، محاولة تقييم أثر الإصلاحات الجديدة على القطاع الفلاحي الجزائري، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2005، ص: 93.

1- زناقي إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص: 108، 109.

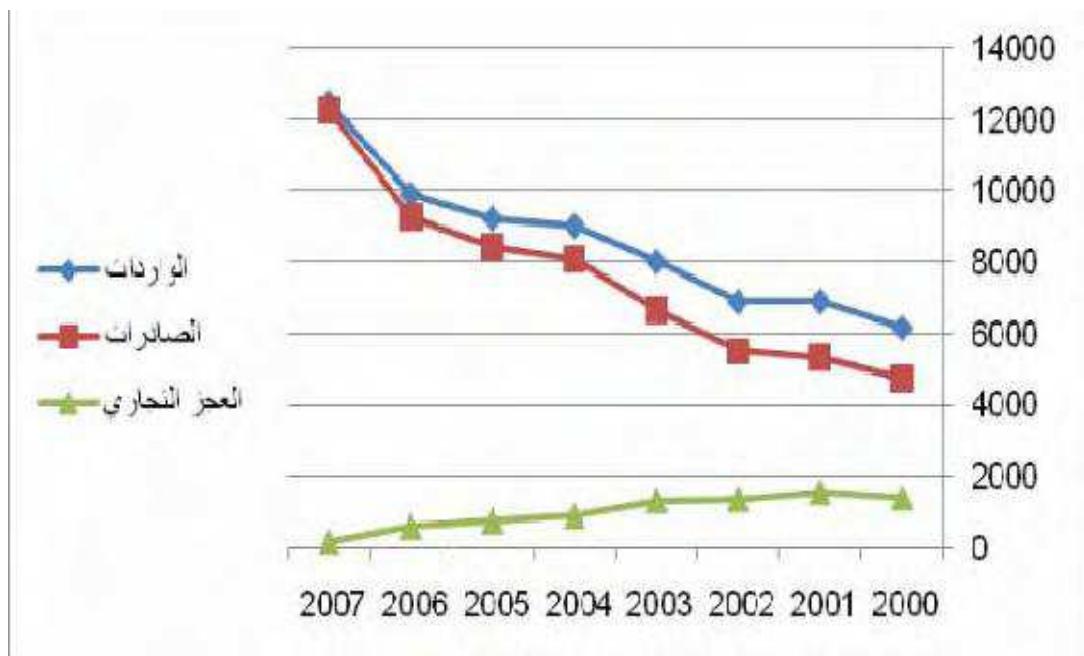
- المنافسة اللامتكافية والحادية التي يتمتع بها المنتوج الأوروبي مقابل المنتوج الوطني؛
- الاختلاف الكبير في نسبة دعم القطاع الفلاحي حيث تحضى المنتجات الفلاحية الأوروبية بدعم قدر بـ 40% إلى 70% في حين لم يتعدى الدعم الفلاحي في الجزائر 4.5% مما يؤثر على المردودية الانتاجية للفلاحة الجزائرية ويضعف من تنافسيتها؛
- تحويل القطاع الزراعي إلى قطاع مكثف برأس المال والتكنولوجيا بعدما كان يعتمد بشكل مكثف باليد العاملة مما يؤثر سلباً على نسبة التشغيل الفلاحي؛
- إغراق السوق الجزائري بالمنتجات الزراعية الأوروبية المدعمة،
- تضرر العديد من الفلاحين والمزارعين في الجزائر نتيجة تحرير استيراد المنتجات الزراعية الأوروبية؛
- اختلال الميزان التجاري الجزائري الجزائري بسبب زيادة استيراد المنتجات الزراعية الأوروبية بنساب أكبر من زيادة الصادرات الزراعية الجزائرية إلى دول الإتحاد الأوروبي؛
- تشدد الإتحاد الأوروبي في المعايير الفنية والصحية للمنتجات الزراعية الجزائرية يعيق وصولها إلى الأسواق الأوروبية؛
- استخدام التدابير الوقائية الخاصة من طرف الإتحاد الأوروبي إذا ما تجاوزت الكميات المستوردة من منتج زراعي معين الكميات المرجعية المحددة، وهذا من أجل حماية المنتجين المحليين وهو ما يمنع زيادة صادرات بعض المنتجات الزراعية الجزائرية.
- وفي كلمة ألقاها السيد عبد العزيز زياري خلال اليوم البرلماني " اتفاقيات الشراكة المبرمة مع الإتحاد الأوروبي وانعكاساتها على الاقتصاد الوطني " قال فيها أن: المقاربة التجارية لهذا الاتفاق لم تسفر على مسار تنموي كفيل برفع التحديات الاقتصادية، والأخطر من ذلك هو اتساع الهوة فيما يخص الثروات والازدهار بين بلدان الصفتين.

وكان مدلسي وزير الخارجية الجزائري قد أقر بأن نتائج اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي لم تغير من واقع الأشياء بالنسبة للواردات من الاتحاد الأوروبي، حيث استقرت ما بين 50 و 55 بالمائة.

من جانبه كشف مدير التجارة الخارجية بوزارة التجارة الجزائرية بأنه منذ دخول اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ، فإن الميزان التجاري زاد لصالح الأوروبيين، إذ مقابل كل دولار واحد تجنيه الجزائر من التصدير نحو أوروبا تستورد في المقابل من أوروبا 20 دولار.

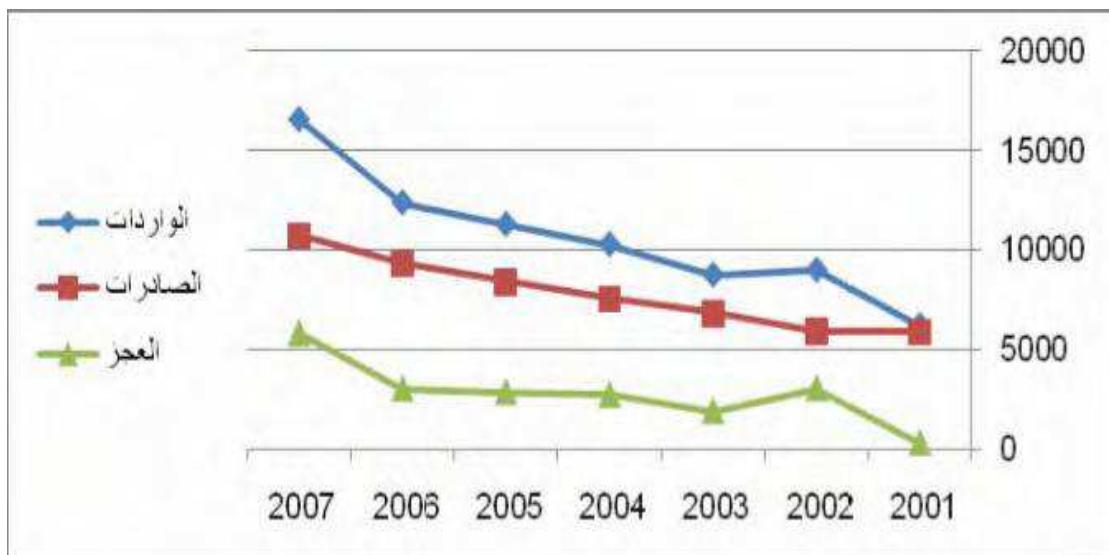
وفي تحليل لمستوى التبادل التجاري بين الاتحاد الأوروبي وتونس والمغرب تبين بأن واردات كل من تونس والمغرب تزيد عن صادراتها إلى الاتحاد الأوروبي، بالرغم من قيام هاتين الدولتين بإصلاحات اقتصادية جادة ترتب عنها آثار اجتماعية ملحوظة. والشكلين التاليين يوضحان الصادرات والواردات التونسية والمغربية من وإلى الاتحاد الأوروبي:

الشكل رقم(10): الصادرات والواردات التونسية من وإلى الاتحاد الأوروبي بمليارات الدولارات



المصدر: مصطفى عبد الله أبو القاسم، اتفاقيات الشراكة الأورو - مغاربية وتأثيرها على التجارة الخارجية والبيئية لدول المغرب العربي، المجلة المغاربية، طرابلس Libya، 2009، ص: 72.

الشكل رقم (11): الصادرات والواردات المغربية من وإلى الاتحاد الأوروبي بمليارات الدولارات



المصدر: مصطفى عبد الله أبو القاسم، اتفاقيات الشراكة الأورو - مغاربية وتأثيرها على التجارة الخارجية والبنية لدول المغرب العربي، المجلة المغاربية، طرابلس Libya، 2009، ص: 73.

عند مقارنة الشكلين يتضح بأن تونس استطاعت من تقليص الفارق بين حجم الصادرات والواردات مع أوروبا، في حين لم تستطع المغرب تحقيق ذلك الأمر الذي نتج عنه زيادة وارداتها عن صادراتها.

مما تم دراسته من آثار سلبية على القطاعات الاقتصادية الجزائرية ومن بينها الزراعي نستنتج بأنه قد تتعرضالجزائر في المستقبل للضغط السياسي، وهذا بالرغم من أن هذا الاتفاق سينجر عنه تحقيق الأمن الغذائي، لكن يبقى غير مضمون الاستمرارية وخير مثل على ذلك أزمة الديون الأوروبية الأخيرة وتخلي الدول الأوروبية عن بعضها البعض ولذلك وجب الاستفادة من هذه الاتفاقية والبحث عن البديل، والذي يتمثل مثلاً في إقامة كمنويلث إسلامي كما دعا إليه المفكر الجزائري مالك بن نبي وتفعيل الإتحاد المغاربي بما

يسمح في المستقبل مواجهة أي تحدي ممكن أن يواجه القطاع الزراعي جراء التهديد الأوروبي لأن العلاقات معهم غير مستقرة.

**المبحث الثالث:**

**إمكانيات تحقيق الأمن الغذائي في إطار الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة**

كما ذكرنا سابقاً بان الأهم من تحقيق الأمن الغذائي هو ضمان استمرار تحقيقه في ظل التغيرات الدولية وعلى رأسها العولمة وتحرير الاقتصاد، ولذلك سوف نركز في هذا المبحث على اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة والشراكة الأورو-متوسطية وإمكانيات الجزائر تحقيق أمنها الغذائي في ظل المنظمة وهذه الشراكة.

**المطلب الأول: منظمة التجارة العالمية**

**1 - نشأة المنظمة العالمية للتجارة:** تأسست المنظمة العالمية للتجارة في سنة 1995 ومقرها جنيف بسويسرا، تتولى مهمة تنظيم التجارة الدولية، إذ حل محل اتفاقية الجات، حيث تسهر على تحرير التجارة الدولية من خلال وضع حد للعوائق التجارية بين الدول كالرسوم الجمركية والقيود الكمية والنوعية، وهناك عدة عوامل أدت إلى نشأة المنظمة العالمية للتجارة أهمها:<sup>1</sup>

- 1- انهيار المعسكر الاشتراكي وهيمنة النظام الرأسمالي.
- 2- انتهاج الدول النامية سياسات اقتصادية رأسمالية.
- 3- رغبة الدول الصناعية في اقتحام الأسواق الخارجية.
- 4- توسيع مجالات التبادل التجاري.

**2 - وظائف المنظمة:** حددت مهام المنظمة التي تضمنتها المادة الثالثة من اتفاقية إنشاء المنظمة أربع وظائف رئيسية:<sup>2</sup>

- الإشراف على تنفيذ الاتفاقيات التي أسفرت عنها جولة أوروغواي وأي اتفاقيات يتفق عليها مستقبلاً.

<sup>1</sup> عياش قويدر، إبراهيمي عبد الله، آثار انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة بين التفاوض والتشاؤم، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 2، ص: 56.

<sup>2</sup> عبد الهادي عبد القادر سويفي، مرجع سابق، ص: 248.

- أن تعمل المنظمة كجهاز دائم للتفاوض بين الدول الأعضاء.
- مراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء في المنظمة دوريًا.

**3 - الهيكل التنظيمي للمنظمة:** ويكون هذا الهيكل مما يلي:

- 1.3 - **المؤتمر الوزاري:** يعتبر أعلى أجهزة المنظمة المسئولة عن اتخاذ القرارات ويضم ممثلين عن جميع الدول الأعضاء حيث يجتمع هذا المؤتمر مرة على الأقل كل سنتين ويرأس وفود الدول المشاركة وزرراء التجارة في تلك الدول.<sup>1</sup>
- 2.3 - **المجلس العام:** يعد هيئة لتسوية المنازعات ويجتمع هذا المجلس دوريًا كلما دعت الحاجة لذلك وكذلك يعد المجلس العام مسؤولاً عن القيام بمراجعة السياسات التجارية للدول كل على حدى.<sup>2</sup>
- 3.3 - **المجالس النوعية الثلاثة المعاونة:** يعاون المجلس في أعماله ثلاثة مجالس رئيسية ألا وهي:<sup>3</sup>
  - مجلس التجارة في السلع ويشرف على تنفيذ وإدارة اتفاقية الجات والاتفاقيات الملحقة بها فيما يتعلق بالسلع.
  - مجلس التجارة في الخدمات.
  - مجلس الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية.

- 4.3 - **اللجان الفرعية:** ويتفرع من المجالس الثلاثة المذكورة العديد من اللجان الفرعية وتنتمي فيما يلي:<sup>4</sup>

<sup>1</sup> المركز الوطني للمعلومات، ملف معلوماتي عن منظمة التجارة العالمية، اليمن، 2004، ص: 9.

<sup>2</sup> عبد الهادي عبد القادر سويفي، مرجع سابق، ص: 249.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص: 250.

<sup>4</sup> ناصر دادي عدون، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة، دار المحمدية، الجزائر، ص: 65.

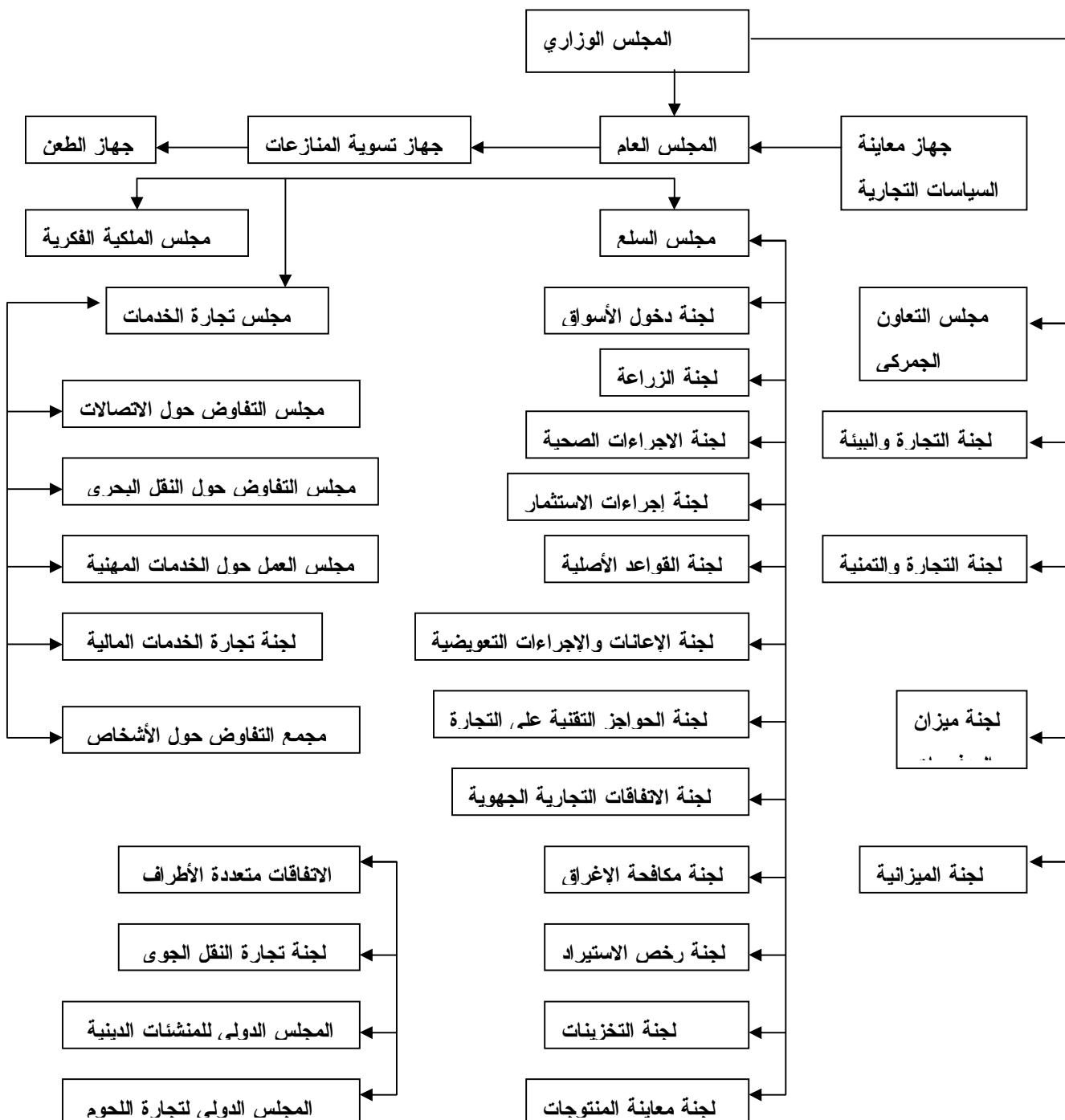
- اللجان التابعة لمجلس التجارة في السلع.
- اللجان التابعة لمجلس التجارة في الخدمات.
- مجلس الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية.

واللجان التابعة لمجلس التجارة في السلع: لجنة الوصول إلى الأسواق، لجنة الزراعة، لجنة الصحة والصحة النباتية، لجنة الجوانب التجارية المتصلة بإجراءات الاستثمار، لجنة قواعد المنشأ، لجنة الدعم والإجراءات التعويضية، لجنة التقييم الجمركي، لجنة العوائق الفنية على التجارة، لجنة الممارسات المضادة للإغراق، لجنة تراخيص الاستيراد، لجنة إجراءات الوقاية.

واللجان التابعة لمجلس التجارة في الخدمات: لجنة التجارة في الخدمات المالية، لجنة الالتزامات المحددة، مجموعات الأطراف المعنية بالخدمات المهنية، مجموعة الأطراف المعنية بقواعد الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات.

ولا يوجد أي لجان تابعة لمجلس الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية، والشكل التالي يوضح هيكل المنظمة.

الشكل رقم(12): الهيكل التنظيمي للمنظمة العالمية للتجارة



المصدر: الصادق بوشناف، الآثار المحتملة لانضمام الجزائر للمنظمة على قطاع صناعة الأدوية، أطروحة

دكتوراه، جامعة الجزائر، 2007، ص: 149.

4 - عضوية المنظمة: الأعضاء السابقين في اتفاقية الجات يتم تثبيتهم كأعضاء أصليين عند إنشاء المنظمة، في حين أن الراغبين الجدد في الحصول على العضوية في المنظمة فهم يلتزمون بنتائج اتفاقية أورو جواي إضافة إلى موافقة ثالثي الأعضاء كشرط رئيسي للانضمام.

وحددت منظمة التجارة العالمية هذه الشروط للانضمام إليها تمثلت في الآتي:<sup>1</sup>

- أن يتم الانضمام عن طريق التفاوض؛
- أن توافق الدول على اتخاذ الخطوات الازمة لتعديل تشريعاتها الوطنية لتنفق مع قواعد الاتفاقيات متعددة الأطراف؛
- أن تتعهد بإجراء تخفيضات في التعريفة الجمركية المطبقة لديها وتعديل أنظمتها لتسهيل دخول السلع والخدمات الأجنبية لأسوقها.

وبعد تحقيق هذه الشروط يقوم المجلس العام بتشكيل مجموعة عمل تقوم برفع تقريرها إليه أو إلى المؤتمر الوزاري مصحوباً بمشروع بروتوكول الانضمام الذي يرافق به جداول التزامات الدول المقترح انضمماها للمنظمة ويقبل انضمام الدولة بأغلبية ثالثي الأعضاء.

وهناك عدة دول عربية منظمة إلى المنظمة العالمية للتجارة وهناك بعض الدول لا تزال كمراقب في المنظمة العالمية للتجارة ومن بينها الجزائر والجدول التالي يوضح ذلك:

---

<sup>1</sup> عبد الهادي عبد القادر سويفي، مرجع سابق، ص ص: 256 ، 257 .  
175

**جدول رقم (53):**

**الدول العربية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية**

الدول	تاريخ الانضمام للمنظمة
الأردن	أפרيل 2000
الامارات	أبريل 1996
البحرين	جانفي 1995
تونس	مارس 1995
عمان	نوفمبر 2000
قطر	جانفي 1996
الكويت	جانفي 1995
مصر	يونيو 1995
المغرب	جانفي 1995
موريطانيا	ماي 1995
الجزائر	مراقب
السعودية	11 نوفمبر 2005
السودان	مراقب
العراق	مراقب
لبنان	مراقب
ليبيا	مراقب
اليمن	مراقب
سوريا	مراقب

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة شاملة لتوثيق السياسات الزراعية في الدول العربية،

الخرطوم، 2009، ص ص: 188، 189.

**- المزايا التي تحقق من قيام المنظمة العالمية للتجارة:**

ترى المنظمة العالمية للتجارة بأن هناك عدة مزايا من قيامها حيث أصدرت مطابعاً في

سنة 1998 تعدد فيه هذه المزايا إلى جانب مزايا النظام التجاري المتعدد الأطراف:<sup>1</sup>

- 1- النظام التجاري متعدد الأطراف يساهم في تحقيق السلام العالمي؛**
- 2- أن النظام يتيح مجالات للتعامل مع النزاعات التجارية بأسلوب سليم؛**
- 3- أن النظام التجاري متعدد الأطراف مبني على قواعد وليس على أساس فرض الرأي وهو ما يوفر للدول الصغرى حقوقاً أفضل؛**
- 4- أنه كلما زاد تحرير التجارة كلما انخفضت تكلفة المعيشة لدى الشعوب؛**
- 5- أن تحرير التجارة يعطي المستهلك اختيارات أوسع أي بدائل للإنتاج المحلي من خلال المنافسة في الجودة والأسعار؛**
- 6- أن التجارة تحقق النمو الاقتصادي وتقضي على البطالة إلا أن الواقع يثبت بأن زيادة الواردات واستخدام تكنولوجيا أعلى للإنتاج تزيد من البطالة؛**
- 7- أن التجارة ترفع من مستويات الدخول لدى الشعوب؛**
- 8- وضوح المبادئ الأساسية للتعامل التجاري في إطار المنظمة يجعل النظام أكثر فعالية واقتصاداً و يؤدي إلى خفض التكلفة؛**
- 9- أن النظام يحمي الحكومات من المصالح الضيقة ويساعدها على تبني سياسات تجارية أكثر توازناً؛**

---

<sup>1</sup> عبد الهادي عبد القادر سويفي، مرجع سابق ص 264، 265.

10- النظام المتعدد الأطراف يشجع على قيام الحكومات الصالحة وهو ما يشجع رجال الأعمال على الاستثمار.

والانتقادات التي الموجهة من طرف الدول النامية للنظام المتعدد الأطراف كونها مازالت الطرف الضعيف، أن النظام متعدد الأطراف أصبح في أيدي الدول القوية تجارياً وقد جاءت أقوال بعض المعارضين لهذا النظام على الشكل التالي:

1- أن سياسة الحماية مثل الصحة النباتية أو معايير البيئة ومعايير العمل التي تمارسها الدول المتقدمة لمنع دخول منتجات الدول النامية تعد مجحفة؛

2- الدخول في اتفاقيات مناطق حرة وتكلات جديدة تحرم الدول الغير منضمة من نفس المعاملة؛

3- قيام بعض الدول بعدم تحرير بعض المنتوجات وخاصة في مجالات الزراعة والمنسوجات يعد مخالفًا لما نشأت عليه المنظمة العالمية للتجارة.

في حين يرى المترددين للنظام التجاري المتعدد الأطراف ومنظمة التجارة العالمية بأن على الدول النامية تطوير أوضاعها الداخلية، وإعادة هيكلة صناعاتها وبرامجها الاقتصادية وسياساتها المالية ولوائحها لتتماشى مع التزاماتها في إطار اتفاقيات الأوروغواي، بالإضافة إلى التعاون بين الدول النامية فيما بينها لتحقيق مصالحها، وأن تكتمل في الدفاع عنها وإيجاد وسيلة فعالة تدعمها فنياً ومالياً للاستفادة من نظام فض المنازعات في إطار المنظمة العالمية للتجارة.

**المطلب الثاني: الآثار المحتملة لانضمام الجزائر للمنظمة على القطاع الزراعي الجزائري**

لم تفرض المنظمة العالمية للتجارة على الدول الانضمام إليها بل هي اختيارية، وطلب الجزائر لعضوية هذه المنظمة كان عن قناعة منها لانضمام إليها رغبة منها في الحصول على فرص أفضل لإنعاش الاقتصاد وتحقيق الأمن الغذائي.

**1 - إجراءات الجزائر لانضمام إلى المنظمة:** قدمت الجزائر رسميا في جوان 1996 مذكرة للمنظمة العالمية للتجارة حول نظام تجارتها الخارجية وذلك بعد حضورها ملاحظ في سنة 1987 في ظل اتفاقيات الجات.

وكخطوة أولى تلقت الجزائر مجموعة من الأسئلة من قبل بعض الدول الأعضاء في المنظمة ومنها و.م.أ، الاتحاد الأوروبي، سويسرا، اليابان وأستراليا.

وبعد تلقي المنظمة العالمية للتجارة الأجوبة الأولى قام فريق العمل اجتماعه الأول حول انضمام الجزائر في شهر أبريل بجنيف.

ولقد مرت الجزائر بثمانية جولات من المفاوضات المتعددة الأطراف أبريل 1998، مאי 2002، نوفمبر 2002، مای 2003 ثم 2004 و 2005، مع سلسلتين من المفاوضات الثانية في قطاع الزراعة والصناعة والخدمات والمسائل التي تم التفاوض عليها:

الزراعة، النظام الجمركي، تجارة الدولة، الشفافية، حقوق الملكية المتعلقة بالتجارة، إصلاح النظام القانوني.

ويضم فريق العمل المشرف على انضمام الجزائر 43 دولة، حيث اجتمع هذا الفريق بمقر المنظمة بتاريخ 21 أكتوبر 2005 للتحضير لانضمام الجزائر حيث تضمن بحث تطورات المفاوضات الثانية حول الدخول إلى الأسواق.

وفي 17 جانفي 2008 بحث الدول الأعضاء مشروع التقرير المراجع لمجموعة العمل حيث يتضمن تقرير مجموعة العمل فحصا لنظام التجارة الخارجية والإصلاحات التي قامت بها الجزائر خلال السنوات الأخيرة هذا إلى جانب تقييم مجموعة العمل للتقدم في المفاوضات الثنائية لدخول السلع والخدمات للأسوق، مع العلم بأن الجزائر أنهت مفاوضاتها الثنائية مع كل من البرازيل والأوروغواي وكوبا وفنزويلا وسويسرا بالإضافة إلى تعهدها بنهج نفس السياق مع الاتحاد الأوروبي وكندا وมาيلزيا وتركيا وجمهورية كوريا والإكوادور والولايات المتحدة والنرويج واستراليا واليابان.

ولقد تم عقد الاجتماع العاشر لفريق العمل بتحضير انضمام الجزائر إلى المنظمة

<sup>1</sup> العالمية للتجارة في 2008.

## 2 - الأهداف التي تسعى الجزائر لتحقيقها من هذا الانضمام

تسعي الجزائر لتحقيق مجموعة من الأهداف من وراء الانضمام إلى المنظمة العالمية

<sup>2</sup> للتجارة وأهمها ما يلي:

- إنشاء الاقتصاد الوطني: وذلك من خلال الزيادة في حجم المبادرات التجارية خاصة بعد ربط التعريفة الجمركية عند حد أقصى وحد أدنى، والاستفادة من التكنولوجيا الحديثة، وهو ما يساعدها على زيادة المنافسة عن طريق تحسين المنتجين المحليين لمنتجاتهم إضافة إلى زيادة الفعالية والكفاءة من أجل البقاء في السوق.

---

<sup>1</sup> المركز الإسلامي لتنمية التجارة، تقرير حول المسائل المتعلقة بأنشطة منظمة التجارة العالمية، نفرة 2011، ص ص: 4,5.

<sup>2</sup> ناصر دادي عدون، انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة –الأهداف وال العراقيـ، مجلة الباحث، العدد 03، 2004، ص 70,71.

- تحفيز وتشجيع الاستثمار: وهو مرتبط بنجاح الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، وفي هذا الصدد قامت بتقديم مزايا للمستثمرين سواء المحليين أو الأجانب لزيادة حجم الاستثمارات، والاستفادة من أثر الشبكات التي تكونها الشركات متعددة الجنسيات على المستوى الجهو والدولي.
- مسيرة التجارة الدولية: بالنظر لطبيعة الاقتصاد الجزائري والذي يتميز بالاعتماد على قطاع المحروقات بنسبة 95% وتبعيته للخارج لتلبية حاجياته الغذائية، فإن لجوء الجزائر للحصول على هذه الاحتياجات خارج إطار المنظمة سوف لن يسمح لها بالاستفادة من الفرص التي تقدمها المنظمة، ولذلك فإن الجزائر ترغب في مسيرة التطورات الحديثة باعتبارها من أكبر الدول استيراداً للغذاء.
- الاستفادة من المزايا التي تمنح للدول النامية: تسعى الجزائر من خلال الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة الحصول على المزايا التي تمنحها هذه الأخيرة والتي تتمثل في حماية المنتج المحلي من المنافسة على المدى القصير، وذلك من خلال الإبقاء على الرسوم الجمركية مرتفعة نوعاً ما لمدة قد تصل إلى 10 سنوات، إلى جانب إمكانية إعادة هيكلة اقتصادها وتعديل تشريعاتها وسياساتها التجارية.

وأضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة يطرح عدة تحوافل وآمال من طرف المحليين، فالمتقائلين يرون بأن انضمام الجزائر سوف يسمح لها بالحصول على التكنولوجيا من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر، والاستفادة من الأسواق الخارجية في المستقبل ومحاولة امتلاك حصة منها، في حين يرى المتخوفون من انضمام الجزائر بأن حرية التجارة تقضي على الصناعات الناشئة، وهو ما يعني زيادة معدلات البطالة إلى جانب رفع الدعم عن السلع

الزراعية، وهو ما يشكل خطر على المستهلك والصناعات الزراعية ذات المدخلات الزراعية.

**3 - تحقيق الأمن الغذائي الجزائري في ظل الانضمام:** بعد التطرق إلى كل ما يتعلق بالمنظمة العالمية للتجارة والتوصل إلى أن القطاع الزراعي لم يحسم في مفاوضات الدوحة وهونج كونج، هل يمكن للجزائر تحقيق أمنها الغذائي إذا انضمت للمنظمة العالمية للتجارة؟ يرى بعض الاقتصاديين بأن انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة سوف يعرض القطاع الزراعي لمجموعة من المشاكل تتمثل فيما يلي:<sup>1</sup>

- تخفيض التعريفات الجمركية على الواردات من السلع الزراعية قد تضر بأي سياسة أو إستراتيجية تستهدف النهوض بالقطاع الزراعي في الجزائر، وبالتالي فإنه من دون شك سيؤدي للتبعية المتزايدة للخارج بالنسبة للسلع الزراعية، وهو ما يعني زيادة الميل للاستيراد على حساب الإنتاج المحلي؛

- إزالة الحواجز الجمركية على المنتجات سوف يؤدي إلى ارتفاع أسعارها العالمية وبالتالي سيعمل في تكلفة الواردات الجزائرية؛

- ما دام أن الجزائر لا تمتلك مرونة أكبر في حماية قطاعها الزراعي فإنها ستكون من أوائل الدول التي تتعرض للغزو من المنتجات الأوروبية كونه المتعامل التجاري الأول للجزائر؛

- غياب جهاز تسويقي للمنتجات الزراعية وبروز الأسواق الموازية سوف يؤدي إلى تحفيز المستورد على الاستيراد على حساب المنتوج المحلي؛

---

<sup>1</sup> زنافي إبراهيم، مرجع سابق ذكره ص ص: 121، 122.

- إخضاع المنتوج الزراعي في الأسواق العالمية لنوعية التغليف المالية يفوق طاقات المصدرين الجزائريين.

وفي الأخير يمكن القول بأن عملية الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة سوف يهدد الأمن الغذائي للجزائر من خلال تعرضها لارتفاع أسعار السلع الغذائية الرئيسية، مع انخفاض في الدخول وبالتالي ما سيحدث مشاكل داخلية، إضافة إلى تبعيتها الدائمة للخارج وبذلك عدم ضمان استمرارية تحقيق الأمن الغذائي، حيث تصبح مرهونة بما سيحدث من تغيرات في العالم إلى جانب تعرضها للضغوط السياسية باستعمال الغذاء كسلاح، وبالتالي وجب على الجزائر تطوير قطاعها الزراعي بما يحقق لها الاكتفاء الذاتي في المنتجات الأساسية، وجعلها أكثر تنافسية مع العمل على استيراد المنتجات الأخرى التي لا تضر بالأمن الغذائي، والتي لا تمتلك فيها ميزة نسبية أو تنافسية من الخارج والتخلي عن فكرة الانضمام في الوقت الحالي حتى تقوم بتحسين وضعها الاقتصادي والاجتماعي السياسي.

## **النتائج والتوصيات**

## الخاتمة:

من خلال دراستنا للسياسات المتبعة لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر ، تم التوصل إلى النتائج

التالية:

- 1 - عدم وجود توافق في تعريف الأمن الغذائي.
- 2 - فشل السياسات المتبعة في الجزائر من تحقيق أهدافها المسطرة.
- 3 - يملك القطاع الزراعي في الجزائر عدة إمكانيات تسمح بتلبية احتياجات السكان من الغذاء وتحقيق الاكتفاء الغذائي من السلع الإستراتيجية.
- 4 - عدم وجود إرادة سياسية لتطوير القطاع الزراعي بما يسمح من تحقيق الأمن الغذائي وذلك من خلال غياب جهاز المراقبة والمتابعة للسياسات وهو ما أدى إلى فشلها.
- 5 - على الرغم من توفر الإمكانيات الزراعية الطبيعية والبشرية والمالية إلا أن الإنتاج الزراعي النباتي والحيواني ظل ضعيفا.
- 6 - بالرغم من دخول منطقة التجارة الحرة العربية حيز التنفيذ إلا أنها لم تسهم في تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر وهذا من خلال ضعف الواردات الجزائرية من هذه المنطقة.
- 7 - أن تطبيق الشراكة الجزائرية مع الاتحاد الأوروبي لم تسمح بزيادة الصادرات الزراعية إلى الأسواق الأوروبية بسبب القيود الكمية والنوعية والصحية، وبذلك فإنه ليس بديلاً لمسار متعدد الأطراف تحت مظلة المنظمة العالمية للتجارة.

8- عدم تحقيق الاكتفاء الغذائي التي كانت تسعى الدولة من تحقيقه بالرغم من ضخامة نسبة الدعم المقدم للمزارعين.

9- أن القطاع الزراعي بإمكانه المساهمة في تخفيف حدة البطالة في الجزائر إذا أعطي له اهتمام أكبر من طرف المسؤولين كونه يتميز بكثافة اليد العاملة.

10- أن الواردات الجزائرية زادت بشكل أكبر من زيادة صادراتها وبالتالي ما يزيد من زيادة اعتمادها على الواردات الغذائية.

11- عدم القدرة على تنويع الصادرات الزراعية.

12- اتجاه فجوة الغذاء إلى الاتساع سنة بعد أخرى نتيجة ارتفاع معدل استهلاك الغذاء عن معدل زيادة الإنتاج المحلي وبالتالي فإن تحقيق الأمن الغذائي الجزائري تم عن طريق زيادة الاعتماد على الاستيراد من الخارج أكثر من التركيز على الإنتاج المحلي.

#### الوصيات:

وبناءً على النتائج التحليلية لهذه الدراسة تم صياغة عدة توصيات تفيد صانعي السياسات والقائمين على تحقيق الأمن الغذائي منها:

1- تطوير أساليب استخدام مياه الري في الزراعة.

2- وقف البناء على الأراضي الزراعية.

3- تفعيل دور الإرشاد الزراعي في إنتاج المحاصيل الرئيسية.

- 4- مضاعفة الاستثمارات الزراعية وخاصة الاستثمارات الموجهة للبحوث الزراعية.
- 5- زيادة المنتجات الحيوانية عن طريق إنتاج أعلاف حيوانية من المخلفات الزراعية.
- 6- تكوين مخزون استراتيجي من السلع الغذائية الرئيسية.
- 7- سياسات التوعية الغذائية لترشيد استهلاك الغذاء.
- 8- تشجيع المؤسسات العمومية على الاستثمار في القطاع الزراعي وبالتحديد شركة سوناطراك كونها تمتلك غلاف مالي يسمح لها بالاستثمار.
- 9- إقامة عقود بين مؤسسات الدولة وال فلاحين لتوريد السلع الغذائية بما يسمح من زيادة مداخيلهم وبالتالي ما يسمح للأفراد ورجال الإعمال من إقامة مؤسسات صغيرة ومتعددة في النشاط الزراعي وذلك ما يؤدي إلى زيادة الإنتاج الزراعي.
- 10- المحافظة على التنوع البيولوجي البيئي من خلال القليل من الحرائق وقطع الأشجار بشكل جائز.
- 11- تحسين البنية الأساسية للأقاليم وتوفير الخدمات المختلفة وتنفيذ الإجراءات الازمة لصيانة الموارد الطبيعية وخاصة الأرض الزراعية.
- 12- ضمان توفير مدخلات الإنتاج وخدمات التسويق للمنتجين.
- 13- استخدام التكنولوجيا الازمة في الزراعة بما يزيد في الإنتاجية الزراعية.
- 14- رسم سياسة زراعية تعتمد على تكثيف الزراعات الغذائية الرئيسية.

- 15- العمل على تحسين القدرة التنافسية للسلع الزراعية الجزائرية في الأسواق المحلية والعالمية.
- 16- تعديل وتسريع خطوات التكامل العربي وخاصة إتحاد المغرب العربي.
- 17- سياسات إدخال الأسمدة العضوية وغير الكيميائية مع بعض الإعفاءات الضريبية وإعانت البذور في المراحل الأولى من الاستثمار الزراعي.
- 18- زيادة عدد فروع البنوك التي تقدم القروض الزراعية على أساس سعر فائدة صفر.
- 19- مضاعفة حدود الائتمان الزراعي، من خلال توسيعه للفلاحين والمزارعين وبخاصة كبار المزارعين.

# **قائمة المراجع**

## قائمة المراجع

### 1- قائمة الكتب:

- أحمد أبو اليزيد الرسول، السياسات الاقتصادية الزراعية، مكتبة بستان المعرفة، الإسكندرية-مصر ، 2004.
- الصادق عوض بشير، تحديات الأمن الغذائي العربي، الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان، الطبعة الأولى، 2009.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المجلد 9، 2009.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تأثير المناخ والتقلبات المناخية على البلدان العربية، الخرطوم، 2010.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة لتوثيق السياسات الزراعية في الدول العربية، الخرطوم، 2009.
- رحمة مني، السياسات الزراعية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، لبنان، 2000.
- سالم توفيق النجفي، الأمن الغذائي العربي-مقاربات إلأى صناعة الجوع- مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، الطبعة الأولى، 2009.
- سامي السيد، الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي، دار التعاون للطباعة ، القاهرة، 2005.
- سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي، وكالة الأهرام للتوزيع، الكويت 1994.
- صالح العصفور، السياسات الزراعية، المعهد الوطني للخطيط، الكويت، 2003.

- عبد الرحمن يسري أحمد، دراسات في علم الاقتصاد الإسلامي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.
- عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية تحليل جزئي وكلی، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 1997.
- عبد القادر رزيق المخادمي، الأزمة الغذائية العالمية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2009.
- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، التحليل الاقتصادي الجزئي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
- عبد الهادي عبد القادر سويفي، التجارة الخارجية، أسيوط، مصر، 2005.
- علي جدوع الشرفات، مبادئ الاقتصاد الزراعي، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
- عبد الوهاب مطر الراوي، أسس ومبادئ الاقتصاد الزراعي، مطبعة العالي، بغداد، الطبعة الأولى، 1969.
- فوزية غربي، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، الطبعة الأولى، 2010.
- كامل بكري، الموارد الاقتصادية، الدار الجامعية، لبنان 1989.
- محمد السريتي، الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية، الدار الجامعية للنشر، مصر 2000.
- محمد السعيد الفتاح، مبادئ الاقتصاد الزراعي، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، حلب 1979.
- محمد أمين حمدان، الأمن الغذائي نظرية وتطبيق، كلية الزراعة، الأردن، 1999.

- محمد سيد عبد السلام، الأمن الغذائي للوطن العربي، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1998.
- محمد عبيدات، التسويق الزراعي، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الثانية، 2005.
- محمد محمود الإمام، التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق، معهد البحث والدراسات العربية، 2001.
- محمد محمود الإمام، العمل الاقتصادي العربي المشترك أبعاده وتطوره، معهد البحث والدراسات العربية، 2001.
- محمود الأشرم، التنمية الزراعية المستدامة العوامل الفاعلة، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2007.
- ناصر دادي عدون، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة، دار المحمدية، الجزائر.
- نور الدين منى، خالد السبع النجار، إستراتيجية الأمن الغذائي، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، حلب، سوريا، 1994.

## 2- الأطروحات والرسائل

- إبراهيم زنافي، القطاع الزراعي الجزائري وتحديات العولمة، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2009.
- الصادق بوشنافة، الآثار المحتملة لانضمام الجزائر للمنظمة على قطاع صناعة الأدوية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2007.
- آسيا الوفي، التكتلات الاقتصادية الإقليمية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة، رسالة ماجستير، جامعة باتنة، 2007.

- بن تركي عز الدين، تطور المسألة الزراعية في ظل المنظومة الدولية لتجارة السلع الزراعية، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة، 2007.
- بن عمر الأخضر، آثار تحرير التجارة العالمية للمنتجات الزراعية على القطاع الزراعي في الدول العربية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2007.
- بوعزيز عبد الرزاق، محاولة تقييم أثر الإصلاحات الجديدة على القطاع الفلاحي الجزائري، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2005.
- خليصة مالكي، تقييم الفرص المتاحة لاستغلال المزايا الموجودة في الزراعة دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة سطيف، 2006.
- سفيان حنان، دور السياسات الزراعية في تأمين الاكتفاء الذاتي المستدام وتحقيق التنمية الزراعية المستدامة على الاقتصاد في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس - الجزائر، 2011.
- عبد القادر فاضل، القطاع الزراعي في الجزائر استراتيجية وآفاق التعامل مع عملية الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2007.
- عيسى بن ناصر طوش، مشكلة الغذاء في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة، 2005.
- غردي محمد، آثار المديونية على القطاع الزراعي وآفاق التنمية في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2002.
- فوزية غربي، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية، أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة، 2008.
- كمال حوشين، إشكالية العقار الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2007.

- لرقام شريفة جميلة، الأمن الغذائي في الدول العربية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2006.

### 3- الملتقيات والمجلات

- إدارة الأمن الغذائي والمشروعات، الزراعة والتنمية في الوطن العربي، مجلة جامعة الدول العربية، العددان الأول والثاني، 2009.
- الماحي ثريا، إستراتيجية المنافسة والإبداع في مؤسسات للصناعات الغذائية في الجزائر بين الواقع والمأمول، الملتقى الدولي الرابع.
- الطاهر مبروكى، الأمن الغذائي في المغرب العربي، مجلة الباحث، ورقلة-الجزائر، 2011.
- المركز الإسلامي لتنمية التجارة، تقرير حول المسائل المتعلقة بأنشطة منظمة التجارة العالمية، ملتقى أنقرة، 2011.
- حبيب محمود، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وآفاق التكامل الاقتصادي العربي، مجلة جامعة دمشق، العدد الثاني، 2000.
- عياش قويدر، إبراهيمي عبد الله، آثار انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل والتشاؤم، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 2.
- محمود دويري، التغير المناخي وأثره على الزراعة وإمكانية التقليل من آثاره، مجلة الاستثمار الزراعي، العدد 2008.
- مديرية الفلاحة لولاية سطيف، المرأة الريفية ودورها في التوعية المائية، المنتدى العربي بالمملكة الأردنية.
- مصطفى عبد الله أبو القاسم، اتفاقيات الشراكة الأورو- مغاربية وتأثيرها على التجارة الخارجية والبنية لدول المغرب العربي، المجلة المغاربية، طرابلس-ليبيا، 2009.

- ناصر دادي عدون، انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة - الأهداف وال العراقي -، مجلة الباحث، العدد 03، 2004.
- نصري حداد، الطاقة والوقود الحيوي والأثر على الأمن الغذائي، مجلة الاستثمار الزراعي، العدد 2008.

#### **4- التقارير والمنظمات**

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2000.
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2010.
- التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي، 2007.
- الديوان الوطني للإحصائيات،الجزائر بالأرقام 2007-2009.
- الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي، برنامج التجديد الفلاحي، 2006.
- المركز الوطني للسياسات الزراعية، واقع الغذاء والزراعة في سوريا، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، سوريا، 2007.
- المركز الوطني للمعلومات، الأمن الغذائي، الجمهورية اليمنية، 2005.
- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة، مشروع جوبلية، 2004.
- المركز الوطني للمعلومات، ملف معلوماتي عن منظمة التجارة العالمية، اليمن، 2004.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الاستثمار والشراكة في الميدان الفلاحي بالجزائر.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير أوضاع الأمن الغذائي، 2009.

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية في الوطن العربي، 2001.
- مايكل دي بينيدكتس، نظام متابعة السياسات الزراعية، المركز الوطني للسياسات الزراعية، سوريا.
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم، روما 2010.
- منظمة الأغذية والزراعة في الأمم المتحدة، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم، روما 2011.
- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، التنمية الريفية.
- وزارة الدولة لشئون البيئة، التوعي البيولوجي الزراعي، مصر، 2009.

## 5- المراجع باللغة الأجنبية

- 1- Ministère de l'Agriculture et du Développement rural, contrat de performance du renouveau de l'économie agricole.
- 2- Ministère de l'Agriculture et du Développement rural, Présentation de la politique de renouveau agricole et rural en Algérie et du programme quinquennal 2010-2014.

## 6- الواقع الالكتروني

- 1- <http://agricul.yoo7.com/t96-topic>.
- 2- <http://www.arabgeographers.net/vb/showthread.php?t=2752>.
- 3- <http://www.djazairess.com/elhiwar/5936>.
- 4- <http://www.djelfa.info/vb/showthread.php?t=651032>.
- 5- <http://www.imarwaiktissad.com/docs/arabiyat/arabiyat.html>.
- 6- <http://www.mincommerce.gov.dz/arab/?mincom=itifakiachar>.

### ملخص الدراسة:

تعتبر قضية الأمن الغذائي ببعادها الاقتصادية والفنية والاجتماعية والسياسية من القضايا التي تلقى اهتماما واسعا على كافة المستويات خاصة في ظل المتغيرات الإقليمية والعالمية، ولذلك فقد أصبحت قضية الأمن الغذائي تحظى باهتمام متزايد من طرف الحكومة الجزائرية وذلك من خلال الإجراءات والدراسات التحليلية وإعداد ووضع الخطط والسياسات وتنفيذ البرامج بهدف تحسين الإنتاج المحلي حيث أثمرت تلك الجهد على زيادة الإنتاج المحلي ورفع نسب الاكتفاء الذاتي في بعض السلع الزراعية.

لكن بالرغم مما تحقق من نتائج ملموسة لا تزال الجزائر تعاني من عجز غذائي في كثير من السلع الغذائية وعلى رأسها الحبوب وبصفة خاصة القمح، حيث تعد من أكبر الدول استيرادا له، ما جعلها في تبعية دائمة لأسواق الخارجية وهو ما سيؤثر على أنها الغذائي مستقبلا خاصة في ظل التوقعات بنقص العرض العالمي للغذاء وارتفاع أسعاره.

### Résumer:

La sécurité alimentaire est considérée avec ses dimensions économique, sociale et politique comme une des causes prioritaire sur les hautes mireuses et exclusivement au sein des mutations territoriales et mondiale.

Une des causes primordiale, la sécurité alimentaire et considérée comme l'une des priorités du gouvernement algérien, concrétisé par les mesures et études analytiques et l'élaboration des stratégies et politiques et la mise exécution des programmes d'amélioration de production locale. Résultante d'une augmentation, l'auto-satisfaction d'un hou nombre de produits alimentaires.

Malgré ces résultats, l'Algérie souffre des non satisfaction dans nombreux produits alimentaires surtout les légumes sec précisément le blé, car elle est considérée comme un des plus grands pays importateur de ce dernier, ce qui a rendu l'Algérie dépendante du marché international ce qui influence sa sécurité alimentaire dans le futur surtout au sein du manque d'offre mondial et hausse des prix.